



الجامعة الإسلامية - المكتبة - قسم الوسائل الجامعية

الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

## صيغة أفعال في اللغة العربية

### دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالب

بسام حسن عبدالفتاح مهرة

إشراف الدكتور

أحمد إبراهيم الجديبة

مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة
المجموعات الخاصة
التاريخ: 26-04-2004
الرقم العام: 1240848
رمز التصنيف: 415.1/22

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية قسم اللغة والنحو من كلية الآداب

في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1424 هـ - 2003 م



هاتف داخلي 1150

الرقم: .....ج.م.خ/35/Ref

التاريخ: .....2004/01/03/Date

### نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث بسام حسن عبدالفتاح مهرة المقدمة لكلية الآداب لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب قسم اللغة العربية تخصص اللغة والنحو.

### صيغة أفعال في اللغة العربية - دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الخميس 15 ذو القعدة 1424 هـ الموافق 2004/1/8 الساعة 10 صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد الجديدة	مشرفاً ورئيساً
أ.د. محمود العامودي	مناقشاً داخلياً
د. فضل النمى	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب قسم اللغة العربية تخصص اللغة والنحو.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد يوسف أبو حلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

## صيغة أفعال في اللغة العربية دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالب

بسام حسن عبدالفتاح مهرة

إشراف الدكتور

أحمد إبراهيم الجديبة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية قسم اللغة والنحو من كلية الآداب

في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1424 هـ - 2003 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَسَتُرَدُّونَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ  
تَعْمَلُونَ

سورة التوبة 105/9



## الإهداء

إلى نور قلبي ...

إلى آمالي وأحلامي ...

في كل إشراقة شمس وبزوغ

فجر تعانقه قطرات الندى .

إلى والديّ العزيزين ...

"رَبِّ ارْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

بداية بعد إنتهائي من هذه الرسالة فإنه من الحقّ عليّ أن أتقدم بالشكر لله عز وجل على توفيقه لي في كتابة هذه الرسالة والانتهاء منها ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

فأتقدم بالشكر الخالص لأستاذي الفاضل الدكتور / أحمد إبراهيم الجديبة المشرف على هذا البحث على ما قدمه لي من توجيه وإرشاد ورعاية ، وعناية في كل ما يحتاجه البحث ، وما واجهني فيه من صعوبات ومّمات حتى وصلت به إلى هذه الصورة ، وقد أفادني كثيراً من توجيهاته وتعليماته حتى غرس في نفسي أملاً كبيراً ومعنويات عالية لتحديات هذا البحث وصعوباته ومشاقه ، فجزاه الله عني وعن كل قاريء لهذه الرسالة خير الجزاء وأحاطه الله وآل بيته برعايته وحفظه إنه على ما يشاء قدير .

كما أنني أتقدم بالشكر أيضاً إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية بكلية الآداب ، لما لهم عليّ من حق كبير في توجيهي وإرشادي وتوفير بعض المراجع لهذا البحث حتى وصل إلى ما وصل إليه ، كما أتوجه بالشكر إلى رئيس قسم اللغة العربية السابق د. عبدالخالق العف ود.محمد تيمّ على جهودهما لخدمة طلبة العلم كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمود العامودي عميد كلية الآداب والدكتور يوسف الكلوت رئيس قسم اللغة العربية ، والأستاذ وائل أبو شعبان مدير كلية الآداب، فجزاهم الله عني خير الجزاء، كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور أحمد أبو حلبية عميد كلية الدراسات العليا والدكتور فوزي فياض مشرف الدراسات العليا على جهودهم في خدمة طلبة العلم ، خاصّة في مجال الدراسات العليا ، كما أتوجه بالشكر الخالص للأستاذين الجليلين عضوي لجنة المناقشة وهما الأستاذ الدكتور / محمود العامودي والدكتور / فضل النمّس على معاناتهم لقراءة

هذا البحث وعناء مناقشته ، متمنياً من المولى عز وجل أن يكون ما قدمناه لي من توجيهات سديدة ومعلومات عديدة فيها المنفعة والخير الكثير ، إنه على ما يشاءقدير .

كما وأتقدم بالشكر إلى إخواننا في مكتبة الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى وجامعة الأزهر ومكتبة المسجد العمري في جباليا ، لما قدموه لي من خدمة الإطلاع على ما أريده من معلومات وتوفير المصادر والمراجع النادرة ، سائلاً الله عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء ، إنه أهل له والقادر عليه . وأخيراً لا يسعني إلا أن أقدم الشكر العميق لكل من آزرني وساعدني حتى تمّ هذا البحث على صورته التي هو عليها راجياً من العلي القدير أن يجزل العطاء لعباده، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مقدم البحث

بسام حسن مهرة

## المقدمة

الحمد لله ولي المؤمنين والصلاة والسلام على إمام المجاهدين وقائد الغرّ الميامين، سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد ...

فهذا البحث يدرس صيغة "أفعل" في اللغة العربية بأشكالها المختلفة متناولاً فيه صيغتي التفضيل والتعجب ، وصيغة أفعل للماضي والمضارع والأمر ، ومن ثمّ كانت هذه الصيغ هدفاً لهذه الدراسة ودراستها دراسة وصفية تحليلية لتوضيح أنماطها التركيبية ، ورغبة في الكشف عن مميزاتها ، وهذا ما أشارت إليه خطة البحث .

ويدرس هذا البحث صيغة "أفعل" بأشكالها المختلفة كما قلت من ناحيتين :

الأولى : تتمثل في صيغة أفعل ومعانيها وحكمها في نظر النحاة واللغويين .

والثانية : دراسة صيغة "أفعل" دراسة تحليلية وفق النظرية التحويلية التوليدية ، وقد قضيت رحلة شاقة في هذا البحث بين أعلام النحو واللغة، والأدب والشعر ، حيث دفعني ذلك لإبراز وجه جديد لهذه الصيغة وفق علم اللغة الحديث والبحث عنها، حيث إنها ترد فعلاً ماضياً ، ومضارعاً ، وأمرأ ، وترد اسماً للتفضيل والتعجب .

كما أن هذه الدراسة تقوم على الجانب النظري والتطبيقي والتحليلي لشواهد صيغة "أفعل" ، وقد اعتمدت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي .

ولقد قمت بتجميع القضايا المتعلقة بصيغة أفعل المتناثرة في كتب اللغة والنحو ودراستها محاولاً تطبيق ذلك على القرآن الكريم واللغة العربية شعرها ونثرها .

ورغم مشاق هذه الرحلة إلا أنها كانت ممتعة بين آراء وأحاديث أهل اللغة والنحو، وزودتني بفائدة كبيرة في قضايا الإعراب والنحو .

وقد عرّف النحاة أفعل التفضيل بأنه المشاركة بين اثنين ، فهل هناك مشاركة في ألفاظ مثل "الأعلى" و "أرحم" وخاصة إذا كانت أسماء وصفات تتعلق بالذات الإلهية وقد عرضت ذلك مفصلاً .

وقد أشار نحائنا القدامى إلى كثير مما يتفرع من هذه الصيغة ، أمثال : سيبويه في كتابه في باب افتراق فعلت وأفعلت في المعنى ، وابن مالك في التسهيل ، والمبرد في المقتضب ، وابن جنّي في الخصائص ، وابن هشام في مغنيه، وابن عقيل في شرح

ألفية ابن مالك ، ولكن ستبقى بعض الدراسات الحديثة على تواصل في دراستها وموضوعاتها المختلفة ،منها محاولة د. عبده الراجحي في كتابة (النحو العربي والدرس الحديث) ، ومحاولة د.ميشال زكريا في كتابة (الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية) ، ومحاولة د. خليل عمايرة في (نحو اللغة وتراكيبها) ، حيث حاولوا بكل جدارة وعناية تطبيق النظرية التوليدية والتحويلية على بعض أنواع الجمل في اللغة العربية ، ولم يخصصوا صيغة "أفعل" بصورة خاصة أو بالذكر في كتاباتهم ومؤلفاتهم .

ولقد اعتمدت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي ، فعمدت إلى وصف هذه الصيغة من خلال الشواهد القرآنية والشعرية ، وبعض مقتطفات الحديث الشريف ، لأصل إلى صورة حيّة وعملية على هذه الصيغة .

وقد كشفت لي بعض الصعوبات في هذه الدراسة ، منها : أنّ هذه الصيغة شاملة لجوانب النحو واللغة والصرف، مما جعل فيها كثرة الآراء والاختلافات بين النحويين واللغويين .

وكذلك أيضاً عدم اتفاق الباحثين العرب في العصر الحديث على إيجاد نظرية ألسنية موحدة ، والتعددية في المصطلحات اللغوية ، وعدم توفير المراجع والمصادر الكاملة للدراسة حول النظرية التوليدية والتحويلية ، وذلك لمشايق الحياة والظروف السياسية والاجتماعية الخاصة التي يعانينا شعبنا ، وتحياها أمتنا العربية والإسلامية .

### خطة البحث :

اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن يُدرس في مقدّمة وتمهيد وبابين وخاتمة .  
أمّا التمهيد فقد تناول أغراض الهمزة ومعانيها، وورودها بين السّماع والقياس ، كما تضمن أيضاً أنواع صيغة "أفعل" ومعانيها التي خرجت إليها مبيّناً آراء النّحاة في ذلك .

وقد قسّمت البابين إلى فصول كالآتي :

الباب الأوّل : صيغة أفعل دراسة نظرية تطبيقية ، ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأوّل : صيغة أفعل المستعملة فعلاً ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : الدراسة النحوية ، وتشتمل على :

تأثير الهمزة في تعدية الفعل .

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية ، وتشتمل على :

صيغ أفعال بين الفعلية والمصدرية .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ، وتشتمل على :

شواهد صيغة أفعال المستعملة فعلاً في القرآن الكريم والمعلقات السبع .

الفصل الثاني : صيغة أفعال التفضيل ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدراسة النحوية ، وتشتمل على :

1- أحوال أفعال التفضيل .

2- شروط أفعال التفضيل .

3- التفضيل بكلمتي "خير وشر" .

4- منع صيغة أفعال التفضيل من الصرف .

5- تأنيث صيغة أفعال التفضيل .

6- المشاركة وصيغة أفعال التفضيل .

7- جمع صيغة أفعال التفضيل وتثنيته .

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية ، وتشتمل على :

1- صياغة أفعال التفضيل من الأفعال .

2- صيغة أفعال التفضيل والقراءات القرآنية .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ، وتشتمل على :

صيغة أفعال التفضيل في :

1- القرآن الكريم .

2- المعلقات السبع .

الفصل الثالث : صيغة أفعال التعجب ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدراسة النحوية ، وتشتمل على :

1- صيغة "ما أفعله" وأفعال به! .

2- عمل أفعال التعجب .

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية ، وتشتمل على :

- 1- أفعال التعجب بين الاسمية والفعلية .
- 2- التعجب من الألوان والعيوب .
- 3- التعجب من صفات الله عز وجل .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ، وتشتمل على :

صيغة أفعال التعجب في :

- 1- القرآن الكريم .
- 2- المعلقات السبع .

الباب الثاني : صيغة أفعال في ضوء علم اللغة الحديث (دراسة تحليلية)، ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : النظرية التوليدية التحويلية ، ويشتمل على :

- 1- تمهيد .
- 2- التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية .
- 3- مفهوم اللغة عند الوصفين وتشومسكي .
- 4- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الوصفين وتشومسكي .
- 5- مكونات القواعد التوليدية والتحويلية .

الفصل الثاني : الدراسة التحليلية لشواهد صيغة "أفعال" في ضوء النظرية التوليدية

التحويلية ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : دراسة تحليلية لشواهد صيغة "أفعال" في القرآن الكريم ، وتشتمل على :

- 1- أنواع صيغة أفعال .
- 2- صيغة أفعال التفضيل .
- 3- صيغة أفعال التعجب .

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لشواهد صيغة "أفعال" في المعلقات السبع ،

وتشتمل على :

- 1- أنواع صيغة أفعل .
- 2- صيغة أفعل التفضيل .
- 3- صيغة أفعل التعجب .

وقد تمّ تحليل نماذج مختلفة من هذه التراكيب في هذا الفصل مستخدماً ، طريقة الرسم الشجري ، لتحليل الشواهد وإظهار البنيتين العميقة والسطحية ، ثمّ وصف القواعد التحويلية الناتجة في كل تحليل، مع ذكر الصفات والعلامات الخاصة لكل لفظة من الألفاظ الواردة .

وفي الخاتمة عرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها مع التوصيات ، والإقتراحات للدارسين فيما بعد ، ثم الفهارس العامة .

والله ولي التوفيق

بسام حسن مهرة



## التمهيد

ويشتمل على :

- 1- الهمزة أغراضها ومعانيها .
- 2- الهمزة بين القياس والسمع .
- 3- أنواع صيغة أفعال .
- 4- معاني صيغة أفعال .

## 1- الهمزة أغراضها ومعانيها

للهمزة أغراض ومعانٍ منها :

أولاً : أغراض الهمزة : تأتي الهمزة لثلاثة أغراض على النحو التالي :

الأول : الاستفهام<sup>(1)</sup> :

اعتبرت الهمزة هي الألف ، وهي أصل أدوات الاستفهام ، وتؤدي غرضه ، والمراد به "طلب الإفهام ، وهو أصل استخدامها لكونها حرفاً بخلاف أدواته ، فلم تخرج عن موضوعها ، حيث إنها لم تستعمل للنفي ، ومن أجل أصالتها فيه اختصت بجواز حذفها"<sup>(2)</sup>. واستدل النحاة بقول الكميت بن زيد :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنِيَّ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(3)</sup>

فحذفت الهمزة ، حيث المقصود : "أو ذو الشيب"<sup>(4)</sup>.

وقد اختلف القراء ، في قوله تعالى : (أَلْأَنْذَرْتَهُمْ)<sup>(5)</sup> فقرأ بعضهم بهمزتين<sup>(6)</sup>، وقرأ ابن

(1) انظر : معني اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري : 19/1 ، حققه وعلق عليه : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط5/ 1979م ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 30 ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة والأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط2/1983م .

(2) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، السيوطي : 69/2 ، صححه: محمد بدر الدين ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون : ت/ ط .

(3) البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه : 480/2 ، جمع وتقديم : د. داود شلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، 1969م .

(4) معني اللبيب ، لابن هشام : 20/1 .

(5) سورة البقرة 6/2 ، وسورة يس 10/36 .

(6) انظر : السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص 136 ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2/1119 .

محيصن بهمزة واحدة (1).

أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَذْهَبْنُمُ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتِعْنُمُ بِهَا) (2) فَاخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَتِهَا أَيْضاً (3) ، وَقِيلَ : "المقصود بالهمزة توبيخ وليس استفهام" (4) .  
وتدخل الهمزة على النفي كما تدخل على الإثبات نحو (أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) ، وغيرها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة .

أَمَا دَخُولُهَا عَلَى أَدْوَاتِ الْعَطْفِ كَالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ تَنْبِيْهَا عَلَى أَصَالَتِهَا فِي ، التَّصَدَّرَ (5) ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَوَلَمْ يَسْبِرُوا فِي الْأَرْضِ) (6) ، وَقَوْلِهِ أَيْضاً : (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَمَ أَمْنُكُمْ بِهِ) (7) . بخلاف غيرها من الأدوات ، فلا يتقدم العاطف ، بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو قوله تعالى : (فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ) (8) .

كما وتدخل همزة الاستفهام على كل من (لم ولما) فيصيران (ألم و أَلَمَّا) باقيتين على علمهما نحو قوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرِكْ لَكَ صَدْرَكَ) (9) ، ومثل بعض النحاة (10) ، بقول النابغة :

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا      وَقَلْتَ أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ (11)

(1) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 2 ، عني بنشره : برجستراسر ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، بدون : ت/ط ، والأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي ، ص 37 ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، دمشق ، ط 1981/2م .

(2) سورة الأحقاف 20/46 .

(3) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص 598 .

(4) الأزهية ، للهروي ، ص 37 .

(5) انظر : الجنى الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 31 .

(6) سورة غافر 21/40 .

(7) سورة يونس 51/10 .

(8) سورة النساء 62/4 .

(9) سورة الشرح 1/94 .

(10) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك : 8/4 ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون : ت/ط .

(11) البيت للنابغة الذبياني ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 32 ، إعداد : طلال حرب ، دار صادر ، بيروت ، بدون : ت/ط .

فدخلت همزة الاستفهام على (لَمَّا) في قول الشاعر .

واعتبر النحاة<sup>(1)</sup> الهمزة أصل أدوات الاستفهام ، لذلك يستفهم بها عن التصور ؛  
الذي هو طلب معرفة ماهية المسئول عنه ، نحو (أَقَاتِمُ زَيْدًا أَمْ عَمْرُو ؟) كما ويستفهم بها عن  
التصديق ؛ الذي هو حكم على الماهية ، نحو قول : (أَزِيدُ قَائِمًا).

فخلاصة ما سبق أن همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام ، وهي حرف  
مشترك يدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب تصديق أو تصور ، ولم تستعمل لنفي ،  
ولأصالتها تصدّرت بتقديمها على حروف العطف ، الواو ، والفاء ، وثم في الكلام .

الثاني : النداء<sup>(2)</sup> : وهو للقريب دون البعيد ، نحو : "أَزِيدُ أَقْبَلُ"<sup>(3)</sup> ، وقول امرئ القيس :

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ      وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرَمِي فَأَجْمَلِي<sup>(4)</sup>

فالهزمة في قوله (أفاطم) جاءت لنداء القريب ، وقد تزاود فيها مدّة ، فتكون لنداء البعيد ،  
نحو : (أزيد).

ويرى بعض النحاة أن الهمزة للنداء وإن كان قريباً<sup>(5)</sup>.

ويتضح أن الهمزة تستخدم أداة للنداء بعيداً كان أم قريباً ، بمدّة أو بغيرها .

الثالث : التوكيد : ويعتبر من التوابع ، وهو أحد الأغراض التي تأتي إليها الهمزة ، ويرى

(1) مغني اللبيب ، لابن هشام : 17/1 ، والجني الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 30 ، ومصابيح

المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين الموزعي ، ص 13 - 14 ، بدون : ت/ط .

(2) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 17/1 ، والجني الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 35 .

(3) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك : 255/3 ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار التراث ،

القاهرة ، ط 1980/20م ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ، 134/3 .

(4) البيست لامريء القيس بن جحر ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 570 ، إعداد يوسف بن

سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، صححه : ابن أبي شنب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1394هـ -

1974م .

(5) شرح ألفية بن مالك ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد ، المعروف بابن الناظم ، ص 565 ، تحقيق :

عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بدون : ت/ط .

ابن هشام أنه "يتم التوكيد بالهمزة ويأبدلها ألفاً على القياس ، نحو : فأس ورأس"<sup>(1)</sup>.  
فأعراض الهمزة ثلاثة : الاستفهام ، والنداء ، والتوكيد ، وتدخل على الأفعال  
والأسماء وكذلك الحروف مثل (ألم).

ثانياً : معاني الهمزة : تأتي الهمزة لعدة معانٍ : كالتسوية والإنكار وغيرها كما يلي :

1- التسوية : وهو المعنى الأول من معاني الهمزة ، حيث أوردتها كثير من النحاة .  
قال ابن هشام "وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها"<sup>(2)</sup>،  
ومن ورودها بمعنى سواء كما في قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ  
تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ)<sup>(3)</sup> أي يستوي عند المتحدث الأمران ، الاستغفار وعدمه ، ومنه قول  
الشاعر :

وَأَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكَا      أَمْوَتِي نَاءِ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ<sup>(4)</sup>

أما قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)<sup>(5)</sup> .

وعند بعض النحاة أنه : "عندما كان يستوي الوجود والعدم عند المستفهم ، وكذا المسوى  
جرت التسوية بلفظ الاستفهام ، فتقع الهمزة بعد كلمة سواء ، ولَيْتَ شِعْرِي ، وَمَا أَبَالِي ، وَمَا  
أَذْرِي"<sup>(6)</sup>.

2- الإنكار : ويأتي على نوعين <sup>(7)</sup> :

الأول : الإنكار الإبطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، نحو

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ص315، ومعه  
كتاب سبيل الهدى بشرح قطر الندى تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ،  
1409هـ - 1988م .

(2) مغني اللبيب ، لابن هشام : 24/1 ، وحاشية العالم مصطفى الدسوقي ، وبهامشه متن مغني اللبيب :  
14/1 ، مطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة ، 1386 هـ .

(3) سورة المنافقون 6/63 .

(4) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الطويل ، انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 61/1 ، وشرح  
شواهد ، للسيوطي ، ص 49، مطبعة البهية ، مصر ، 1322هـ .

(5) سورة البقرة 2/6 .

(6) الجنى الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 32 - 33 ، ومغني اللبيب ، لابن هشام : 24/1 .

(7) المرجع السابق : 24/1 .

قوله تعالى : (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا)<sup>(1)</sup> . وقوله : (فَأَسْتَفْتِهِمُ الرَّبُّ أَلبَنَاتٌ لَهُمْ الْبَنُونَ)<sup>(2)</sup> . وقوله أيضاً : (أَفَحَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ)<sup>(3)</sup> . ومن جهة إفادة هذه الهمزة في هذا النوع نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ، لأن نفي النفي إثبات ، ومنه قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)<sup>(4)</sup> ، أي "الله كافٍ عبده"<sup>(5)</sup> .

ومنه مدح جرير في عبد الملك بن مروان :

السُّمُّ خَيْرٌ مِنْ رَكِبِ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ<sup>(6)</sup>

قيل : "إنه أمدح بيت قائلته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة"<sup>(7)</sup> . الثاني : الإنكار التوبيخي : فيقتضي أنّ ما بعدها واقع وأنّ فاعله ملوم ، نحو قوله تعالى :

(أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ)<sup>(8)</sup> ، وقوله أيضاً : (أَغْيَبَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ)<sup>(9)</sup> ومنه قول العجاج :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ فَنَسْرِي وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي<sup>(10)</sup>

قال ابن هشام أي : "أطرب وأنت شيخ كبير"<sup>(11)</sup> .

3- التقرير : وهو الإقرار بالشيء أو الاعتراف به ، ومعناه : حمل المخاطب على الإقرار بأمْر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء ، الذي تقرره به ، ويكون التقرير بالفعل ، وبالفاعل ، وبالمفعول به ، فمثال الأول ، نحو : أَضْرَبْتَ زَيْدًا ؟ ، والثاني : أَنْتَ ضْرَبْتَ زَيْدًا ؟ ، أمّا الثالث وهو التقرير بالمفعول ، في نحو : أَزَيْدًا ضْرَبْتَ ؟ كما يجب ذلك

(1) سورة الإسراء 40/17 .

(2) سورة الصافات 149/37 .

(3) سورة ق 15/50 .

(4) سورة الزمر 36/39 .

(5) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 427/7 ، دار الفكر ، ط 1403/2 هـ .

(6) البيت لجرير بن عطية وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه : 85/1 ، بشرح : محمد بن حبيب ،

تحقيق : د. نعمان طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1986/3 م .

(7) مغني اللبيب ، لابن هشام : 25/1 .

(8) سورة الصافات 95/37 .

(9) سورة الأنعام 40/6 .

(10) البيت للعجاج بن روية ، وهو من بحر الرجز ، انظر : ديوانه ، ص 267 ، تحقيق : د. عزة حسن ،

بيروت - لبنان ، 1971 م .

(11) مغني اللبيب ، لابن هشام : 26/1 .

في المستفهم عنه ، وهذا ما عليه بعض النحاة (1).

أما قوله تعالى : ( **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا لَهْتَينَا** ) (2) ، محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاماً عند الفعل ولا تقريراً به ، لأن الفعل قد حدث ورأوه واقعاً أمامهم فلا يشكون في حدوثه بل يسألون عن فاعله ، كما أن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأن النبي إبراهيم "عليه السلام" أجابهم بالفاعل بقوله : ( **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا** ) (3)

ومن أمثلة حمل المخاطب على الإقرار ، قوله تعالى : ( **أَلَمْ نَشْرِكْ لَكَ صَدْرَكَ** ) (4). قال أبو حيان : "أي شرحنا" (5) . ويرى أن : "الهمزة لتأصلها استخدمت في التقرير دون (هل) فتنتقل النفي إلى الإثبات في ثلاث أدوات : لم ، ولماً ، وليس" (6).

4- التهكم (7) : وذلك نحو قوله تعالى : ( **أَصْلَانُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا** ) (8).

5- الأمر : مثل قوله تعالى : ( **أَأَسْلَمْتُمْ** ) (9) ، أي "أسلموا" (10).

6- التعجب : كقوله تعالى : ( **أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ** ) (11).

7- الاستبطاء : نحو قوله تعالى : ( **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ** ) (12).

(1) انظر : المرجع السابق : 26/1 ، والجنى الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 32 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 8/4 .

(2) سورة الأنبياء 62/21 .

(3) سورة الأنبياء 63/21 .

(4) سورة الشرح 1/94 .

(5) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 487/8 .

(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2366/5 ، تحقيق : د. رجب محمد ، راجعه : د. رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1/1418 هـ - 1998 م .

(7) مغني اللبيب ، لابن هشام : 27/1 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 69/2 ، والجنى الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 33 .

(8) سورة هود 87/11 .

(9) سورة آل عمران 20/3 .

(10) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 413/2 .

(11) سورة الفرقان 45/25 .

(12) سورة الحديد 16/57 .

8- الامتتان (1): وذلك كقوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (2).

أما ابن هشام لم يشر إلى هذا المعنى وهو (الامتتان) (3).

وزاد بعضهم معانيً أُخِرَ مثل : "التذكير ، والتهديد ، والتنبيه ، ومعاقبة حرف القسم" (4).

وانفرد أبو حيان بمعنى مستقل لم يذكره النحاة ، وهو : "التجهيل ، وذكر أن الهمزة تتفرد بأنها تكون في التسوية دون (هل) نحو : عَلِمْتُ أَزِيدًا عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُؤُ" (5).

وذكر بعض النحويين أن : "التقرير هو المعنى الملازم للهمزة في غالب هذه المواضع ، وأن غيره من المعاني كالتوبيخ ، والتحقيق ، والتذكير ، ينجر مع التقرير" (6).

أمّا ابن هشام (7) : فيرى أن هذه المعاني كالتذكير ، والتهديد ، والتنبيه ، ومعاقبة حرف القسم ، والتجهيل ، لا صحة لها في الاستعمال كغيرها من المعاني الأخرى المذكورة .

وخلاصة ما سبق ، أن معاني الهمزة المذكورة كلها صحيحة ، وقد أورد النحاة عليها شواهد لغوية ، وأن السياق وتعددده يحتمل هذه المعاني السابقة .

(1) مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين الموزعي ، ص 19 .

(2) سورة الشرح 1/94 .

(3) مغني اللبيب ، لابن هشام : 27/1

(4) الجنى الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 33 - 34 .

(5) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2366/5 .

(6) الجنى الداني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 32 .

(7) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 27/1 .



## 2- الهمزة بين القياس والسماع

كلام العرب من شعر ونثر هو أهم اللغويات التي لجأ إليها أهل اللغة الأوائل في جمع اللغة للاستشهاد بها ، على العلوم النحوية واللغوية ، وقد وُجِدَ بالاستقراء أنّ قواعد النحو العربي تقوم على القياس والسماع كأصلين هامين ، وقد اعتمد كثير من النحاة عليهما عند إقامة بنية وقواعد النحو العربي ، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي .

ولقد أثر القياس في اللغة والنحو تأثيراً كبيراً ، وبناءً على ذلك أجمع أهل اللغة على أنّ اللغة العربية لها قياس ، أمّا السماع فيقوم على ما سُمِعَ من أفواه الأعراب الفصحاء والبلغاء .

وعرّف ابن هشام القياس بأنه : "الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول"<sup>(1)</sup>.

أمّا السماع فقد عرفه بعض النحاة بأنه : "أصل من أصول النحو واللغة ودليل من أدلتها"<sup>(2)</sup>. وعرفه ابن الأنباري بقوله : "هو الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"<sup>(3)</sup>.

أمّا السيوطي فاعتبر السماع بأنه : "هو ما ثبت في كلام ممن يوثق بفصاحته"<sup>(4)</sup>. فشمل كلام السيوطي في نظر العلماء، كلام الله تعالى وهو "القرآن الكريم"، وكلام نبيه محمد "صلى الله عليه وسلم" وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده شعراً ونثراً .

كما واعتبر العلماء السماع بأنه يكاد أن يكون هو القاعدة الأساسية في شرح أي أثر نحوي ، أو أدبي ، أو ديني .

وقد تكلم النحاة عن الهمزة ، وأوردوها قياساً وسماعاً ، فالقياس في الهمزة أن تُكتب بالحرف الذي تسهل إليه إذا خففت ؛ فمثلاً في الفعل المضارع (يقراً) تكتب الهمزة بالألف لأنها تسهل إليه فنقول (يقراً) ، وفي كلمة (فؤاد) تكتب بالواو فعندما تخفف تكتب (فواد)

(1) شرح جمل الزجاجي ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، ص 67 ، دراسة وتحقيق : د. علي محسن مال الله ، مكتبة النهضة ، بيروت ، ط 1986/2م .

(2) السابق ، ص 62 .

(3) الإعراب في جدل الأعراب ، لأبي اليركانت عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، ص 45 ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دمشق ، مطبعة الجامعة ، 1967م .

(4) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، ص 14 ، حيدر آباد ، ط 1359هـ .

بالواو فقط ، وكذلك كلمتي (خطيئة وذئاب) تكتب الهمزة بالياء لأنها تسهل إليها فنقول (خطيئة، وذياب).

والهمزة إما أن تأتي في أول الكلمة مثل (أكل) ، أو في وسطها مثل (سأل) ، أو في آخرها نحو (قرأ) وغير ذلك من أشكالها المختلفة ، فقياس ذلك حذف الهمزة وبقاء الحرف الأصلي مكانه للتسهيل كما في الكلمات السابقة .

ومثل سيبويه في زيادة همزة أفعل بين القياس والسماع "بافتراق فعلت وأفعلت للمعنى"<sup>(1)</sup> فمثلاً الفعل (دخل) أو (خرج) ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : (أَخْرَجَهُ وَأَدْخَلَهُ) ، وأكثر ما يكون على فعل بتثنيث العين إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يُبنى منه على أفعلت نحو : (مَكَّتْ وَاَمْكَّتْهُ) .

وقد يجئ الشيء على فعّلت بتثنيث العين ، فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، نحو : (فَرِحَ وَفَرَّحْتَهُ) ، وإن شئت قلت (أَفْرَحْتَهُ). وسُمع عن العرب (أَمَلَّحْتَهُ) وتقول (مَلَّحَ وَمَلَّحْتَهُ)، وقالوا : (ظَرَفَ وَظَرَّفْتَهُ) ، ولا يستكر أفعلت فيهما<sup>(2)</sup>.

وورد في التنزيل قوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً)<sup>(3)</sup>. فجاء الفعلان (أَنْزَلَ وَنَزَّلَ) ، ومنه أيضاً ما ذكره سيبويه : "كَثَّرَهُمْ وَ أَكْثَرَهُمْ، وَقَلَّلَهُمْ وَ أَقَلَّلَهُمْ"<sup>(4)</sup> . واعتبر ابن هشام همزة أفعل من الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر<sup>(5)</sup>.

فالزيادات ليست عيباً في الكلمات ، واعتبر بعض النحاة أن : هذه الزيادات في الأفعال ، والكلمات ليست قياساً مطرداً ، فلا يقال في ظرف أظرف ، ولذلك ردّ في قياس أظن وأحسب على أرى وأعلم ، وقد يحتاج من استعمال اللفظ ، ومعناه إلى السماع ، ولذلك

(1) الكتاب ، لسبويه : 55/4 ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي، الرياض ، ط2/1402هـ - 1982م .

(2) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي : 84/1 ، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1935هـ - 1975م .

(3) سورة الأنعام 37/6 .

(4) الكتاب ، لسبويه : 56/4 .

(5) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 678/2 .

لا يصح أن نستعمل الفعل (أذهب) بمعنى أزال الذهاب ، أو عرّض للذهاب ، وكذا معناه الذي هو النقل .

وقد وردت هذه الأبواب من الأفعال غير الثلاثية ، كالرباعي نحو : (أجم ، وجد) ، واعتبر هذا قليل في الاستعمال ، والواقع أن تجيء مما جاء منه فعل ثلاثي ، وهذا ما يراه ابن الحاجب وهو الأغلب<sup>(1)</sup>.

فهذه الزيادات تزداد لتؤدي وظيفة صرفية ، أو نحوية ، أو دلالية محدّدة ، فزيادة الحرف الواحد في الكلمة من الممكن أن يؤدي إلى تغيير معنى الكلمة كلّها ، لأداء وظيفة محدّدة ومعينة في سياق الجملة أو الكلام .

---

(1) انظر : شرح الشافية ، لرضي الدين الاسترأبادي : 58/1 .

### 3- أنواع صيغة أفعال

أورد النحاة صيغة أفعال ، واعتبروا أنها تأتي بأنواع متعدّدة ، فتُرد اسماً في صيغتي التفضيل والتعجب ، كما وتأتي اسم نعت من الأنوان ، ووردت أيضاً فعلاً ماضياً ومضارعاً وأمرأ ، وتُرد صفة .

أما ورودها اسماً في صيغتي التفضيل والتعجب وذلك لقبولها إحدى علامات الأسماء وهي التصغير ، فالأفعال لا تصغر ، فلا يقال (ما أَحْسِنُهَا فُعَلَةٌ) ، من الفعل (أحسن) على وزن أفعال .

قال ابن هشام : "وأجازوا تصغير أفعال في التعجب لشبهه بأفعال التفضيل"<sup>(1)</sup> واستدل بقول الشاعر :

يَآمَأُ أَمِيلِحَ غَزَلَاتِنَا شَدْنَ لَنَا      مِنْ هَوَالِيَا كَنَّ الضَّالَّ وَالسَّمْرُ<sup>(2)</sup>

فقلوه (أميلح) تصغيراً لأملح .

وذكر ابن هشام أنه : "لم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه"<sup>(3)</sup> . ويرى الخوارزمي أنه : "لو كان فعلاً لما صغر ، لأن تصغير الفعل غير متصور ، فلم يجز أن نقول (هو ضويرب زيد) لأن فيه رائحة الفعل ، بدليل أنه أعمل عمل الفعل"<sup>(4)</sup> . واستدل النحاة على اسمية أفعال بدخول علامات الجمع والتنثية عليها ، أي أنها تجمع وتنثي<sup>(5)</sup> .

وصيغة أفعال تأتي على ضربين : اسماً ونعتاً ، وذلك نحو كلمة "أول"<sup>(6)</sup> وهي على وزن

(1) مغني اللبيب ، لابن هشام : 894/2 .

(2) البيت مختلف في نسبه ، فمنهم من نسبه للعرجي ، ومنهم من نسبه لكاهل التقي ، أو الحسين العريني ، وهو من بحر البسيط ، أنظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 894/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين ، للشيخ كمال الدين أبي البركات ابن الأنباري : 127/1 ، بدون : ت/ط .

(3) مغني اللبيب ، لابن هشام : 894/2 .

(4) شرح المفصل في صنعة الأعراب ، للقاسم بن الحسين الخوارزمي : 326/3 ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1/1990م .

(5) انظر صفحة (32) من هذا البحث .

(6) الكتاب ، لسيبويه : 195 /3 .

أفعل ، وهذا ما ذهب إليه البصريون ، وقد اختلفوا فيه<sup>(1)</sup> .  
قال سيبويه : "أول على وزن أفعل ، ومثل بـ : هو أول منه ، وممررت بأول منك ،  
والأولى"<sup>(2)</sup> .

ويرى المبرد أن : صيغة أفعل تأتي على ضربين اسماً ونعتاً ، حيث مثل لها بكلمة "أول"  
على وزنها ، واستدل باسميتها في نحو : (مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوْلًا وَلَا آخِرًا) ، ونعتاً نحو : (هذا  
رَجُلٌ أَوْلٌ مِنْكَ) ، فعلى ذلك تقع في باب الأسماء مثل : أفكَل<sup>(3)</sup> وعلى باب النعوت مثل :  
أحمر<sup>(4)</sup> وقد اختلف في وزن (أول)<sup>(5)</sup> .  
قال الكوفيون : أصله (أوأل) ، قلبت الهمزة واواً وأدغمت الأولى فيها ، وقيل أصله (وأول)  
على وزن فوعَل .

أما البصريون فيرون : "أول على وزن أفعل" وهذا ما يراه سيبويه<sup>(6)</sup> .  
ويرى الرضي أنه : "من (وأل) ، أصل أولى : وؤلى ، قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الهمزة  
الثانية الساكنة واواً كما في أومن"<sup>(7)</sup> .

وقرأ قالون<sup>(8)</sup> : (وَأَنَّه أَوْلِكُ عَادًا الْأَوْلَى)<sup>(9)</sup>  
وعند ابن هشام أن : "أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي ، والفاعل مفضلاً على نفسه

(1) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ليوسف حسن عمر : 460/3 ، منشورات جامعة قار يونس ،  
1398هـ - 1978م .

(2) الكتاب ، لسيبويه : 195/3 .

(3) أفكل : وهي الرعدة من برد أو خوف ، انظر : لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن  
منظور ، (فكل) : 19/11 ، دار صادر ، بيروت ، 1990م .

(4) انظر : المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد : 340/3 ، تحقيق : محمد عبدالخالق عزيمة ،  
القاهرة ، ط2/1399 .

(5) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2333/5 ، والكافية في النحو ، لجمال الدين ابن  
الحاجب : 218/2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .

(6) الكتاب ، لسيبويه : 195/3 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 360/3 .

(8) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص 615 .

(9) سورة النجم 50/53 .

باعتبارين<sup>(1)</sup>. واستدل بقول النبي "صلى الله عليه وسلم" : (مَأْمِنُ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)<sup>(2)</sup>. وقول العرب في مسألة الكحل : "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ"<sup>(3)</sup>.  
ومنه قول الشاعر :

مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبُّ إِلَيْهِ الـ      بَدَلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانٍ<sup>(4)</sup>  
وقع اسم التفضيل (أَحَبُّ) مرفوعاً لأنه صفة لاسم جنس مسبوقةً بنفي (ما رأيت).

وأورد المبرد صيغة أفعال اسماً ويكون مؤنثه بالتاء ، مثل : "أَرْمَلٌ وَأَرْمَلَةٌ"<sup>(5)</sup>، ويرى ابن عصفور أنها تقع اسماً وصفة ، يقول :  
"قالاسم نحو : "أَفْكَلٌ وَأَيْدَعٌ ، أما الصفة نحو : أبيضٌ و أسودٌ"<sup>(6)</sup> . ويرى سيبويه أن :  
"ورود أفعال في الصفات أكثر لمضارعه الصفة الفعل"<sup>(7)</sup>.  
فعلية أفعال :

اختلف النحاة في هذه الصيغة ، أهي فعل ماض أم اسم ، فيرى الكوفيون أنه اسم واستدلوا بتصغيره ، أما البصريون يرونه فعلاً ماضياً كما في باب أفعال التعجب<sup>(8)</sup>  
وقد يكون أصله فعل ماضٍ على صيغة أفعال ، ولفظه لفظ الأمر ، كما في صيغة التعجب :

- 
- (1) شرح شذور الذهب ، ص 415 ، لأبي محمد ابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، بدون : ت/ط .  
(2) صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري : 833/2 ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث ، بيروت .  
(3) الكتاب ، لسيبويه : 31/2 ، وانظر : المقتضب ، للمبرد : 248/3 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 415 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 102/2 .  
(4) مجهول القائل ، وهو من بحر الخفيف ، انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 308 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 416 وهمع الهوامع ، للسيوطي : 102/2 .  
(5) المقتضب ، للمبرد : 341/3 .  
(6) الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي : 72/1 ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 1407/1هـ - 1987م .  
(7) الكتاب ، لسيبويه : 197/3 .  
(8) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأثير ، 126/1 .

"أَفْعِلْ بِهِ"<sup>(1)</sup> . نحو قوله تعالى : "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ"<sup>(2)</sup> ، ومن ورودها فعلاً ماضياً واسماً أيضاً ، كما في قوله تعالى : "أَيُّ الْجَزْبِينَ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا"<sup>(3)</sup> .

يرى أبو البقاء العكبري أن<sup>(4)</sup> : كلمة أحصى على وزن أفعل وردت اسم تفضيل في الآية السابقة وهي على صيغة الماضي ، كما قالوا : "أَعْدَى مِنَ الْجَرْبِ ، وَأَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلِّقِ"<sup>(5)</sup> . وهو شاذ عند الزمخشري<sup>(6)</sup> .

واعتبرها الزمخشري فعلاً ماضياً ، وقال إن من قال إنها أفعل تفضيل ، ليس بالوجه السديد<sup>(7)</sup> .

ويرى الأشموني أن<sup>(8)</sup> : صيغة أفعل ترد اسماً لقبولها علامات الأسماء ، كما في أفعل التفضيل ، واعتبره ممتنعاً من التصريف نظراً لوصفيته ووزن الفعل فعلامات الأسماء خاصة بالأسماء فقط ، وهذا دليل على اسمية أفعل .

وخلاصة ما سبق أن صيغة أفعل وردت بأنواع مختلفة ، وما أورده النحاة من الشواهد عليها صحيح .

والراجح لدى أن ورودها اسماً هو الأرجح ، لأن الأفعال لا تقبل علامات الأسماء ولا تثني ، ولا تجمع .

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 350 .

(2) سورة مريم 38/19 .

(3) سورة الكهف 12/18 .

(4) انظر : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري : 99/2 ، مكتبة الحلبي ، مصر ، ط 1389/2 هـ ، وبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 104/6 .

(5) مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (الميداني) : 677/1 ، 42/2 ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، بدون : ت .

(6) الكشاف ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري الخوارزمي : 474/2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون : ت/ط .

(7) المرجع السابق : 474/2 .

(8) انظر : حاشية الصبّان على شرح الأشموني : 43/3 .

#### 4- معاني صيغة أفعل المستعملة فعلاً

صيغة أفعل هي فعل ثلاثي مزيد بحرف ، وهو الهمزة وتزاد في هذه الصيغة لتدل على معانٍ<sup>(1)</sup> معينة أهمها :

1- التعدية : أورد النحاة<sup>(2)</sup> هذا المعنى واعتبروه : هو المعنى الغالب لصيغة أفعل ، حيث يجعل الفعل اللازم متعدياً بدخول الهمزة عليه ، فعندما نقول : (خَرَجَ زَيْدٌ) فلا يأخذ مفعولاً به ، فإذا دخلت عليه الهمزة أصبح متعدياً ؛ ومثلوا بـ (أَخْرَجْتُ زَيْدًا) و (أَجْلَسْتُه) و (أَمَكَّنْتُهُ) وأدخَلْتُهُ .

فالأفعال المجردة المتعدية لمفعول واحد أصبحت بدخول الهمزة عليها متعدية لمفعولين ، والفعل المتعدي لمفعولين تعدى إلى ثلاثة مفاعيل أيضاً ، فالفعل (لَبَسَ) عندما نقول : (لَبَسَ زَيْدٌ ثَوْبًا) يتعدى لمفعول واحد ، فبدخول الهمزة عليه تعدى لمفعولين نحو : (الْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا).

أما الفعل (عَلِمَ) إذا كان بمعنى (أَيَّنَ) يتعدى إلى مفعولين عندما نقول : (عَلِمْتُ زَيْدًا كَرِيمًا) ، فبدخول الهمزة عليه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فنقول : (أَعْلَمْتُ عَمْرًا زَيْدًا كَرِيمًا) وقد وردت همزة التعدية في قوله تعالى : "فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا"<sup>(3)</sup> . قال أبو حيان : "الهمزة في الفعل للتعدية ، والمعنى حملهما على أن زلأ"<sup>(4)</sup> .

وقد تكون الهمزة للنقل كما في قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ)<sup>(5)</sup> قال أبو حيان : "الإتمام الإكمال والهمزة فيه للنقل ، تم الشيء يتم ، كمل وهو ضد النقص"<sup>(6)</sup> فالمعنى هنا لغوي ، أي أتم نقل الشيء من النقصان إلى التمام .

أما في قوله تعالى : (وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ)<sup>(7)</sup> . وذكر أبو حيان أن : "التعدية بالهمزة

(1) انظر : الكتاب ، لسبويه : 55/4 ، والتسهيل ، لابن مالك ، ص 198 ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، 1387هـ - 1967م ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 172/1 .

(2) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 172/1 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 162/2 ، وشرح ابن عقيل : 263/4 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاسترأبادي : 83/1 .

(3) سورة البقرة 36/2 .

(4) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 160/1 .

(5) سورة البقرة 124/2 .

(6) المرجع السابق : 372/1 .

(7) سورة البقرة 50/2 .



بالتضعيف" (1) في هذه الآية .

وعند ابن هشام أن : "همزة أفعال من الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر" (2).

2- الصيرورة : أي الدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب شيء مشتق من الفعل نحو قول :  
(أَثْمَرَ البُسْتَانَ) أي صار ذا ثمر ، و (أورقت الشجرة) ، أي صارت ذات ورق .  
وقد مثل النحاة لذلك بقولهم : "أغذَّ البعير" (3) ، أي صار ذا غدة (4).

3- السلب : والمقصود به ، أنك تزيل عن المفعول معنى الفعل نحو : (شكا زيد) فالشكوى واضحة ومثبته لزيد ، فإذا أدخلت عليه الهمزة ، أصبح (أشكيتُ زيداً) بمعنى أزلت شكواه أو (أشكيتُهُ) أي : أزلت شكايته .

ويرى أبو حيان أن : " الفعل أشكيتهُ قد يكون فيه التعديّة بدخول الهمزة ، كما تبين في المعنى الأول من المعنيين السابقين" (5) . فإزالة معنى الفعل عن المفعول واضح من المثال السابق ، ومثل ابن عقيل لذلك بـ : أشكيتُهُ و أَقْدَيْتُهُ (6) ، أي : أزلتُ شكواه وقذى عينه .

4- المصادفة : وذلك نحو : (أُبْخَلْتُهُ و أعظمتُهُ) ، أي : وجدته بخيلاً وعظيماً .

5- الدخول في زمان أو مكان : والمقصود بذلك أن معنى صيغة أفعال تدل على الدخول في زمان معين أو مكان معين نحو : أصبح ، أي : دخل في وقت الصباح ، وأبحر ، أي : دخل في البحر ، وهكذا أمسى وأسحر .

وقد ورد لصيغة أفعال معانٍ أُخرى وهي : "الاستحقاق ، والكثرة ، والتعريض ، والإعانة ، والدلالة على وجود الشيء على صفة معينة ، وبلوغ العدد" (7) . وكذلك للوصول : (أغفلتُهُ) أي : وصَلتُ غفلتِي إليه (8).

(1) بحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 198/1 .

(2) مغني اللبيب ، لابن هشام : 678/2 .

(3) المساعد على تسهيل الفوائد وشرح ابن عقيل على كتاب التسهيل ، لابن عقيل : 600/2 ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار المدني ، 1405هـ - 1984م ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 161/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاسترأبادي : 83/1 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 244/4 .

(4) غدة ، وهي : كل عقدة في جسم الإنسان أطاف بها شحم ، انظر اللسان (غذ) 323/3 .

(5) ارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسي : 172/1 .

(6) شرح ابن عقيل : 263/4 .

(7) ارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسي : 173/1 .

(8) انظر : الكتاب ، لسيبويه : 61/4 .

وأورد بعض النحاة<sup>(1)</sup> معنى "المطاوعة لفعل" حيث يجيء أفعال مطاوعاً لصيغة فعل ، نحو (فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ).

وانفرد بعضهم بمعان<sup>(2)</sup> : كالتسمية ، والدعاء ، والإلغاء ، بمعنى ما صيغ منه .  
قال السيوطي : "ليس في كلامهم أفعال الشيء وفعلته إلا أَكَبَّ زَيْدٌ وَكَبَّبْتُهُ ، وَأَقْشَعَتِ الْغُيُومُ وَقَشَعَتْهَا الرِّيحُ ، وَأَنْسَلَ الرِّيشُ وَالْوَبْرُ وَنَسَلْتُهُمَا ، وَأَنْزَقَتِ الْبَيْرُ وَنَزَقْتُهَا ، وَأَشْنَقَ الْبَعِيرُ : رَفَعَ رَأْسَهُ وَشَنَقَتْهُ أَنَا : حَبَسَتْهُ بِزَمَامِهِ"<sup>(3)</sup>. ومنه قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكَبِّاً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيّاً عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)<sup>(4)</sup>.

من أكب ، وفي الحديث الشريف (وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ فِي النَّارِ إِلَّا حَصَائِدَ أَلْسِنَتِهِمْ)<sup>(5)</sup>، فقال يكب بالفتح وهو لا يتعدى ، وكب متعد " وقد دخلت الهمزة عليه<sup>(6)</sup>.  
ومنه قوله تعالى أيضاً : ( فَكُفُّوا وُجُوهَكُمْ فِي النَّارِ )<sup>(7)</sup>. وذكر سيبويه<sup>(8)</sup> باباً على فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ موضحاً أنه يجيء المعنى فيهما واحد .  
كما ذكر السيوطي أنه : "لم يأت أفعله في مفعول إلا أجنة فهو مجنون ، وأزكمه فهو مزكوم وأخزئه فهو مخزون وأحبه فهو محبوب"<sup>(9)</sup>.

مما سبق تبين أن المعنى في فعلت وأفعلت قد يتفق في جانب وقد يختلف في آخر وذكر ذلك النحاة ، واللغتان صحيحتان ، وإن اختلفتا في بعض المواضع من القول.

(1) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 198 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاسترابادي : 92/1 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 173/1.

(2) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل : 600/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 173/1.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي : 82/2 ، شرح وضبط وتصحيح : محمد أحمد بك ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ط3 ، بدون : ت .

(4) سورة الملك 22/67 .

(5) سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى الترمذي : 11/5 ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(6) انظر : بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 303/8 .

(7) سورة النمل 90/27 .

(8) الكتاب ، لسيبويه : 61/4 .

(9) المزهر ، للسيوطي : 82/2 .

وعلى ذلك فصيغة أفعال قد تجيء لغير المعاني المذكورة ، وليس له ضابط كضوابط المعاني المذكورة كأبصره : أي رآه .

أما المعاني التي أوردتها النحاة بزيادة الهمزة ، فالزيادة فيها لأداء ، وظيفة دلالية أو صرفية أو نحوية ، وهذا ما كان واضحاً من معاني صيغ الزوائد .

## الباب الأول

### صيغة أفعال دراسة نظرية تطبيقية

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : صيغة أفعال المستعملة فعلاً .
- الفصل الثاني : صيغة أفعال التفضيل .
- الفصل الثالث : صيغة أفعال التعجب .

## الفصل الأول

### صيغة أفعال المستعملة فعلاً

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدراسة النحوية ، وتشتمل على :

تأثير الهمزة في تعدية الفعل .

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية ، وتشتمل على :

صيغ أفعال بين الفعلية والمصدرية .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ، وتشتمل على :

1- القرآن الكريم .

2- المعالقات السبع .

المبحث الأول  
تأثير الهمزة في تعدية الفعل  
(دراسة نحوية)

## 1- تأثير الهمزة في تعدية الفعل

التعدية هي المعنى الغالب لصيغة أفعال ، وسبق الحديث عن ذلك في معاني صيغة أفعال .

لزيادة الهمزة عند النحاة أثر على الفعل الثلاثي في إيجاد معانٍ مختلفة حال دخولها عليه (1) ، حيث إنها تدخل على الفعل الثلاثي ، فيتعدى بها إن كان لازماً إلى مفعول واحد ، وما يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بها إلى اثنين ، وذلك نحو :

أَفَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وما يتعدى إلى اثنين يتعدى بها إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو :  
أَعَلَّمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا (2) ، فالفعل بالهمزة يختلف في معناه ، وذكر سيبويه ذلك في " باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ في الفعل للمعنى " (3) .

وذكر ابن هشام أن : همزة أفعال تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولاً ، واستدل بقوله تعالى : (أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا) (4) .

وقوله تعالى : (وَبِنَا أَمَنَّا اِثْنَيْنِ وَأَحْيَيْنَا اِثْنَيْنِ) (5) . ومنه أيضاً قوله تعالى : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) (6) ، واعتبر أن هذه الهمزة من الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر (7) . وورد ذلك كثيراً في القرآن الكريم .

قال أبو حيان : " الهمزة في الفعل للتعدية ، والمعنى حملهما على أن زلاً " (8) فدخول الهمزة على الفعل الثلاثي أوجد معنى هاماً وهو التعدية ، واعتبره النحاة : هو المعنى الغالب لصيغة أفعال ، حيث يجعل الفعل اللازم متعدياً بدخول الهمزة عليه ، ومثّلوا

(1) تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، ص 111 ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط 2/1408 هـ - 1988 م .

(2) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 678/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 87/2 .

(3) الكتاب ، لسيبويه : 55/4 .

(4) سورة الأحقاف 20/46 .

(5) سورة غافر 11/40 .

(6) سورة البقرة 36/2 .

(7) مغني اللبيب ، لابن هشام : 678/2 .

(8) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 160/1 .

لذلك ب : (أَخْرَجْتُ زَيْدًا وَأَجْلَسْتُهُ) وأمكنته ، من (خَرَجَ وَجَلَسَ وَمَكَنَ) (1) .  
وقد جاء في قول أبي الأسود الدؤلي :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ  
وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (2)

وهذا مما تعدى إلى مفعول واحد ، فيتعدى بالهمزة إلى مفعولين في الفعل (ألفى) ، وقد يتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل ، كما في قول عنتره :

أُنْبِئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي  
وَالْكَفْرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ (3)

فقوله (أُنْبِئْتُ) دخلت عليه الهمزة فتعدى بها إلى ثلاثة مفاعيل .

أما في قوله تعالى : (وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ) (4) .

قال أبو حيان : " الهمزة في أعرفنا للتعدية ، ويعدى أيضاً بالتضعيف " (5) .

فالمفعول يكون فاعلاً أصلاً قبل دخول الهمزة على الفعل الثلاثي وتعديته بها إليه والهمزة عندما تدخل على الفعل الثلاثي ، يتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ، فيصير بها إن كان لازماً في الأصل ، نحو : جَلَسَ مُحَمَّدٌ ، وَأَجْلَسْتُ مُحَمَّدًا ، فالفعل جلس لازماً في الأصل ، وتعدى بدخول الهمزة عليه ، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً ، نحو : لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَالْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصِّدْقَ نَافِعًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهَ الصِّدْقَ نَافِعًا " (6) .

فدخول الهمزة على الفعل الثلاثي أدى إلى معانٍ كثيرة ، وأهمها هذا المعنى وهو

(1) انظر : شرح شافية ابن الحاجب : 83/1 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 172/1 ،

وشرح ابن عقيل : 263/4 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 161/2 .

(2) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من بحر المنقارب ، انظر : ديوانه ، ص 123 ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، 1384هـ - 1964م .

(3) البيت لعنترة بن شداد ، وهو من بحر الكامل ، انظر ديوان عنتره ، ص 17 ، تحقيق فوزي عطوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1388/1هـ - 1968م .

(4) سورة البقرة 50/2 .

(5) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 198/1 .

(6) انظر : شرح الأئمنوني : 125/2 ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، 1970م .



التعددية ، كما بينته سابقاً ، مما أدى إلى افتراق فعل وأفعل في المعنى (1) ، وقد اختلفا في البناء أيضاً .

قال ابن درستويه : " لا يكون فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ؛ فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين " (2) .

فيؤخذ من قول ابن درستويه أن زيادة المبنى يؤدي إلى زيادة المعنى ، وهذا واضح من دخول الهمزة على الفعل الثلاثي .

فالهمزة تجعل الفعل اللازم متعدياً ، مما أدى إلى الاختلاف في المبنى والمعنى . وهاتين الصيغتين (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) لقيت كنتاجهما فضل عناية كبيرة من اللغويين والنحاة ، إذ لاحظوا ورودهما بمعنى واحد .

---

(1) الكتاب ، لسبويه : 55/4 .

(2) انظر : رأي ابن درستويه في المزهري ، للسيوطي : 384/1 .

المبحث الثاني  
صيغ أفعال بين الفعلية والمصدرية  
(دراسة صرفية)

## صيغ أفعال بين الفعلية والمصدرية

أورد النحاة صيغة أفعال بأنواع مختلفة اسماً وصفة ، وقد ذكرت هذه الأنواع في التمهيد .

واعتبرت أفعال وزن من الأفعال ارباعية على صيغة الماضي ، فهو ثلاثي مزيد فيه همزة ، نحو : عَلِمَ وَكَرَّمَ وَجَمَلَ ، فبدخول الهمزة عليه صار : أَعْلَمَ وَأَكْرَمَ وَأَجْمَلَ .  
ولأفعال مصادر مختلفة على النحو التالي :

يأتي أفعال صحيح العين ، نحو : أجمَل ، ومعتلها ، نحو : أقام .

ويرى بعض النحاة أنّ : قياس أفعال إذا كان صحيح العين ، مثل : أكرم ، فمصدره على " إفعال " ، فنقول : أكرمَ إكراماً ، وأجمَلَ إجمالاً ، وإذا كان معتل العين ، مثل : أقام وأناب ، فمصدره على إقامة وإنابة <sup>(1)</sup> . ومنه أيضاً أعان وأبان وأدان ، فمصدرها إعانة وإبانة وإدانة .

ومعتل العين إما أن يكون معتل العين بالألف أو بالواو أو بالياء ، فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت العين و عوض عنها بالتاء في آخره ، نحو : أقامَ إقامة كما تبين سابقاً ، والأصل في إقامة (إقوام) ، حيث نقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت الواو و عوض عنها تاء التأنيث فصار إقامة ، وقد جاز حذف التاء ، وجاء ذلك في قوله تعالى : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) <sup>(2)</sup> . فحذف التاء وعدمه جائز والأصح الحذف لوروده في القرآن الكريم <sup>(3)</sup> .

وذكر سيبويه أنّ : " المصدر على أفعالٍ إفعالاً ، وذلك قولك : أعطيتُ إعطاءً ، وأخرجتُ إخراجاً " <sup>(4)</sup> .

ومما يأتي معتل العين بالواو ، نحو : أقوم ، وبالياء نحو : أصيد ، وبالألف نحو : أقام ، من قوم ، وصيد ، وقام ، وقد يأتي معتل الآخر ، نحو : أهدى فإن حرف العلة

(1) انظر : الكتاب ، لسبويه : 78/4 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 307/2 ، والنحو الوافي ، لعباس حسن : 200/3-201 ، دار المعارف ، مصر ، ط 3 .

(2) سورة الأنبياء 73/21 .

(3) انظر : شرح ابن عقيل : 129/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 307/2 .

(4) انظر : الكتاب ، لسبويه : 78/4 .

يقلب همزة ، وذلك مثل : إِهْدَاء ، وإِرْضَاء ، وقد يأتي مبدوءاً بهمزة مضعفة ، نحو : أتى ، فمصدره إِيْتَاء ، حيث إنَّ الهمزة الثانية فيه تقلب ياء ، وجاء ذلك في قوله تعالى : (وَابْتِئَاءَ الزَّكَاةِ) (1) . ومنه أيضاً ، أذى إِيْذَاءاً ، وآثر إِيْثَاراً (2) .

وقد يأتي مصدر أفعال على فَعَالٍ بفتح الفاء ، نحو : أَعْطَى عَطَاءً ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (3) ، وهذا ما يسمى اسم المصدر لأن المصدر الحقيقي على وزن إفعال فإذا جاء على فَعَالٍ ونقص منه حرف ودلَّ على الحدث الجاري الذي هو معنى المصدر سُمِّي اسم مصدر . وهناك مصادر أخرى ، وهي : فَعَلَّه ، وفَعَّل ، وفَعَّلِيل .

قال سيبويه : " أما الألوان فإنها تبنى على أفعال ، ويكون الفعل على (فَعَلٌ يَفْعَلُ) ، والمصدر على (فَعْلَةٌ) أكثر ، وربما جاء الفعل على (فَعْلٌ يَفْعَلُ) ، وذلك قولك : أَدِمَ يَأْدِمُ أَدْمَةً " (4) . وهناك كلمات تبنى على وزن أفعال ، ومصدرها (فَعْلٌ يَفْعَلُ) بفتح الفاء والعين ، نحو : أعور عَوْرَ ، ويكون الفعل الماضي على (فَعَلَ) ، والمضارع (يَفْعَلُ) بفتح العين ، فيقال : عَوَّرَ يَعَوِّرُ عَوْرًا ، وهو أعورٌ ، وهذا ما يكون دالًّا أو متعلقًا بالعيوب الخلقية أو الذاتية (5) . أما ما جاء على وزن (فَعِيلٍ) ، فنحو : خَصِيفٌ ، وأفعال منه أخصيف وهو أقيس ، والخصيف من الألوان ، وهو لون سواد يميل إلى الخضرة ، وهذا كما في المصدر السابق (فَعَلٌ) أو (فَعْلَه) مما يتعلق بالألوان أو العيوب كما ذكر سيبويه (6) .

فأفعال يأتي صحيحاً ومعتلاً ، نحو : أكرم وأقام ، كما أن له مصادر مختلفة ، فيأتي صحيح العين ومصدره على إفعال ، وجاء بعض المصادر على فَعْلَه إذا كان أفعال دالًّا على لون أو فَعِيلٍ أيضاً .

وقد يأتي مصدره على فَعَلٍ إذا كان دالًّا على داء أو عيب مثل : أَجْرَبٌ وأَعْوَرٌ فيقال : جَرَبَ وَعَوَّرَ .

(1) سورة الأنبياء 73/21 .

(2) انظر : شرح ابن عقيل : 286/4 .

(3) سورة نوح 17/71 .

(4) الكتاب ، لسيبويه : 25/4 .

(5) انظر : المرجع السابق : 26/4 .

(6) نفسه : 26/4 .

المبحث الثالث  
أنواع صيغة أفعال  
(دراسة تطبيقية)

وتشتمل على :

- 1- القرآن الكريم .
- 2- المعلمات السبع .

## أنواع صيغة أفعل

أولاً : في القرآن الكريم :

وردت صيغة أفعل في القرآن الكريم فعلاً ماضياً في ألفٍ وثمانيةٍ وأربعين موضعاً ، نحو قوله تعالى : ( **فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ** ) (1) . ففي هذا الموضع جاء الفعل (أصلح) فعلاً ماضياً على وزن أفعل ، مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، والهمزة زائدة .

كما وردت فعلاً مضارعاً في مائة وستةٍ وتسعين موضعاً ، نحو قوله تعالى : ( **قَالَ إِنِّي أَنبَأْتُكُمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ) (2) .

فالفعل (أعلم) على وزن أفعل ، وهو فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا يعود على لفظ الجلالة ، والهمزة زائدة .

قال أبو البقاء في أعلم : "يجوز أن يكون فعلاً ، ويكون " ما " مفعولاً ، إما بمعنى الذي أو نكرة موصوفة والعائد محذوف ؛ ويجوز أن يكون اسماً مثل أفضل ، فيكون " ما " في موضع جر بالإضافة .." (3) .

ووردت أيضاً فعل أمرٍ في خمسمائةٍ وأربعةٍ وخمسين موضعاً ، نحو قوله تعالى : ( **أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ** ) (4) .

فالفعل (أعرض) على وزن أفعل ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت يعود على النبي " صلى الله عليه وسلم " ، والهمزة زائدة .

وقد وردت أيضاً اسماً وصفة ، كما سيأتي في باب التفضيل والتعجب .

ثانياً : في المعلقات السبع :

وردت صيغة أفعل في المعلقات السبع فعلاً ماضياً في ثلاثةٍ وسبعين موضعاً ، نحو قول امرئ القيس :

(1) سورة البقرة 2/182 .

(2) سورة البقرة 2/30 .

(3) إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 28/1 .

(4) سورة النساء 4/63 .

وَكَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ  
 عَلَى بَأْنَوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي (1) .  
 فاستعمل الشاعر الفعل (أَرْخَى) على وزن أفعَلَ ، وهو فعل ماضٍ وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل .  
 كما وردت فعلاً مضارعاً في أربعةٍ وثلاثين موضعاً ، ومن ذلك ما جاء في قول طرفة  
 بن العبد :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرِ الْوَعَى      وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي (2)  
 فاستخدم الشاعر الفعل (أَشْهَدَ) على وزن أفعَلَ ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .  
 وقد وردت فعل أمر في واحدٍ وعشرين موضعاً ، ومن هذا ما جاء في قول زهير بن  
 أبي سلمى :

أَلَا أَبْلِغُ الْأَحْلَافَ عَنِّي رِسَالَةً      وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمِ (3)  
 حيث جاء الفعل (أَبْلِغُ) على وزن أفعَلَ ، وهو فعل أمر مبني على السكون المقتر  
 وكسر لانتقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت .

كما وردت اسماً وصفة في اثنين وتسعين موضعاً ، كما في قول عنتر بن شداد :  
 بَزْجَاجَةَ صَفْرَاءَ ذَاتِ أَسْرَةٍ      قُرْنَتْ بِأَزْهَرَ فِي الشَّمَالِ مُقَدِّمِ (4) .  
 فقوله (صفراء) على وزن فعلاء ، وهي مؤنث (أصفر) على وزن أفعَلَ ممنوعة من  
 الصرف ، ووردت في هذا البيت صفة لقوله (زجاجة) .  
 ووردت اسماً أيضاً ، كما في قول عمرو بن كلثوم :

وَكُنَّا الْأَيْمَنِينَ إِذَا التَّقِينَا      وَكَانَ الْأَيْسَرِينَ بَنُو أَبِيْنَا (5)

(1) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 557 .  
 (2) البيت لطرفة بن العبد ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 32 ، دار صادر ، بيروت .  
 (3) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 107 ، بشرح : الأستاذ/ علي  
 فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1/ 1408هـ - 1988م .  
 (4) البيت لعنتر بن شداد ، وهو من بحر الكامل ، انظر : ديوانه ، ص 15 .  
 (5) البيت لعمرو بن كلثوم ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 83 ، تحقيق : د. إميل بديع  
 يعقوب ، دار الكتاب العربي ، ط 1/ 1411هـ - 1991م .

فجاءت صيغة أفعل جمع مذكر سالماً في قوله (الأيمنين والأيسرين) ، مفردها أيمن وأيسر على وزن أفعل مقترنة بالألف واللام .

ووردت جمع تكسير مؤنثاً ، كما في قول امرئ القيس

غَدَائِرُهُ<sup>(1)</sup> مُسْتَشْزِرَاتٌ<sup>(2)</sup> إِلَى الْعَلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ<sup>(3)</sup> فِي مُنْتَى وَمَرَسَلٍ<sup>(4)</sup>

فاستعمل كلمة (العلَى) وهي اسم جمع تكسيراً مؤنثاً ، وهي مقترنة بأل ومفردها (أعلى) على وزن أفعل .

فوردت صيغة أفعل في القرآن الكريم بأنواعها الثلاثة السابقة وهي : فعل ماض ومضارع وأمر ، كما وقد وردت في المعلقات السبع أيضاً فعلاً ماضياً ومضارعاً وأمرأ ، ووردت اسماً وصفة ، مقترنة بأل وبدونها ، وفيما يلي جدولاً يبين عدد ورودها على النحو السابق كالاتي :

#### 1- القرآن الكريم :

العدد	الفعل
1048	فعل ماض
196	فعل مضارع
554	فعل أمر

#### 2- المعلقات السبع :

العدد	الفعل
73	فعل ماض
34	فعل مضارع
21	فعل أمر

(<sup>1</sup>) غدائره ، جمع غديرة ، وهي الخصلة المفضلة من الشعر ، انظر : اللسان (عذر) : 8/5 .

(<sup>2</sup>) مستشزرات ، أي مرتفعات ، انظر : اللسان (شزر) : 404/4 .

(<sup>3</sup>) العقاص ، جمع عقيصة ، وهي الخصلة المجموعة من الشعر ، انظر : اللسان مادة (عقص) : 8/5 .

(<sup>4</sup>) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 566 .



## الفصل الثاني

### صيغة أفعال التفضيل

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدراسة النحوية ، وتشتمل على :

- 1- أقسام أفعال التفضيل .
- 2- شروط أفعال التفضيل .
- 3- التفضيل بكلمتي خير وشر .
- 4- منع أفعال التفضيل من الصرف .
- 5- تأنيث صيغة أفعال التفضيل .
- 6- المشاركة وصيغة أفعال التفضيل .
- 7- جمع وتثنية صيغة أفعال التفضيل .

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية ، وتشتمل على :

- 1- صياغة أفعال التفضيل من الأفعال .
- 2- صيغة أفعال والقراءات القرآنية .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ، وتشتمل على :

- 1- القرآن الكريم .
- 2- المعلقات السبع .

المبحث الأول  
(دراسة نحوية)

وتشتمل على :

- 1- أحوال أفعال التفضيل .
- 2- التفضيل بكلمتي خير وشر .
- 3- منع أفعال التفضيل من الصرف .
- 4- تأنيث صيغة أفعال التفضيل .

## 1- أحوال أفعال التفضيل

وهي :

- 1- المجردة من أل والإضافة .
- 2- المقترنة بأل .
- 3- المضافة إلى نكرة ومعرفة .

## 1- أحوال أفعال التفضيل

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

### 1- أفعال التفضيل المجردة من أل والإضافة :

يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) ، إما بـأل نحو (الأفضل) ، أو بدونها نحو (أفضل) ، ويكون ذلك في المفرد تذكيراً وتأنيثاً ، وفي المثنى والجمع أيضاً . وقد تحدث النحاة في ذلك ، واعتبروا أن اسم التفضيل يجرد من أل والإضافة بحكمين<sup>(1)</sup> :

أولهما : اتصاله بـ (من) لفظاً أو تقديرًا : وذلك نحو زيدٌ أفضلٌ من محمدٍ ، فالحرف (من) لابتداء الغاية ، وترد جارة للمفضل عليه كما في المثال السابق ، ومنه قوله تعالى: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)<sup>(2)</sup> .

وذكر بعض النحاة : أنه قد يستغنى بتقدير (من) عن ذكرها لوجود دليل ، وهذا كثير في كون وقوع أفعال التفضيل خبراً ، نحو قوله تعالى: (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)<sup>(3)</sup> . ويندر ذلك إذا كان صفة أو حال<sup>(4)</sup> ، ومثلوا لوقوعه حالاً في قول الشاعر :

دَنَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا      فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا<sup>(5)</sup>

فكلمة (أجمل) أفعال تفضيل ، ونصبت على الحال من التاء في دنوت ، وقد حذف منه (من) الجارة للمفضول عليه ، والتقدير : دَنَوْتُ أَجْمَلٌ مِنَ الْبَدْرِ ، وقد خلناك كالبدْرِ ،

<sup>(1)</sup> شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 417 ، وشرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، للشيخ/خالد

الأزهري : 102/2 ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون : ت/ط، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 45/3 .

<sup>(2)</sup> سورة الكهف 34/18 .

<sup>(3)</sup> سورة الأعلى 17/87 .

<sup>(4)</sup> انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2330/5 ، وشرح المفضل ، للشيخ / موفق الدين بن علي بن

يعيش النحوي : 97/6 ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة ، بدون : ت/ط، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 45/3 .

<sup>(5)</sup> البيت بلا نسبه ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح التصريح ، للأزهري : 103/2 ، وشرح ابن عقيل : 3/

177 ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسلي : 612/2 ، تحقيق : د. الشريف عبد الله الحسيني ، مكة

المكرمة ، 1406هـ - 1986م .

فورد اسم التفضيل مجرداً من أل والإضافة ، وهو منصوب على الحال في هذا  
الموضع ، واعتبر من القليل النادر (1) .

قال أبو حيان : "ويقل الحذف إذا كان غير خبر كالمعطوف على المفعول ، ومثلاً بقوله  
تعالى : (يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) (2) " (3) .

يرى أبو البقاء أن : " أخفى يجوز أن يكون فعلاً ومفعوله محذوف : أي وأخفى السر  
عن الخلق ؛ ويجوز أن يكون اسماً : أي وأخفى منه " (4) ، وهذا ما ذهب إليه  
الزمخشري (5) ، ومنه قول (الله أكبر) .

قال سيبويه : " معناه الله أكبر من كل شيء " (6) حيث إن (من) محذوفة ، والتقدير :  
أكبر من كل شيء (7) ، ومثلاً بقول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا  
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (8)

فحذف (من) ، والتقدير : " أعز من غيره وأطول من غيره ، والمراد : دعائمه عزيزة  
طويلة ، فقدر تقديرًا بمن ، نحو : أكرم من وأعلم من (9) .

ويرى الرضي أن : " المحذوف هو المضاف إليه ، أي أكبر من كل شيء ، وأعز  
دعامة ، ولم يعوض منه التتوين لكون أفعل غير منصرف ، فاستشبع ذلك " (10) وقد  
تحذف (من) في حال التكرير ، مثل (آخر) وقد سبق الحديث عليه ، وهي على وزن  
أفعل ، نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ ، وَمَرَرْتُ بِهِ ، وَبِآخِرِ (11) .

(1) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2330/5 ، وشرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص  
480 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 103/2 .

(2) سورة طه 7/20 .

(3) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2330/5 .

(4) إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 119/2 .

(5) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 530/2 .

(6) الكتاب ، لسيبويه : 33/2 .

(7) شرح المفصل ، لابن يعيش : 99/6 .

(8) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح ديوانه ، للصاوي : 155/2 ، المكتبة التجارية،  
مصر ، بدون : ت/ط .

(9) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : 97/6 ، وشرح ابن عقيل : 182/3 .

(10) شرح الرضي على الكافية : 453/3 .

(11) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2334/5 .

الثاني : أن يستوي فيه المفرد والتمثلي والجمع والمذكر والمؤنث (1) : وذلك عندما أقول : محمدٌ أفضلٌ من أحمد ، وفاطمةٌ أفضلٌ من مريم ، والمتقدِّمان أفضلٌ من المتأخريين ، والمتعلِّمات أفضلٌ من الجاهلات ، فاسم التفضيل (أفضل) ، في الأمثلة مجرداً من أل والإضافة ، واستوى فيه المفرد والتمثلي والجمع والمذكر والمؤنث . واعتبر الأزهري أن هذا الجانب من أحكام اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة ، وهو ما كان في نفسه ، وهو أن يكون مفرداً مذكراً ، فالإفراد والتذكير فيه لازم لتجرده من أل والإضافة (2) . ومن ذلك قوله تعالى : (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَيْبِنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) (3) .

يرى أبو حيَّان أن : " أحبّ : أفعل تفضيل ، وهو مبنى من المفعول شذوذاً ولذلك عدّي بالي " (4) .

وقد ورد الحذف في نحو قوله تعالى : (رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَا يَدْعُونَني إِلَيْهِ) (5) . فاحبُّ على وزن أفعل والمقصود به التفضيل فالكلام فيه حذف ، والتقدير : أحبُّ إليكم من امثال أمر الله تعالى ورسوله في الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام (6) . أما في قوله تعالى : (ثُمَّ اتَّخَذْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً..) (7) . اختلف البصريون والكوفيون في قوله (أحسن) وهو مجرد من أل والإضافة فيرى بعضهم : أنه فعل ، ويرى الآخرون أنه اسم تفضيل ، وهذا ما أورده ابن هشام الأنصاري (8) .

وعند أبي حيَّان : " أحسن : فعل ، وقال بعض الكوفيين : يصح أن يكون اسماً ، وهو أفعل تفضيل ، وهو مجرور صفة للذي وإن كان نكرة من حيث قارب المعرفة ، إذ لا

(1) انظر : شرح التصريح ، للأزهري ، 102/2 .

(2) انظر : المرجع السابق : 102/2 .

(3) سورة يوسف 8/12 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 282/5 .

(5) سورة يوسف 33/12 .

(6) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيَّان الندلسي : 305/5 .

(7) سورة الأنعام 154/6 .

(8) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 737/2 .

يدخله (أل) كما تقول العرب : مَرَرْتُ بِالذِّي خَيْرٌ مِنْكَ ، ولا يجوز : مَرَرْتُ بِالذِّي عَالِمٌ" (1) . وقد استعمل أفعال المجردة من أل والإضافة عارياً عن معنى التفضيل (2) .  
نحو قوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (3) .

فالمقصود هو المبالغة في علم الله سبحانه وتعالى ، ولا أحد يشاركه في علمه فاستعمل (أعلم) على وزن أفعال مجرداً من أل والإضافة ، عارياً من معنى التفضيل .  
فاسم التفضيل المجرد من أل والإضافة قد يتصل بـ (مِنْ) لفظاً ، أو تقديرأ وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها لوجود دليل ، وهذا ما عليه النحاة ، ولذلك أوردوا عليه شعراً ، وآيات من الذكر الحكيم ، كما ويستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

## 2- أفعال التفضيل المقترنة بأل :

يرد أفعال التفضيل مقترناً بالأنف واللام ، نحو : الأعلى والأفضل والأكرم كما ورد بدونها ، مثل : أعلى وأفضل وأكرم .

واعتبر ابن هشام أن اسم التفضيل : "يكون مطابقاً لموصوفه إذا كان بأل ، نحو : زَيْدٌ الأفضَلُ ، والزَيْدَانِ الأفضَلَانِ ، والزَيْدُونَ الأفضَلُونَ ، وهِنْدُ الفُضْلَى ، والهِنْدَاتُ الفُضْلِيَّاتُ ، أو الفُضْلُ" (4) .

فاسم التفضيل (الأفضل) في الأمثلة جاء مقروناً بأل ، ومطابقاً لموصوفه من حيث الإفراد، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وفي المستوفي أن اسم التفضيل إذا اقترن بأل فقد تثني ، نحو : الأفضَلَانِ ، وتجمع ، نحو : الأفاضل ، والأكارم ، وتؤنث أيضاً ، نحو : الفُضْلَى ، والعُلَيَّا والصغرى ، والأخرى والقصوى ، والمقصود بالجمع هنا هو جمع التكسير (5) . ومما جاء في

القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ...) (6) .

(1) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 255/4 .

(2) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناطم ، ص 483 .

(3) سورة الأنعام 124/6 .

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 307 ، وشرح ابن عقيل : 179/3

(5) انظر : المستوفي في النحو ، لابن فرخان : 134/1 ، تحقيق : د. محمد بدوي المختون ، القاهرة ،

1987م - 1407هـ .

(6) سورة الأنبياء 101/21 .

قال الزمخشري : " الخصلة المفضلة في الحسن ، تأنيث الأحسن " (1) .  
وذكر الأزهري أنّ : " اسم التفضيل (أفعل) إذا كان مقروناً بأل فيجب له حكمان " (2) .  
أولهما : أن يكون مطابقاً لموصوفه تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً .  
ثانيهما : ألاّ يؤتسى معه بـ (من) جارة للمفضل عليه ، لأن (من وأل) يتعاقبان فلا  
يجتمعان كأل والإضافة .

فالأول نحو قوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (3) . والأمثلة السابقة .  
والثاني : لا يجوز القول : زيدٌ الأفضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، أي معه (من) إذا كان مقترناً بأل .  
ومما ورد مطابقاً في القرآن الكريم أيضاً ، نحو قوله تعالى : (فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ  
مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... ) (4) .

فكلمة (الدنيا) مؤنث الأذنى ، وهي على وزن (فعلَى) مقترنة بالألف واللام وهي  
مطابقة لموصوفها .

أورد أبو حيّان أنّ : " الدُنْيَا : تأنيث الأذنى ، وترجع إلى الدنو بمعنى القرب ، والألف  
فيه للتأنيث ، ولا تحذف منها الألف واللام إلا في بعض الشجر " (5) .  
ومنه قوله تعالى : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى... ) (6) .  
يرى الزمخشري أنّ : " الدُنْيَا وَالْقُصْوَى على وزن فَعْلَى ، وجاءت إحداهما بالياء  
والثانية بالواو ، والقياس هو قلب الواو ياء كالعليا ، وأما الْقُصْوَى فكالقود في مجيئه  
على الأصل ، واستعمال الْقُصْوَى أكثر ، وقد جاء الْقُصْوَى أيضاً " (7) .  
فالدنيا والقصوى في الآية الكريمة مقترنتا بأل ، وهما تأنيث الأذنى والأقصى على  
وزن أفعل .

(1) الكشاف ، للزمخشري : 584/2 ، والبحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 342/6 .

(2) شرح التصريح ، للأزهري : 103/2 .

(3) سورة الأعلى 1/87 .

(4) سورة البقرة 85/2 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 282/1 .

(6) سورة الأنفال 42/8 .

(7) الكشاف ، للزمخشري : 159/2 .



وعند أبي البقاء أن: " التُّصَوَى بالواو ، وهي خارجة عن الأصل ، وأصلها من الواو ، وقياس الاستعمال أن تكون القَصِيَا ، لأنه صفة كالدنيا والعليا ، وفعلها إذا كانت صفة قلبت واوها ياء ، فرقاً بين الاسم والصفة " (1) .

قال ابن يعيش : " القياس في (دُنْيَا) أن يكون بالألف واللام لأنه صفة في الأصل على زنة فُعَلَى ، ومذكوره الأدنى مثل : الأَكْبَرُ والكُبْرَى " (2) .

وقد ترد (دنيا) بغير الألف واللام والإضافة ، وتكون نكرة ومثلها (جَلَى) على وزن فُعَلَى تشبههما بالجوامد ، وهما مؤنث أدنى و أجل على وزن أفعل (3) ، ومثّلوا لذلك بقول العجاج في كملة (دنيا) :

يَوْمَ تَرَى النَّفُوسُ مَا أَعَدَّتْ  
فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ (4) .

فاستعمل (دنيا) مجردة من أل والإضافة ، وهي نكرة إجراء لها مجرى الأسماء لكثرة الاستعمال ، وذكر بعضهم أنها تجرد إذا كانت بمعنى العاجلة وانحاء معنى التفضيل منها ، وكذلك جَلَى أيضاً (5) .

ويرد اسم التفضيل مطابقاً في التنثية . نحو : الزَيْدَانِ الأَفْضَلَانِ وَالهَيْدَانِ الفُضْلَيَانِ (6) .

وعند ابن عقيل أنه : " لا يجوز عدم مطابقته لما قبله ؛ فلا يقال : الزيدون الأفضل ، ولا : الزيدان الأفضل ، ولا : هندا الأفضل ، ولا : الهندان الأفضل ، ولا الهندات الأفضل ، ولا يجوز أن تقترن به (من) ؛ فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو " (7) .  
ففي حال المطابقة أقول : الزَيْدُونَ الأَفْضَلُونَ ، وَالهَيْدَانُ الأَفْضَلَانُ ، وَهَيْدُ الفُضْلَى ، وهكذا ...

(1) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 7/2 .

(2) شرح المفصل ، لابن يعيش : 100/6 .

(3) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2334/5 .

(4) البيت للعجاج بن روية ، وهو من بحر الرجز ، انظر : ديوانه ، ص 267 .

(5) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 219/2 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 101/6 .

(6) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 307 .

(7) شرح ابن عقيل : 179/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

فأفعل التفضيل المقترنة بأل لا تستعمل بـ (من) الداخلة على المفضول" (1) . ويرى بعضهم أنه قد يجمع في الظاهر بين أل الداخلة على اسم التفضيل ومن الجارة للمفضول عليه (2) . ومثلوا بقول الأعشى :

وَأَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى  
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ (3)

قال بعض النحاة : " الأصل في ذلك (ولست بأكثر منهم) متعلقاً بمحذوف مجرد عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللام ، والتقدير : وَأَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ" (4) .

وأورد ابن الحاجب أن : " من فيه ليست تفضيليه ، بل للتبعيض ، أي لست من بينهم بالأكثر حصى " (5) .

واعتبر الزمخشري أن : " من في البيت لبيان الجنس ، نحو قول : أنت منهم الفارس ، أي أنت الفارس من بينهم " (6) .

فالشاعر جمع في الظاهر بين أل الداخلة على اسم التفضيل ، و (من) الجارة للمفضول عليه .

ويرى الجمهور أن : " في هذا البيت عدة توجيهات أو تخريجات " (7) . فاسم التفضيل المقترن بأل التعريف تلزمه المطابقة في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وهذا ما عليه النحاة ، وعلى ذلك ورد في القرآن الكريم والشعر .

(1) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2321/5 .

(2) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني : 185/1 ، تحقيق : الأستاذ : محمد علي النجار ، القاهرة ، بدون : ت/ط ، والاشتقاق ، لابن دريد ، ص65 ، تحقيق ومترج : عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1958 م .  
(3) البيت للأعشى ، وهو من بحر السريع ، انظر : ديوانه ، ص193 ، شرح : د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل، بيروت ، ط1/1413هـ - 1992 م .

(4) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2320/5 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(5) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 215/2 .

(6) المفصل في علم العربية ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ص263 ، لبنان ، بيروت ، بدون : ت / ط .

(7) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 744/2 ، وشرح ابن عقيل : 180/3 .

### 3- أفعال التفضيل المضافة إلى النكرات والمعارف :

يستعمل أفعال التفضيل مضافاً للنكرة والمعرفة ، ولكلٍ منهما حكم على النحو التالي :

أولاً : المضاف إلى نكرة : وفي هذه الحالة يكون كالمجرد من أل والإضافة، حيث إنه يلزم حالة واحدة هي الإفراد والتذكير ، نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، والزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ ، فاسم التفضيل (أفضل) في جميع الأحوال مفرداً مذكراً ، وفيها المضاف إليه قبل اسم التفضيل جاء مطابقاً للموصوف ، أفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً<sup>(1)</sup>.

وفي المثال الأول (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ) حيث المطابقة بين زيد ورجل أي المضاف إليه والموصوف ، وقد ورد فيه حذف .

قال أبو حيان : " فحذف (من وكل) وأضيف أفعال إلى ما كان مضافاً إليه ، وكذا في المؤنث"<sup>(2)</sup> .

يقول الصبان : أصله (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ) ، فحذف (من كل) اختصاراً ، للكلام أو الجملة ، وأضيف صيغة أفعال التفضيل وهي (أفضل) إلى رجل ، وجاز كونه مفرداً مع أنه في الأصل يكون جمعاً لفهم المعنى وعدم وقوع اللبس ، وأفعال في هذه الحالة بعض ما يضاف إليه ، فوجب التذكير ، لأن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة"<sup>(3)</sup> .

فالمعنى أن زيدا أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله أو من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما أو أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم ، وهذا الواضح من أمثلة النحاة السابقة .

والنكرة المضاف إليها اسم التفضيل قد تكون جامدة ، أو مشتقة ، فإن أضيف إلى جامدة كان مفرداً مذكراً دائماً ، وما بعدها مطابق لما قبلها في الإفراد

(1) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 417 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 307 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(2) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2322/5 .

(3) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

والتذكير وفروعهما" ، وقد يختلف الجنس ، فلا يقال (زَيْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ) فزيد مذكر وامرأة مؤنث فاختلفا (1).

وزعم الفراء أنه : " يجوز أن يؤنث أفعال ويثنى إذا أضيف إلى نكرة مدناة من المعرفة بصلة وإيضاح ، نحو : هِنْدٌ فَضْلَى امْرَأَةٍ تَقْصِدُنَا ، وَالْهِنْدَانُ فَضْلِيَا امْرَأَتَيْنِ تَزُورَانِنَا" (2). فاسم التفضيل جاء مؤنثاً ومثى لإضافته إلى نكرة قريبة من المعرفة . وقد ورد مضافاً إلى نكرة في القرآن الكريم في قوله تعالى : (إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُهُودِ أَوْلَىٰ مَرَّةً... ) (3) .

قال أبو حيَّان : " مرة : مصدر ، كأنه قيل : أول خرجة دعيتم إليها" (4) . ويرى أبو البقاء العكبري أن : " أول مرة ظرف زمان وهو بعيد " (5) . وعند الزمخشري : " مرة نكرة وضعت موضع المرات للتفضيل ، فلم ذكر اسم التفضيل المضاف إليها ، وهو دال على واحدة من المرات؟ قلت : أكثر اللغتين هُنْدٌ أَكْبَرُ النِّسَاءِ ، وهي أَكْبَرُهُنَّ ، ثم إنَّ قولك : هي كُبْرَى امْرَأَةٍ لا تكاد تعثر عليه ، ولكن هي أَكْبَرُ امْرَأَةٍ ، وأول مرة وآخر مرة" (6) .

وكما تضاف أفعال التفضيل إلى نكرة جامدة كما تبين ، تضاف إلى نكرة مشتقة وهما سواء .

فعندما أقول : زَيْدٌ أَفْضَلُ عَالِمٍ ، وَالزَّيْدَانُ أَفْضَلُ عَالِمَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ عَالِمِينَ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ عَرَبِيَّةٍ ، وَالْهِنْدَانُ أَفْضَلُ قُرَشِيَّيْنِ ، وَالْهِنُودُ أَفْضَلُ قُرَشِيَّاتٍ ، فواضح وجه المطابقة بين المضاف إليه وموصوفه الذي قبل اسم التفضيل من الأمثلة السابقة ، إفراداً، وثنائية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً .

(1) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيَّان الأندلسي : 2322/5 .

(2) انظر : رأي الفراء في ارتشاف الضرب ، لأبي حيَّان الأندلسي : 2323/5 .

(3) سورة التوبة 83/9 .

(4) بحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 81/5 .

(5) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 12/2 .

(6) الكشاف ، للزمخشري : 206/2 .

ويرى ابن مالك أنه : " يجوز إفراد المضاف إليه إن كان مشتقاً مع كون الأول غير مفرد" (1) . ومن ذلك قوله تعالى : ( **وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ** ... ) (2) . والتقدير "أول فريق كافر ، ولفظ كافر في معنى الجمع وهو لفظة واحدة " (3) .  
 وذكر أبو حيان أن : " أفعال التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفرداً مذكراً و النكرة تطابق ما قبلها ، فإن كان مفرداً كان مفرداً ، وإن كان تثنية كان تثنية ، وإن جمعاً كان جمعاً فتقول زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ والزيدانُ أفضلُ رجلين ، والزيدون أفضلُ رجالٍ .." (4) . ويرى ابن مالك أنه قد تضمن المطابقة والإفراد" (5) . ومن ذلك قول الشاعر :

وَإِذَا هُمُوطِعِمُوا فَأَلَامُ طَاعِمٍ  
 وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ(6)

ذكر أبو حيان : " جواز الوجهين مع المشتق في هذا البيت ، لأنه وأفعل مقدران بـ (من) والفعل ، ومن المعنى بها جمع في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى " (7) .

وقد تكون الإضافة حقيقية ، وغير حقيقية ، فإن كانت حقيقية عرفت وصارت صفة كالتي في اللام ، وهي تثني وتجمع وكذلك تؤنث كقوله تعالى : ( **إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا** ) (8) . وأما إن كانت غير حقيقية لم تعرف ، وتكون صفة للفعل كالمجرد عن اللام ، ولا تثني ، ولا تجمع ، ولا تؤنث ، وينتصب عنه التمييز (9) . ومن ذلك قول الشاعر :

(1) التسهيل ، لابن مالك ، ص134 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(2) سورة البقرة 41/2 .

(3) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي اليقاء العكبري : 33/1 .

(4) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 177/1 .

(5) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص134-135 .

(6) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : 62/3 ، وشفاء العليل ، للسلسيلي : 616/2 .

(7) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2323/5 .

(8) سورة هود 27/11 .

(9) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2322/5 .

يَصْرَعْنَ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أضعفُ خَلْقِ اللَّهِ أركاناً (1)

فاسم التفضيل المضاف إلى نكرة جامدة أو مشتقة يلزمه الإفراد والتذكير والمطابقة في المضاف إليه، وقد ورد عليه كثير من الأمثلة والراجح لديّ أنّ المطابقة هي الأوضح، وإن كان مؤوّلاً أو محذوفاً، نحو: زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، أي أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ، لعدم الالتباس وفهم المعنى.

ثانياً: المضاف إلى معرفة (2): يستعمل أفعال التفضيل مضافاً إلى معرفة، ويقصد به التفضيل مطلقاً، وأجاز النحاة في ذلك وجهين (3):

الأول: استعماله كالمجرد من أُل والإضافة، فلا يطابق ما قبله، نحو: الزَيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَهِنْدَانِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَهِنْدَاتِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، ومنه قوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ) (4) فأحرص مفردة على وزن أفعال، ولم يطابق ما قبله، فهو مفرد وما قبله جاء على صيغة الجمع، ولو جاء على المطابقة لكان أحارص الناس، أو أحرصي الناس (5). فاستعمل اللفظة على صيغة المفرد ولم يستعملها مع الجمع مطابقاً لما قبلها. الثاني: استعماله مطابقاً لما قبله، ومثّلوا لذلك بـ: الزَيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهِنْدٌ فَضَّلِي النِّسَاءِ، وَهِنْدَانِ فَضَّلِيَا النِّسَاءِ، وَهِنْدَاتِ فَضَّلِي النِّسَاءِ، أو فَضَّلِيَاتِ النِّسَاءِ (6).

وقد ورد في القرآن الكريم استعماله مطابقاً في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُومِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا) (7). فأكابر جمع أكبر على وزن أفعال،

(1) البيت لجريز، وهو من بحر البسيط، انظر: شرح ديوانه، لمهدي محمد ناصر الدين، ص 452، لبنان، بيروت، 1406هـ / 1986م.

(2) شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص 417، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص 307.

(3) انظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيّان الأندلسي: 2325/5، وشرح ابن عقيل: 181/3.

(4) سورة البقرة 96/2.

(5) انظر: بحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي: 312/1.

(6) شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص 417، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 49/3.

(7) سورة الأنعام 123/6.

واعتبرها أبو البقاء : مفعولاً ثانياً ؛ ويجوز أن يكون أكابر مضافاً إلى مجرميها ،  
فالمطابقة في الجمع ، حيث إنه لم يقل : أكبر مجرميها بالإفراد (1) .  
ومن النحاة من يرى عدم وجوب المطابقة ، وردّ عليهم بالآية السابقة (2) .  
وقد أجاز سيبويه الإفراد ، ولذلك يقول : " كما تقول : هو أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ ، وَأَجْمَلُهُ  
وَأَكْرَمُ بَنِيهِ وَأَنْبَلُهُ " (3) . وأجاز بعض النحاة ذلك ، ومثّلوا (4) : بقول ذي الرمة :  
وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا      وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُمْ قَدَالًا (5)  
فالشاعر لم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ ، وَلَا حُسْنَاهُمْ . فقوله (أَحْسَنُ) على وزن أفعل جاء به  
مذكراً ، وإن كان جارياً على مؤنث أو يحمل صيغة التأنيث (6) .  
وعند أبي عبيدة أن : أفعل التي أصلها أن تكون للتفضيل قد تخرج عن معنى التفضيل  
إلى معنى فاعل وفعيل ، ولا يلحظ فيها معنى التفضيل إطلاقاً كالصفة المشبهة ، وتبع  
ذلك ناسٌ من المتأخرين ، و ذكر بعضهم أنها تكون بمعنى الصفة المشبهة (7) .  
وذكر المبرد أن : " تأويله باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد " (8) .  
ويرى ابن مالك أن : " الأصح قصره على السماع ، والمضاف إلى النكرة يلزم الإفراد  
والتذكير ، كذلك أكثر من المطابقة ، ومثّل لذلك ب : هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهي أَفْضَلُ  
امْرَأَةٍ ، وَهَمَّا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، وَهُمُ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَهُنَّ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ " (9) .  
واعتبر أن عدم المطابقة هو الغالب والشائع في الاستعمال (10) ، نحو قوله تعالى :

(1) انظر : إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 260/1 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 307 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص  
418 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(3) الكتاب ، لسيبويه : 80/1 .

(4) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 417 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسي : 2325/5 ،  
وشرح المفصل ، لابن يعيش : 96/6 .

(5) البيت لذي الرمة ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه : 1521/3 تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح ،  
دمشق ، 1393هـ - 1973م .

(6) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 96/6 .

(7) انظر : رأي أبو عبيدة في الارتشاف ، لأبي حيّان الأندلسي : 2325/5 .

(8) المقتضب ، للمبرد : 247/3 .

(9) التسهيل ، لابن مالك ، ص 134 .

(10) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

## (وَأَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ..) (1) .

وقد اجتمع الاستعمالان ، المطابقة وعدمها في قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) :  
(أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحْسَنُكُمْ ، أَخْلَاقًا ، الْمُؤَطَّنُونَ  
أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ)(2) . حيث استعمل ، لفظي (أحبُّ وأقربُ) على صيغة  
المفرد ، وجمع (أحسن) على أحسن .

وعلى هذا القياس يُقال : أخوأك أحسنُ الثلاثة ، وأحسنُ الثلاثة ، وهندُ أحسنُ النساءِ ،  
وحسنُي النساءِ ، والهندانُ أحسنُ النساءِ ، وحسنُيا النساءِ ، والهنودُ أحسنُ النساءِ ،  
والهنودُ أفضلُ النساءِ أو فضليَّاتِ النساءِ ، فلم يطابق بين الجمع والمفرد ، وهو الغالب  
والشائع في الاستعمال (3) .

فأفعل قد يرد غير دال على معنى المفاضلة أو التفضيل ، لذلك يجب مطابقته لما قرن  
وجهاً واحداً كقولهم : الناقصُ والأشجُ أعدلاً بني مروان ، أي عادلاًهم ، ولذلك يجوز  
قول : يوسفُ أحسنُ إخوته ، إن قصد الأحسنُ من بينهم ، أو قصد حسَنَهُم ، ويمتنع إن  
قصد أحسن منهم (4) .

والمقصود بالامتناع في حالة أنَّ المنوي معنى (من) ، والأصل أن يكون بعض ما  
أضيف إليه ، وأفعل في هذا المثال ليس كذلك ، والأصح أن يضاف الشيء إلى نفسه ،  
ويوسف (عليه السلام) أحد الأخوة المذكورين ، لذلك يجب أن يقال : يوسف أحسن  
الأخوة ، وهو الأصوب ، وبذلك يتحقق الشرط . ومن النحاة من يرى جواز  
الوجهين ، واعتبروا أنَّ الأفصح هي المطابقة (5) .

فالاستعمالان جائزان على درجة سواء ، حيث وردا في القرآن الكريم والحديث النبوي  
الشريف ، وإن شاع أحدهما في النظم والنثر وبعض مقتطفات الشعر العربي .

(1) سورة البقرة 96/2 .

(2) صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري : 1080/4 .

(3) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيَّان الأندلسي : 2325/5 .

(4) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(5) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيَّان الأندلسي : 2326/5 ، وشرح ابن عقيل : 181/3 .



## 2- شروط صيغة أفعال التفضيل

للمشاركة أثر في صيغة أفعال التفضيل حيث ذكرت لها معانٍ متعددة ، وأنواع مختلفة وقد صيغت لتدل على المفاضلة بين شيئين اشتركا في معنى واحد وزاد أحدهما على الآخر في هذا المعنى ، فهو : " الصفة الدالة على المشاركة والزيادة " (1) .  
فهو يصاغ من الأفعال التي يجوز أن يصاغ منها فعل التعجب للدلالة على التفضيل ، وأجمع النحاة على صياغته بشروط (2) وهي :  
أن يكون من فعل ثلاثي مجرد ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء ، وهذه الشروط جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله (3) :

وَصْنُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا      قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ  
وَعَبْرٍ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا      وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلًا

يصاغ أفعال التفضيل من كل فعل استوفى الشروط المذكورة على النحو التالي :

1- ثلاثي مجرد : فلا يصاغ من غيره للدلالة على التفضيل ، إلا بالواسطة وقد ورد شذوذاً قولهم : " هُوَ أَعْطَى مِنْكَ (من أعطى) ، وَهُوَ أَوْلَاهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ أَوْلَى مِنْكَ لِلْمَعْرُوفِ (من أولى) " (4) .  
قال ابن هشام : ومن شروط هذا أن يكون مصوغاً من فعل ثلاثي نحو : زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنْ عَمْرٍو ، وما زاد على ثلاثة يمتنع أن يبني منه أفعال التفضيل نحو : دحرج واستخرج ، وأشباههما ، فالأفعال نحو : انطلق واستخرج تعتبر ثلاثي لكنه مزيد فيه ، والشرط في الصياغة أن يكون مجرداً (5) ، ومنهم من جوز بناءه من الثلاثي المزيد فيه ، بشرط

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 306 .

(2) التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح الرضي على الكافية : 448/3 .

(3) شرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص 461

(4) شرح الرضي على الكافية : 448/3 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2319/5 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 91/6 .

(5) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 419 .

حذف زوائده (1) . وقد يؤدي إلى اللبس في بعض المواضع المراد بها الزيادة في  
المفاضلة ، نحو :

زَيْدٌ أَكْرَمٌ وَأَفْضَلُ وَأَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ ، فبنوا من الفعل الثلاثي لفظاً لإزالة اللبس  
وأوقعوه على مصدر ما أرادوا تفضيله فيه فقالوا : " زَيْدٌ أَكْثَرُ إِفْضَالًا وَإِكْرَامًا ، وَأَعْمُ  
إِحْسَانًا ، وَأَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا ، وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا " (2) .

أما ما كان على وزن أفعل دالاً على لون نحو (أَحْمَرٌ) أو خِلقَة نحو (أَعْرَجٌ) ، أو  
(أَعْمَى) ، فلا يجوز قول ما أَحْمَرَهُ ، ولا ما أَعْرَجَهُ ، إنما يقال : ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ ، وَمَا  
أَشَدَّ عَرَجَهُ ، فيجب استخدام المصدر ، مسبوقة بلفظ أشد أو أكثر أو ما هو في  
معناها (3) .

ويرى الرضي : " جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه ، كأنفعل ،  
واستفعل ، ونحوهما قياساً ، وليس بوجه عام ، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه  
بخلاف أفعل " (4) .

وقد اختلف النحاة في صوغ أفعل التفضيل من غير الثلاثي ، فبعضهم يرى المنع  
مطلقاً ، والآخر يجيز ذلك مطلقاً كما تبين سابقاً .

ومن الممكن ورود صيغة أفعل بدون فعل ، واعتبر هذا خارجاً عن القياس . قال  
سيبويه : " هذا يحفظ حفظاً ولا يقاس ، ومثّل بقول العرب :  
أَحْنَكُ (5) الشَّاتَيْنِ ، وَأَحْنَكُ الْبَعِيرَيْنِ ، كأنهم قالوا : حَنْكٌ ، فجاجعوا بأفعل على نحو  
هذا ، وإن لم يتكلموا به " (6) .

ومما جاء شذوذاً من غير فعل لصوغ أفعل التفضيل ، ما أورده النحاة نحو : "أَقْمِنُ (7)

(1) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 352 .

(2) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(3) انظر : الكتاب ، لسبويه : 97/4 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 451/3 .

(5) أحنك ، وهي : آكلهما ، انظر : اللسان (حنك) : 416/10 .

(6) الكتاب ، لسبويه : 100/4 .

(7) أقمن ، وهي : أخلق ، انظر : اللسان (قمن) : 347/13 .

بَكْذَا<sup>(1)</sup> ، واستدلوا بقول العرب : " أَلَصَّ مِنْ شَطَاظٍ " (2) " (3) .  
وفي نحو ما جاء على صيغة أفعال التفضيل ، هو مختلف في اقتياسه في التعجب ما  
أورده أبو حيان نحو : " أَضْيَعُ مِنْ كَذَا ، وَأَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ بِالْمَعْرُوفِ " (4) .  
أما الألوان والعيوب الظاهرة ، فقد اختلف النحاة في صياغة أفعال التفضيل منها ،  
فبعضهم أجاز ذلك وبعضهم يمنع (5) .

فكما أن هناك ألوان وعيوب ظاهرة ، فهناك أيضاً باطنة ، وقد اختلف فيه . قال  
الرضي في شرح الكافية : " لا يبنى أفعال التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة ، أما  
الباطنة فيبنى منها ، نحو : فلان أَبْلَدُ (6) مِنْ فلانٍ وَأَجْهَلُ مِنْهُ " (7) .  
كما اختلفوا في بناء أفعال التفضيل من لفظي البياض والسواد ، على اعتبار أنهما أصلاً  
الألوان .

أجاز الكوفيون ذلك (8) ، واستدلوا بقول رؤبة بن العجاج :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفِضْفَاضُ      أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ (9)

حيث بنى أفعال التفضيل من البياض في قوله : (أبيض من) .

(1) شرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2319/5 ، وحاشية  
الصبتان على شرح الأشموني : 43/3 .

(2) شطاظ ، وهي : خشبية محددة الطرف ، انظر : اللسان (شظ) : 445/7 .

(3) مجمع الأمثال ، للميداني : 269/2 ، وجمهرة الأمثال ، للعسكري : 183/2 ، ضبطه : د. أحمد عبد  
السلام ، بيروت ، 1988م - 1408هـ .

(4) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2319/5 .

(5) انظر : شرح الرضي على الكافية ، 450/3 ، واللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله  
بن الحسين العكبري : 201/1 ، تحقيق : غازي طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط1/1416هـ -  
1995م .

(6) أبلد ، وهي : بمعنى ألزم ، انظر : اللسان (بلد) : 94/3 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 450/3 .

(8) المرجع السابق : 450/3 .

(9) البيت منسوب لرؤبة ، وهو ليس في ديوانه ، وهو من بحر الرجز ، انظر : خزنة الأدب ، ولب لباب  
لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي : 230/8 ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة  
الخانجي ، القاهرة ، ط1/1403هـ - 1983م ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2083/4 .

أما البصريون فاعتبروا هذا شاذاً<sup>(1)</sup>.

فالبيت السابق يؤكد الرأي الكوفي في صياغة أفعال التفضيل من البياض ، وهو دليل قاطع على تأييد الرأي الكوفي .

وقد جاء في الحديث الشريف الذي ورد عن النبي " صلى الله عليه وسلم " قوله في صفة الحوض : " (مَاءُهُ أبيضٌ مِنَ اللَّبَنِ)<sup>(2)</sup> ، وفي صفة جهنم : (أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ)<sup>(3)</sup> . فواضح أن هناك تفاوت بين هذين اللونين في نفسيهما ، حيث إن الأبيض درجات ، والأسود درجات ، فيجوز القول أبيض من كذا ، وأسود من كذا ، ودليل ذلك واضح من الحديث الشريف .

أما البصريون فاعتبروا ذلك شاذاً ، لأن<sup>(4)</sup> : هذه الأشياء أو الصفات ، مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، أي على اعتبار أنها صفات خلقية أصلاً ، فلا يقال : زَيْدٌ أبيضٌ مِنْ عَمْرٍو ، ولا أَعْرُ مِنْهُ ، بل يستعمل مسبوقاً بلفظ أشد أو أكثر أو ما هو في معناهما ، كما أورد سيبويه : " أَشَدُّ بِيَاضاً وَأَقْبَحُ عَوْرًا<sup>(5)</sup> .

فهذه الصفات مستقرة وثابتة خِلقَة كاليد والرجل ، فلا يقال : مُحَمَّدٌ أَيْدَى مِنْ أَحْمَدَ ، ولا زَيْدٌ أَرْجَلٌ مِنْ عَمْرٍو .

هذا ما ذهب إليه البصريون في رفضهم لصياغة أفعال التفضيل من الألوان ، والأشياء المستقرة خِلقَة .

وقد يقال : زَيْدٌ أَجْمَلُ مِنْ مُحَمَّدَ ، وذلك إذا كان جماله يزيد على جمال محمد ، ويقال للأعميين : هذا أعمى من ذاك ، أما قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِيهِ هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِيهِ

(1) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وخزانة الأدب ، للبغدادي : 230/8 .

(2) صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري : 2405/5 ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط3 ، بدون : ت .

(3) الموطأ ، لمالك بن أنس الأصبحي : 994/2 ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ،

مصر .

(4) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 151/1 .

(5) الكتاب ، لسيبويه : 97/4 .

## الْأَخْرَجَةُ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا (1) .

ذكر أبو البقاء (2) : أعمى الأولى بمعنى فاعل ، وفي الثانية وجهان : أحدهما كذلك : أي من كان في الدنيا عمياً عن حجته فهو في الآخرة كذلك . والثاني : هي أفعال التي تقتضي من . فعندما تقول : عَمِيَ يَعْمَى عَمَى فهو عمٌّ ، وهم عمّون وعمّيان وعميان أيضاً . فالأولى اسم والثانية تفضيل على وزن أفعال . وقال تعالى : (بَلْ لُمْ مِنْهَا عَمُونَ) (3) ، وقال تعالى : (هُمَّ بِكُمْ عَمِي) (4) ، وقال أيضاً : (لَمْ يَخْرُوا عَلَيْهِمَا صَمًا وَعَمِيَانًا) (5) .

وحكم أفعال التفضيل كحكم ما أفعله وأفعل به في التعجب ، حيث إنهما لا بينان إلا من فعل ثلاثي ، ولا يتعجب بهما من الألوان والعيوب الخلقية المستقرة إلا بلفظ مصوغ من الفعل الثلاثي واستخدام المصدر كما ذكر سيبويه (6) .

ولا يقال : مَا أَعْوَرَهُ ، وَمَا أَحْمَرَهُ ، وَمَا ذَكَرَهُ رُؤْيَةَ بِنِ الْعَجَاجِ فِي قَوْلِهِ : (أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِيَاضٍ) ، فهذا مما حُمل على الشذوذ لدى النحاة البصريين (7) . وأورد ابن الأنباري (8) : ما ذهب إليه الكوفيون بجواز استعمال (ما أفعله) ، في التعجب من البياض والسواد دون الألوان الأخرى مثل قول : هَذَا الثَّوْبُ مَا أَبْيَضَهُ وَهَذَا الشَّعْرُ مَا أَسْوَدَهُ ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

وأظن أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح في استعمال (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد دون الألوان الأخرى ، لاتفاقها مع أفعال التفضيل في شروط صياغتها ،

(1) سورة الإسراء 72/17 .

(2) انظر : إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 94/2 ، وبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 64-63/6 .

(3) سورة النمل 66/27 .

(4) سورة البقرة 18/2 .

(5) سورة الفرقان 73/25 .

(6) انظر : الكتاب ، لسيبويه : 97/4 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 146/7 .

(7) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وخزانة الأدب ، للبغدادي : 230/8 .

(8) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 148/1 .

وما يبني منه فعل التعجب يبني منه أفعال التفضيل ، وما لا يجوز بناء فعل التعجب منه لا يجوز أن يبني منه أفعال التفضيل .

وخلاصة ما سبق في صياغة أفعال التفضيل من العيوب والألوان ، فقد اتفق العلماء البصريون والكوفيون في ذلك ، إذا كانت معنوية داخلية ، أما وجه الخلاف فيه ، إذا كانت حسية .

وأرى أنه يجوز التفضيل من الألوان استدلالاً بقول رؤبة بن العجاج وحديث النبي "صلى الله عليه وسلم" في صفتي الحوض وجهنم (1) ، وقد سبق الحديث عن ذلك مفصلاً .

2- مثبت غير منفي (2) : حيث إن التفضيل يكون قابلاً للزيادة في الإثبات لا بالنفي ، فلا يؤخذ من فعل (ما وقى وما حسن) جوازاً ، ولا منفي لزوماً ، نحو : (ما عاج بالدواء) فعدم النفي اعتبره النحاة شرطاً في أفعال الذي يؤخذ منه اسم التفضيل ، وأورده ابن مالك بقوله :

"تمَّ غير ذي انتفا" (3) ، واحترز عن نحو "ما نبس بكلمة" (4) ، ونبس (5) من الأفعال التي جاءت ملازمة للنفي ، وهذا حاصل قول ابن مالك تم غير ذي انتفا ، فقبول الزيادة والتفضيل بالإثبات لا بالنفي .

قال ابن الحاجب : " ما نبس بكلمة ، فإنه لا يقال : هو أنبس منك لئلا لا يصير مستعملاً في الإثبات ، فإن قيل لا أنبس ، قلت : ليس لا أنبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ، ونبس موضوع له ، بل هو لنفي الفضل في التكلم " (6) .

فهذا من الأفعال التي جاءت ملازمة للنفي ، ويشترط الإثبات في الفعل المصوغ منه أفعال التفضيل وليس النفي .

(1) انظر : صفحة ( 53 ) من هذا البحث .

(2) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 347 ، وشرح الرضي على الكافية : 448/3 .

(3) شرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص 478 .

(4) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(5) نبس ، وهي : بمعنى تكلم ، انظر : اللسان (بس) : 225/6 .

(6) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

3- غير مبني للمفعول (1) : لا يبنى أفعال التفضيل من فعل مبني للمفعول ، نحو : ضُربَ ، وعَلِمَ ، ونحوهما ، وقد ورد شذوذاً في بعض الألفاظ .  
قال بعض النحاة : " وشذ منه قولهم (هو أَخْصَرُ مِنْ كَذَا ، أو هذا الكتاب أَخْصَرُ مِنْ ذَلِكَ ) أي من اخْتُصِرَ " (2) .  
وقد ورد شذوذاً قول العرب : "أشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيَيْنِ" (3) .  
فالفعل (اخْتُصِرَ) زائد على ثلاثة أحرف ، ومبني للمفعول ، لذلك اعتبره النحاة من الشذوذ التي يبنى منها أفعال التفضيل .  
وعند ابن هشام أن : " أفعال التفضيل قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس " (4) .  
وذكر ابن مالك أنه : " يجوز قياساً أن يبنى للمفعول إذا لم يلبس ، نحو : لا أَظْلَمُ مِنْ قَتِيلِ كَرْبَلَاءَ " (5) ، فجوز بناءه للمفعول على القياس إذا أمن اللبس ، ومما ورد شذوذاً أيضاً قول العرب : " أزهى (6) مِنْ غُرَابِ " (7) ، وفي ظني أن كل ذلك مختلف في قياسه ، ولكن نظر علماء النحو في هذا الاختلاف ، هو الخروج من التضييق على اللغة العربية وقواعدها الأساسية الثابتة ، إلى السعة ....

4- أن يكون متصرفاً (8) : فلا يشتق من فعل جامد نحو : بئسَ ونعمَ ، ونحوها لأن هذا النوع من الأفعال ، البناء منه تصرف ، وكذلك (كاد) أيضاً .

(1) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح ابن عقيل : 175/3 .  
(2) شرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2319/5 ، ومع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .  
(3) مجمع الأمثال ، للميداني : 525/1 .  
(4) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 419 .  
(5) شرح التسهيل ، لابن مالك : 52/3 ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، القاهرة ، مصر ، 1410 هـ - 1990 م ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن مالك : 166/2-167 .  
(6) أزهى ، وهي : من الزهو أو التكبر ، انظر : اللسان (زهى) : 360/14 .  
(7) مجمع الأمثال ، للميداني : 459/1 .  
(8) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 22/3 .

ويرى الرضي أنه لا يقال : " أَنْعَمَ ، وَأَبْأَسُ ، وَأَلَيْسَ " (1) ، ومن الأفعال (نَعَمَ وَبَيْسَ وَلَيْسَ) ، وكذلك (عَسَى) ، فلا يقال أَعَسَى .

5- أن يكون تاماً (2) : فلا يصاغ من الأفعال الناقصة (ككان وصار) ، وأخواتهما وذلك لأنها لا تصلح للتفضيل فلا يقال : " أَكُونُ وَأَصِيرُ كَمَا قِيلَ ، ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث ، كما توهم بعضهم ؛ ... والأفعال موضوع للتفضيل في الحدث ، والحق أنها دالة على الحدث " (3) ، فكان وصار ، وكاد وأخواتها أفعال ناسخة ، ناقصة غير تامة ، فهذه الأفعال تدل على الحدث ، وإن لم يسمع ، أن يقال : " هُوَ أَكُونُ مِنْكَ مُنْطَلِقًا ، وَهُوَ أَصِيرُ مِنْكَ غَنِيًّا ، أَي أَشَدَّ انْتِقَالًا إِلَى الْغِنَى " (4) .

فالشرط في صياغة أفعال التفضيل التمام ، وليس النقصان كما تبين .

6- أن يكون قابلاً معناه للكثرة والتفاضل (5) : فالتفضيل والزيادة ركن أساسي في صوغ أفعال المراد بها التفضيل ، لذلك لا يصاغ مما لا تفاوت فيه ، نحو (مات) ، وفني) حيث إن الموت والفناء لا تفاوت فيهما ، وحقيقتهما واحدة ، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري (6) .

وأورد ابن الحاجب ذلك أيضاً (7) . واعتبر النحاة مثل هذه الألفاظ كالموت والفناء والعمى والعور ، هي صفات خلقية ظاهرة ، ومستقرة في الشخص أصلاً ، وقد سبق الحديث عن ذلك في بابه (8) ، فلا تكون قابلة للتفاضل ، فلا يقال : " فلان أعرج من

(1) شرح الرضي على الكافية : 449/3 .

(2) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، ص 131 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 .

(3) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 48/3 .

(5) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، ص 131 .

(6) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 352 .

(7) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(8) انظر : ص (51) من هذا البحث .



فلان ولا أسودُ منه " (1) .

ويتضح لي مما سبق أن هذه الشروط المذكورة يتم صياغة أفعال التفضيل منها على النحو الذي ذكرته ، بالأمثلة التي أوردها النُّحاة ، وما ورد شذوذاً فهو نادر وقليل .

### 3- التفضيل بكلمتي " خير وشر "

يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) للدلالة على معنى التفضيل ، نحو : أجمل وأحسن وأعلم ، وغيرها من الألفاظ على هذا الوزن .

وقد ورد في كلام العرب ألفاظٌ قُصِدَ بها التفضيل على غير (أفعل) ، حيث حذفت الهمزة من أولها ، وهي (خير وشر) استعملت شذوذاً في التفضيل نحو قولي : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض .

قال ابن مالك : " وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل " (2) .

واعتبر النُّحاة أن : سبب حذف همزة خير وشر هو كثرة الاستعمال في الكلام ، نحو : هو خير من فلان وشر منه ، ولوزن الفعل أيضاً ، أي لم يشتقا من فعل أو ليست على وزن الفعل ، فكثر الحذف في التفضيل ، وندر في أسلوب التعجب (3) .

إذن فالواضح من كلام النُّحاة أن السبب الرئيسي لحذف همزة خير وشر يرجع إلى أمرين هامين ، وهما : كثرة الاستعمال ووزن الفعل .

ويرى ابن الأنباري أن : " الأصل : أخير منك وأشر منك ، إلا أنهم حذفوا الهمزة لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الرأعين في الأخرى من قولهم (شرّ منك) لئلا يجتمع حرفان من جنس واحد في كلمة واحدة فيستثقل الكلام " (4) .

ومن ورودهما دون همزة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى : (فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ ذُو شَرِّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا) (1) . وفي قوله تعالى أيضاً : (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا) (2) .

(1) شرح الرضي على الكافية : 449/3 .

(2) التسهيل ، لابن مالك ، ص 133 .

(3) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، ومع

الهوامع ، للسيوطي : 166/2 ، وحاشية انصبان على شرح الأشموني : 43/3 .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 491/2 .

وأورد أبو حيَّان أنَّ : الهمزة في صيغة أفعل كثر حذفها في خير وشر ، وهي مجردة من الألف واللام ، ولا تدخل عليها أل كما تدخل على الأفضل والأجمل ، فلا يقال الأخير والأشر ولا يقال : الخيرى والشرى ، كما يقال : الفضلى ، ولا الخيرون ، كما يقال : الأفضلون ، فمن ذلك اعتبرت على غير الوزن فحذفت الهمزة من أولها<sup>(3)</sup>.

وقد يراد دون همزة ، ولا يقصد بهما التفضيل ، ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

أَتَهْجُوهُ ، وَلَسْتَ لَهُ بِكُفَاءٍ ، فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ<sup>(4)</sup>

فشر وخير في هذا البيت ليسا أسماء تفضيل ، ووردا دون همزة ، بل هما اسمان كالسهل والصعب ، والذي يوضح ذلك ورود المعنى ، حيث إنهما لا يحملان معنى التفضيل أو الزيادة المقصودة في الصيغة الدالة على التفضيل<sup>(5)</sup> .

وقد يستعمل خير وشر على الأصل بالهمزة ، وجاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى : **(الَّذِينَ الذُّكْرُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشْرٌ)** <sup>(6)</sup> .

قال أبو البقاء العكبري : " بكسر الشين وضمها لغتان مثل : فَرِحٌ وَفَرِحٌ ؛ ويقرأ بتشديد الراء ، وهو أفعل من الشر ، وهو شاذ " <sup>(7)</sup> .

كما وردت بـ (أل) في قوله تعالى : **(سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ)** <sup>(8)</sup> . بكسر الشين ، وفي قراءة لأبي قلابة : " بفتح الشين وتشديد الراء " <sup>(9)</sup> . فاستعمل (شر) بالهمزة على الأصل مقترنة بـ (أل) خلافاً لأبي حيَّان في قوله : " ولا تدخل عليهما (أل) " <sup>(10)</sup> .

(1) سورة مريم 75/19 .

(2) سورة الفرقان 24/25 .

(3) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيَّان الأندلسي : 2320/5 .

(4) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 13 ، شرح : د. عمر فاروق الطباع ، دار القلم ، بيروت ، 1993 م .

(5) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 51/3 .

(6) سورة القمر 25/54 . .

(7) إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 250/2 .

(8) سورة القمر 26/54 .

(9) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 148 .

(10) ارتشاف الضرب ، لأبي حيَّان الأندلسي : 2320/5 .

وأورد النحاة<sup>(1)</sup> . كلمة (خير) بالهمزة ودونها أيضاً ، واستدلوا بقول الشاعر :

بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ<sup>(2)</sup>

فقول الشاعر دليل على مجيئه على الأصل بالهمزة ، واقتترانه بالألف واللام وهذا نادر.

ويرى ابن الحاجب أنه : " يجوز أن يحكم بزيادة اللام و(من) تفضيلية على أن يقتر (أفعل) آخر مجرداً من اللام ، ومثل بقول الشاعر :

وَرِثْتُ مَهْلَهًا وَالْخَيْرَ مِنْهُمْ زُهَيْرًا ، نِعْمَ دُخْرُ الدَّاهِرِينَ<sup>(3)</sup>

واعتبر أنه قدر بـ (أفعل) آخر عارياً من اللام يتعلق به (منه) ، والتقدير : والخير خيراً منهم<sup>(4)</sup> . فاستعمل (خير) مقترنة بالألف واللام مقترراً ، بأفعل مجردة من اللام يتعلق به (من) ، ولا مانع من اجتماع الإضافة ، ومن التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه ، نحو : لَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ حَصَى .

مما سبق تبين أن كلمتي (خير وشر) من الألفاظ الواردة عند العرب ، وكثيرة الاستعمال في كلامهم ، إما للتفضيل ، أو لغير التفضيل ، فوردت على الأصل بالهمزة نحو (أخير وأشر) ، ويرد أيضاً ، وقد استعملنا مقترنا بالألف واللام ، ومجردا منهما ، وقد ثبت ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي ، فاستعملنا في التفضيل شذوذاً ، فهما لم يشتمقا من فعل ، وليس على وزنه .

وأرى أنه ورود الصيغتين (خير وشر) سماعاً لا يقاس عليه .

(1) انظر : مع الهوامع ، للسيوطي : 66/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 43/3 .

(2) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج ، وهو ليس في ديوانه ، وهو من بحر الرجز ، انظر : المساعد ، لابن مالك : 167/2 ، ومع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 43/3 ، والمحتسب ، في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني : 299/2 ، تحقيق : علي السنجدي ناصف ، والدكتور/ عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار سزكين للطباعة والنشر ، السعودية ، الطائف ، ط 1406/2هـ - 1986م .

(3) البيت لعمر بن كاثوم ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 81 ، وقد روي البيت بـ (والخير عنهم) وكذلك (والخير منهم) ، انظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري ، ص 406 .

(4) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 215/2 .

#### 4- منع أفعال التفضيل من الصرف

ورد في كلام العرب ألفاظاً خرجت عن الأصل ، ولذلك تمنع من الصرف ، ومن هذه الألفاظ صيغة (أفعل) حيث وردت تدل على التفضيل ، وقد سبق أن هذه الصيغة استعملت صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام ، وسوف أبين منع هذه الصيغة من الصرف على النحو التالي :

قال سيبويه : " اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال ، نحو : أذهب وأعلم<sup>(1)</sup> . فيمنع (أفعل) من الصرف لكونه صفة ، نحو : أحمر ، ومشابهاً للفعل في وزنه .

وأورد المبرّد أن : " ما كان من (أفعل) نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك أحمر وأخضر وأسود ، وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة لأنه أشبه الفعل من وجهين ، أحدهما : أنه على وزنه ، والثاني : أنه نعت كما أن الفعل نعت " (2) .

فواضح من كلام النحاة أن الامتناع عن الصرف في هذه الصفات ، هو مشابهة الفعل من حيث الوزن والوصفية .

واشترط ابن هشام لتأثير الصفة أمرين : " كونها أصلية ، وعدم قبولها التاء " (3) . أي أن الصفة تكون على صيغة أفعل أصلية في الشيء وليس على سبيل التشبيه به فقط نحو أرنب .

فالشرط الأول : وهو أصالة الصفة ، حيث إنها صفة حقيقية في الأصل والاستعمال ، فتصرف نحو : هذا قلب صفوان ، على وزن (فعلان) أي بمعنى قاس ، واعتبر السيوطي : " صفوان : اسم " (4) ، لأن ذلك أصلها واستعير في جملة ابن هشام للوصف لعلّة التشبيه .

(1) الكتاب ، لسيبويه : 193/3 .

(2) المقتضب ، للمبرّد : 311/3 - 312 .

(3) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 453 .

(4) المزهر ، للسيوطي : 67/2 .

وهذا رَجُلٌ أَرْتَبٌ ، بمعنى ذليل ، أي ضعيف القوة والحيلة ، فالصفة لا بد أن تكون أصلية في اللفظ نفسه ، وطبق لما هو له .

أما الشرط الثاني : وهو عدم قبولها تاء التأنيث ، فتمنع من الصرف ، فإذا دخلت عليها التاء انصرفت ، ومن هذه الألفاظ كلمة (أرمل) ، وهي على وزن أفعل ، ومؤنثه (أرملة)<sup>(1)</sup> ، فعندما أقول : هَذَا رَجُلٌ أَرْمَلٌ ، ففي المؤنث هذه امرأة أَرْمَلَةٌ ، بخلاف أَحْمَرٌ وَأَخْضَرٌ ، لأن المؤنث منيما على وزن فعلاء ، أي حَمْرَاءُ وَخَضْرَاءُ .

فصيغة أفعل تمنع من الصرف إذا كان صفة ، ومؤنثه على فعلاء ، نحو : أَبْيَضٌ وَبَيْضَاءُ ، وَأَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ ، أو دال على التفضيل ، ومؤنثه على وزن (فعلى) ، نحو : أَفْضَلٌ وَفَضْلَى ، ومنع من الصرف للصفة ووزن الفعل<sup>(2)</sup> .

وكذلك أيضاً إذا كان علماً ، نحو : أَحْمَدٌ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَل) وقد جاء ذلك في قوله تعالى : (وَمَبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِهَا اسْمُهُ أَحْمَدٌ) <sup>(3)</sup> .  
فمنع (أحمد) من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

وهناك بعض الألفاظ على وزن أفعل ، تصرف لقبولها تاء التأنيث ، مثل : أَرْمَلٌ . قال المبرّد : " فأما أرمل فإنه اسم نعت به ، والدليل على ذلك أن مؤنثه على لفظه ، تقول للمرأة أرملة ، ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فعلاء ، كما تقول : أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ ، فقولهم أَرْمَلَةٌ ، دليل على أنه اسم " <sup>(4)</sup> .

فكلمة (أرمل) تأتي وصفاً للمذكر على وزن أفعل ، فيقال : رَجُلٌ أَرْمَلٌ ، وتأتي وصفاً للمؤنث ، فيقال : أَرْمَلَةٌ ، أما عندما أقول : هَذَا وَكَلْدٌ أَشْقَرٌ ، فمؤنثه يختلف عن أرمل ، فلا أقول : هَذِهِ بِنْتُ أَشْقَرَةٍ بِالتاء ، بل : هَذِهِ بِنْتُ شَقْرَاءُ ، فمنع ذلك من الصرف للصفة ووزن الفعل ، والثاني : صُرِفَ لقبول تاء التأنيث ، فالصفة تمنع من الصرف لكونها غير عارضة ، أو لأصالتها نحو : أَحْمَرٌ وَأَبْيَضٌ <sup>(5)</sup> .

(1) أرملة ، وهي مؤنث أرمل ، فيقال " رجل أرمل " : أي لا امرأة له ، انظر : اللسان (رمل) : 294/11 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام ، ص 60 .

(3) سورة الصف 6/61 .

(4) المقتضب ، للمبرّد : 341/3 .

(5) انظر : شرح ابن عقيل : 323/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 235/3 .

ويرى ابن هشام أن: "المؤنث إذا كان تأنيثه بالألف ، كبهمي وصحراء امتنع صرفه"<sup>(1)</sup>.

وهناك بعض الألفاظ تصرف لقبولها تاء التأنيث ، نحو : ندمان على وزن فعلان ، فيقال في مؤنثه ، ندمانة بالتاء على وزن فعلانة ، ومن ذلك قول اليرج بن مسهر :

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيِّبًا      سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ<sup>(2)</sup>

فاعتبرت ندمان على وزن فعلان ، آخره ألف ونون من المنادمة منصرفة ، وليست من الندمى ، فتؤنث على (ندمانه) ، لذلك صرفت لدخول تاء التأنيث عليها<sup>(3)</sup> .

وقد تكون الصفة عارضة كـ (أربع) ، فإنه ليس صفة في الأصل ، بل اسم للعدد ، ثم استعمل صفة في نحو : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ ، فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ، واعتبر لاغياً لأنه عارضٌ وليس بأصل ، وهو أحق بالصرف من كلمة أرمل ، لأنه شبيه بها بدخول التاء عليه نقول : أربعة ، وأرملة ، ولكن أربع يزيد على أرمل بأن وصفيته عارضة كما سبق ، فأربع اسم للعدد وإن نُعِتَ به في نحو : هؤلاء نسوة أربع ، ومثل ذلك : أرنب ، وقد يأتي اسماً وصفة<sup>(4)</sup> .

ومن النحاة من يرى أن : أرنب من قولهم : رَجُلٌ أَرْنَبٌ ، أي دليل فإنه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف ، وهو الحيوان فاستعمل اسماً ، ولكن إذا استعمل صفة بمعنى الجبان أو الضعيف ، يكون الوصف طارئاً وعارضاً فيه حيث عدل به عن الأصل الموضوع له ، وهو الحيوان المعروف ، فيستعمل استعمال الصفة، ولا يمنع من الصرف لأن وصفيته عارضة نحو : تَأَذَّيْتُ مِنْ رَجُلٍ أَرْنَبٍ ،

(1) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص455 .

(2) البيست للشاعر اليرج بن مسهر ، وهو من بحر الوافر ، انظر : مغنى اللبيب ، لابن هشام : 130/1 ، والصاحبي في فقه اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، ص141 ، 220 ، تحقيق : مصطفى الشويبي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، لبنان ، 1963-1382هـ .

(3) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص453 .

(4) انظر : المقتضب ، للمبرد : 341/3 ، وشرح ابن عقيل : 324/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 236/3 .

فاستخدم على غير الأصل ، ومثل ذلك أيضاً : أَجْدَلٌ لِلصَّقْرِ ، وَأَفْعَى لِلحِيَةِ ، فهي أسماء على الأصل، فإذا استخدمت صفات لا تمنع من الصرف (1) .  
قال سيبويه : " وَأَمَّا أَذْهَمٌ (2) إِذَا عَنِيَتِ القَيْدُ ، وَالْأَسْوَدُ إِذَا عَنِيَتِ بِهِ الحِيَةُ ، وَالْأَرْقَمُ إِذَا عَنِيَتِ بِهِ الحِيَةُ ، فَإِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي مَعْرِفَةِ وَلَا نَكْرَةِ ، لَمْ تَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْعَرَبُ " (3) .  
فالألفاظ : أَجْدَلٌ (4) ، وَأَخْيَلٌ (5) ، وَأَفْعَى (6) ، صيغت على وزن أفعل فاستعملت صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام .

وأورد بعض النحاة أن : مثل هذه الألفاظ هي أسماء على وزن أفعل مجردة عن الوصفية في أصلها ، لذلك منعت من الصرف لكون ذلك ، وفي لغة الأكثر أنها مصروفة؛ إذ لا وصفية فيها محققة (7) وجاء في أخيل قول حسّان بن ثابت :

ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي ،  
فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا (8)

فمنع (أخيل) من الصرف ، وهي على وزن أفعل ، وذلك لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه مأخوذ من المخيول ، وكما شدّ الاعتداد بعروض الوصفية في لفظ أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ، كذلك شدّ الاعتداد بعروض الاسمية في مثل : أَبْطَحُ وَأَجْرَعُ وَأَبْرَقُ ، فاعتبر بعض العرب أنها تصرف ، واللغة المشهورة المنع ، لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات (9) .

(1) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 453 ، وشرح ابن عقيل : 325/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 236/3 .

(2) أذهم ، معناه : أسود ، وهو لون يكون في الخيل والإبل وغيرهما ، فيقال : فرس أذهم ، ويعبر أذهم ، انظر : اللسان (دهم) : 209/12 .

(3) الكتاب ، لسيبويه : 201/3 .

(4) أجدل ، الأجدل هو الصقر ، صفة غالبية فيه وأصله من الجدل وهو الشدة ، انظر : اللسان (جدل) : 11/103 .

(5) أخيل ، طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه ، انظر : اللسان (خيل) : 226/11 .

(6) أفعى ، حية عريضة الرأس ولها قرنان ، انظر : اللسان (فعى) : 159/15 .

(7) انظر : شرح التصريح ، للأزهري : 213/2 - 214 ، وشرح ابن عقيل : 325/3 .

(8) البيت لحسان بن ثابت ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 184 .

(9) انظر : شرح ابن عقيل : 325/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 236/3 .

وقد وردت ألفاظٌ تمنع من الصرف للعدل والصفة مثل : (أخر) ، وجاء ذلك في القرآن

الكريم في قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ..) (1) .

قال السيوطي : كان مقتضى جعل (أخر) من باب أفعال الدال على التفضيل ، والزيادة ، أن يلزمه في التنكير لفظ الإفراد والتنكير ، وألاً يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا إذا كان معرّفاً كما كان أفعال التفضيل فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى فذلك منع من الصرف للعدل ، والصفة ، فأخر جمع أُخْرَى أنثى آخر وهي معدولة عنه وهذا ما أورده كثير من النحاة (2) .

ومن الأسماء ما تصرف في النكرة ، ولا يجوز صرفها في المعرفة ، وهي على وزن أفعال .

قال سيبويه : " فما كان من الأسماء أفعال ، فنحو : أَفْكَلٌ ، وَأَزْمَلٌ (3) ، وَأَيْدَعٌ (4) ، وَأَرْبَعٌ (5) ، لا تتصرف في المعرفة ، لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم " (6) .

ويؤخذ من كلام سيبويه أن هذه الألفاظ على صيغة أفعال اسماً ، وقد تأتي ألفاظ على نفس الوزن صفة ، لا تتصرف في معرفة ولا نكرة ، فهذه الصفات غير منصرفة قريبة من الأفعال ومشابهة لها في الوزن .

وقد جاء في القرآن الكريم ما يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل في قوله تعالى :

(وَمَبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِهِ اسْمُهُ أَحْمَدُ ..) (7) .

(1) سورة البقرة 174/2-185 .

(2) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 452 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 99/6 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 104/2 .

(3) أزمل ، وهو كل صوت مختلط وجمعه أزامل ، انظر : اللسان (زمل) : 309/11 .

(4) أيدع ، وهو الرجل إذا أوجب على نفسه حجة ، انظر : اللسان (يدع) : 412/8 .

(5) أربع ، لفظه تقال عند ورود الإبل ، أربع الرجل : جاءت إبله ، انظر : اللسان (ربع) : 99/8 .

(6) الكتاب ، لسيبويه : 194/3 .

(7) سورة الصف 6/61 .



فأحمد على وزن أفعل ، منع من الصرف لكونه اسم علم ، وجاء على وزن الفعل وهذا ما يؤخذ من قول ابن عقيل : " يُمنع صرف الاسم إذا كان علماً ، وهو على وزن يخص الفعل ؛ أو يغلب فيه " (1) .

أما ما يمنع من الصرف للتأنيث والصفة ، نحو حمراء على وزن فعلاء مثل ، قوله تعالى : (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالْمُهْنِ ...) (2) .

اعتبر الزمخشري أن : " من كسر سين سيناء فقد منع الصرف للتعريف والعجمة أو للتأنيث ، لأنها بقعة ، وفعلاء لا يكون ألفه للتأنيث كعلباء وحرباء ، ومن فتح فلم يصرف لأن الألف للتأنيث كصحراء ، وتسمى ألف التأنيث الممدودة فسیناء على وزن فعلاء ، وهي اسم مُنَع من الصرف للعلمية والتأنيث وهذا ظاهر كلام الزمخشري (3) . قال سيبويه : " وأما أجمع وأكتع فإذا سميت رجلاً بواحد منهما ، لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررتُ به أجمع أكتع ، بمنزلة أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرفا لأنهما معرفة ، فأجمع هاهنا بمنزلة كلهم " (4) .

واعتبرت أجمع من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وتؤنث على جمعاء على وزن فعلاء ، وتجمع على أجمعين وجمع نحو : اشتريتُ العبدَ كلَّهُ أجمع ، و الأمة كلُّها جمعاء ، والعبيد كلهم أجمعين ، والإماء كلهن جمع (5) .

وقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ..) (6) ، وكذلك أيضاً في قوله تعالى : (لَأَغُوبَنَّهْمُ أَجْمَعِينَ) (7) .

(1) شرح ابن عقيل : 333/3 .

(2) سورة المؤمنون 20/23 .

(3) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 29/3 ، وبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 399/6 .

(4) الكتاب ، لسيبويه : 202/3 .

(5) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص320 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص

431 .

(6) سورة الحجر 30/15 .

(7) سورة الحجر 39/15 ، وسورة ص 82/38 .

وورد أن أجمع وجمعاء لا يثنيان ، فلا يقال : أجمعان ، ولا جمعآوان ، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن ذلك لم يسمع في كلام العرب ، ولم يرد في القرآن الكريم ، وهذا ما عليه بعض النحاة (1) . ويرى المبرّد ما ذهب إليه سيبويه في صرف أجمع وأكتع في النكرة إذا سميت بواحد منهما رجلاً (2) .

أما أفعل التي تدل على التفضيل ، وهي تكون بـ (من) نحو : أصغر منك أو أجمل منك ، فترك صرفه لأنه صفة ، وقد ورد خلافاً بين الكوفيين ، والبصريين في ذلك (3) ، وسأعرضه على النحو الآتي :

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، واحتجوا في ذلك لاتصال (من) به ، فمنعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان أفعل في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع على صيغة واحدة أو لفظ واحد ، ولذلك لا يجوز صرفه .

ومن الكوفيين من قال إنه منع لأن (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يصح الجمع بين الإضافة والتثنية ، ولا الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة أيضاً . والتثنية والإضافة دليلان من دلائل الأسماء فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، ومنع بعضها الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، إلا أن يضطر شاعر ويردّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب التي دخلت عليها .

واعتبر سيبويه أن : صرف أفعل منك منع لأنه صفة ، فإن سميت رجلاً بأفعل هذا ، بغير منك صرفته في النكرة ، نحو : أحمد وأصغر ، وأحسن وأفضل ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا أحسن ، وإنما يكون هذا صفة بـ (منك) ، ولو سميته أفضل منك أو أحسن منك لم تصرفه على حال لأنه اجتمع فيه أنه على وزن الفعل وأنه صفة ومن

(1) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 321 ، وشرح ابن عقيل : 335/3 .

(2) المقترض ، للمبرّد : 342/3 .

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 488-489-490 .

ذلك، قوله تعالى : **(فَحَبِّبُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا...)** (1) . فمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل (2) .

وأورد ابن الأنباري أن : وزن الفعل يمنع الصرف والذي يدل على صحة هذا أنه لما زال وزن الفعل من (خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنْكَ) انصرف ؛ لأن الأصل بالهمزة : أَخَيْرُ مِنْكَ ، وَأَشَرُّ مِنْكَ ، فحذفت الهمزة منها لكثرة الاستعمال ، فزال وزن الفعل وبقيت الوصفية ، فردّا إلى الأصل وهو الصرف ، نحو قولي : هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْكَ (3) .

واعتبر النحاة أن : سبب حذف همزة خير وشر هو كثرة الاستعمال ، نحو : هو خير من فلان وشر منه ، ولو وزن الفعل ، أي ليست على وزنه ، فكثرت الحذف في التفضيل وندر في التعجب (4) .

وذكر ابن عقيل أن الممنوع من الصرف : "يجرّ بالفتحة إن لم يُضف ، أو لم تدخل عليه "أل" نحو : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ ؛ فإن أُضيف ، أو دخلت عليه "أل" جُرّ بالكسرة ، نحو : مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ ، وَبِالْأَحْمَدِ" (5) .

فعلامة الإعراب تختلف ما بين الفتحة والكسرة في حالة جر الممنوع من الصرف فتستعمل الفتحة في حالة الجر إن لم يُضف أو لم يقترن بأل ، أما إذا أُضيف أو تحلّى بأل فيجر بالكسرة ، نحو : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ أو مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ ، أو مَرَرْتُ بِالْأَحْمَدِ . فصيغة أفعل تمنع من الصرف في وجهين أو حالتين :

أولهما : إذا كان وصفاً ومؤنثه على فعلاء ، نحو : أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ ، أو إذا كان دالاً على التفضيل والزيادة ومؤنثه على فعلى ، نحو : أَكْبَرُ وَكُبْرَى ومنه قوله تعالى :

(1) سورة النساء 86/4 .

(2) انظر : الكتاب ، لسيبويه : 202/3 .

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 491/2 .

(4) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 133 ، والكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأسموني : 43/3 .

(5) شرح ابن عقيل : 321/3 .

(فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ..) (1) . بخلاف أرمل الذي مؤنثه بالتاء ، وفي هذه الحالة يكون المؤنث منه على فعلى الذي يكون وصفاً في ، الأصل والاستعمال .  
 الحالة الثانية : إذا كان علماً على وزن أَفْعَلْ ، نحو : أَحْمَدُ ، ومنه قوله تعالى :  
 (وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنَ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ..) (2) .  
 ففي هاتين الحالتين تمنع صيغة أفعل من الصرف كما تبين سابقاً من أقوال العلماء  
 وآراء النحاة .

### 5- تأنيث صيغة أفعل التفضيل

يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل تذكيراً وتأنيثاً ، وقد اختلف في صياغة مؤنثه ،  
 وقد ورد اسماً وصفة ، كما سبق في مبحث (أنواع أفعل) .  
 ويأتي أفعل صفة ، ومؤنثه على (فَعْلَاءَ) نحو : أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ ، وَأَصْفَرُ وَصَفْرَاءُ . قال  
 سيبويه : " جاءت هذه الأبنية كلها للتأنيث " (3) .  
 فهذه الألفاظ نحو (حَمْرَاءُ ، صَفْرَاءُ ، وَخَضْرَاءُ) جاءت مؤنثة على وزن فَعْلَاءَ ولا  
 تؤنث بالتاء كما تؤنث أرمل ، وإنما بالألف مثل : (هَذِهِ وَرَدَّةٌ حَمْرَاءُ ، وَصَفْرَاءُ...) ،  
 ولا يقال : أَحْمَرَةٌ ، وَأَخْضَرَةٌ ، وَأَصْفَرَةٌ فمؤنثه ليس على لفظه الأصلي ، لذلك لا  
 ينصرفان (4) .

وقد يكون المؤنث على وزن (فُعْلَى) الذي يكون وصفاً في الأصل ، إمّا مقروناً بالألف  
 والسلام أو بدونها ، نحو قولي : (هِنْدٌ الْفُضْلَى ، وَهِنْدٌ فَضْلَى النِّسَاءِ) ، مؤنث الْفُضْلَى  
 وَأَفْضَلُ ، ومثّل سيبويه : " بِالْقُدَمَى مؤنث أَقْدَمٌ " (5)  
 وعند ابن يعيش أنه : " إذا كان معه الألف واللام جرى مجرى الاسم ، فيؤنث نحو :  
 الْفُضْلَى وَالطُّوْلَى " (6) . وورد ذلك في القرآن الكريم مقروناً بالألف واللام مؤنثاً على

(1) سورة النساء 86/4 .

(2) سورة الصف 6/61 .

(3) الكتاب ، لسيبويه : 214/3 .

(4) انظر : شرح ابن عقيل : 323/3 .

(5) الكتاب ، لسيبويه : 278/3 .

(6) شرح المفصل ، لابن يعيش : 63/5 .

وزن فُعَلَى في قوله تعالى : ( **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى** .. ) (1) .  
 وعند الزمخشري : " الحسنی : تأنيث الأحسن ، صفة للكلمة " (2) ، ومنه أيضاً قوله  
 تعالى : ( **إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى** .. ) (3) .  
 وعند أبي حيان : " الخصلة المفضلة في الحسن ، تأنيثه الأَحْسَن " (4) .  
 ويرد أفعال ومعه ( مِنْ ) فيؤنث على فُعَلَى .

قال المبرّد : " ومؤنث أفعال الذي يلزمه ( مِنْ ) يكون على فُعَلَى ؛ نحو : الأصغرُ ،  
 والصغرى و الأكبرُ والكبرى والأمجدُ والمجدي " (5) .

وفي المستوفي : " المُجْدَى على وزن الفُعَلَى ، وهي مؤنث الأمجدُ على وزن الأفعالُ ،  
 واعتبر أنه لم يستعمل ذلك ، وقد سُمِعَ منها الأماجد " (6) .

ويرى الأشموني أن: الفُعَلَى أنثى الأفعالُ ، نحو : الكبرى مؤنث الأكبرُ ، وهو مما  
 يلزمه ( مِنْ ) كما ذكر المبرّد ، ويجمع على الأكبرِ تذكيراً ، والكُبرياتُ تأنيثاً ، وقد جاء

جمع المذكر في القرآن الكريم في قوله تعالى : ( **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا**  
**مُجْرِمِينَ لِيَمْلِكُوا فِيهَا** .. ) (7) .

واختلف في أصغر وأكبر الذي مؤنثه صغرى وكبرى على وزن فعلى (8) .

يرى ابن هشام أنه : " لا يجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ، ولهذا لحنوا العروضيين  
 في قولهم : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، ولحنوا أبانواس في قوله " (9) :

كَانَ صَغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا      حَصْبَاءُ نُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (10)

(1) سورة الأعراف 137/7 .

(2) الكشاف ، للزمخشري : 109/2 .

(3) سورة الأنبياء 101/21 .

(4) بحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 342/6 .

(5) المقتضب ، للمبرّد : 214/2 .

(6) المستوفي ، لابن فرّخان : 134/1 .

(7) سورة الأنعام 123/6 .

(8) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 130/4 .

(9) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 343 .

(10) البيت لأبي نواس ، وهو من بحر البسيط ، انظر: ديوانه ، ص 40 ، دار صادر ، بيروت ، بدون :  
 ت/ط.

فاستعمل (صُغْرَى وكُبْرَى) على وزن فعلى مؤنث أصغر وأكبر ، وقد عاب بعض النحاة ذلك : لأنه استعملها نكرة ، وهذا النوع لا يستعمل إلا معرفاً ، والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف صغيرة وكبيرة ، ويجب في هذا النوع مطابقة ، المضاف إليه الموصوف ، فاسم التفضيل إذا جرد من أل والإضافة يجب أن يكون مفرداً مذكراً ، فتأنيثه يعتبر لحناً ، واعتذر عنه بأن أفعال العاري إذا تجرد عن معنى التفضيل ، جاز جمعه ، فإذا جُمع جاز تأنيثه<sup>(1)</sup> .

ومن الألفاظ الواردة أيضاً : (دُنْيَا ، وَأُخْرَى ، وَسُوْأَى) وسأعرضها على النحو التالي : فكلمة (دُنْيَا) مؤنث لأدنى ، و(أُخْرَى) مؤنث لآخر ، و(سُوْأَى) مؤنث لأسوأ ، وسيأتي بيان كل واحدة بالتفصيل .

فأما (دُنْيَا) فمؤنثه (أَدْنَى) ، فتترد مقترنة بالألف واللام ، وبدونها أيضاً ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم بالألف واللام ، وبدونها ، وردت في الشعر .

ومن ورودها في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ..) (2) . وذكر أبو حيان أن : " الدنيا : تأنيث الأدنى ، وترجع إلى الدنو بمعنى القرب ، والألف فيه للتأنيث " (3) .

وأورد ابن الحاجب أنه : " قد تجرد الدنيا عن اللام والإضافة ، إذا كانت بمعنى العاجلة " (4) .

فتترد (دُنْيَا) على وزن (فُعْلَى) مجردة من الألف واللام ، واستدل النحاة (5) بقول العجاج :

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتْ  
فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ (6)

(1) انظر : معني اللبيب ، لابن هشام : 498/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 102/2 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 103/6 .

(2) سورة البقرة : 85/2 .

(3) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 282/1 .

(4) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 219/2 .

(5) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2334/5 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 100/6 ، والبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 282/1 .

(6) البيت للعجاج بن روبة ، وهو من بحر الرجز ، انظر : ديوانه ، ص 267 .

فوردت (دنيا) مؤنث أدنى مجردة من الألف واللام .

وذكر ابن يعيش أن: " القياس في (دنيا) أن يكون بالألف واللام ، لأنه صفة في الأصل على زنة (فعلَى) ومذكره (الأدنى) مثل : الأَكْبَرُ والكُبْرَى " (1) . وأما (أخرى) فمؤنثه (أخر) على وزن (فعلَى) مؤنث (أفعل) وهو مما أخرج عن الأصل ، واعتبرت أنها تمنع من الصرف للعدل والصفة (2) .

وعند ابن هشام أن: " أخرى أنتى آخر ، ألا ترى أنك تقول : جَاعَنِي رجلٌ آخرٌ ، وامرأةٌ أخرى " (3) .

وجاء في القرآن الكريم مؤنثاً ، مقترناً بالألف واللام وبدونها .

فالأول : نحو قوله تعالى : (فَإِنْ بَغْتُمْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى ..) (4) .

والثاني : نحو قوله تعالى : (وَلَنَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا ..) (5) .

ويرى ابن هشام أن: " كل فعلى مؤنثة أفعل ، لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام ، أو بالإضافة ، كالكبرى والصغرى ، والكبر والصغر (6) ، وكذلك " المثلَى : تأنيث الأمثل ، مثل : القُصْوَى والأَقْصَى " (7) .

أما (أول) فيصاغ على (أفعل) ، وقد اختلف في تأنيثه :

وذكر الرضي أن: " قولهم : أولة ، وأولتان فمن كلام العوام ، وليس بصحيح " (8) .

وقال أبو حيان : وفي محفوطي : أن مؤنثه أولة بالتاء مصروفة ، نحو أرملة ، فصرفت لوزن الفعل ودخول تاء التأنيث عليها ، وقد سبق الحديث عن ذلك في الممنوع من الصرف في صيغة أفعل (9) .

(1) شرح المفصل ، لابن يعيش : 100/6 .

(2) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 452 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 25/1-26 .

(3) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 343 .

(4) سورة الحجرات 9/49 .

(5) سورة النساء 102/4 .

(6) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 343 .

(7) معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصري : 408/2 ، تحقيق :

د. فائز فارس ، الكويت ، ط 1401/2هـ - 1981م .

(8) شرح الرضي على الكافية : 460/3 .

(9) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2333/5 .

فاعتبر أبو حيّان أنّ (أول) يؤنث بالتاء ، مثل (أرمل) ، كما اعتبر الرضي ذلك من كلام العوام وليس من الفصحى الأصلية .

أمّا كلمة (سوأى) مثل (ننّياً) فتصاغ على (فعلّى) مؤنث (أسوأ وأذنى) ووردت في القرآن الكريم مقترنة بالألف واللام ، نحو قوله تعالى : **ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَاى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ..** (1) .

قال أبو البقاء العكبري : " السوأى : (فعلّى) تأنيث الأسوأ" (2) .  
وعند الزمخشري أنّ : السوأى : تأنيث الأسوأ ، وهو الأقبح ، كما أنّ الحسنى تأنيث الأحسن " (3) .

ويرى أبو حيّان أنها : " تأنيث الأسوأ ، أو مصدر على (فعلّى) كالرُجعى" (4) .  
فالسوأى مؤنث الأسوأ ، كالحسنى والأحسن ، والدنيا والأدنى ، وهذا ظاهر كلام النحاة.

ونكر الأخفش أنّ : " السوأى مصدرها هنا ، مثل : (التقوى)" (5) .  
وتبين أنّ صيغة (أفعل) يأتي مؤنثها على أنواع متعددة إما على وزن (فعلاء) ، نحو (حمرأ) مؤنثة (أحمر) ، وإما على وزن (فعلّى) ، نحو (صغرى) مؤنثة (أصغر) ، وإما بالتاء ، نحو (أرملة) مؤنثة (أرمل) ، وقد ورد مجرداً من الألف واللام ، ومقروناً بها أيضاً في بعض المواضع ، ومما جاء في تأنيثه خلاف ، نحو (أول) كما تبين سابقاً.

(1) سورة الروم 10/30 .

(2) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 185/2 .

(3) الكشاف ، للزمخشري : 216/3 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 164/7 .

(5) معاني القرآن ، للأخفش : 437/2 .



## 6- المشاركة وصيغة أفعال التفضيل

المشاركة هي إحدى الأركان التي يقوم عليها أفعال التفضيل ، وقد ترد أفعال بدون هذا الركن ، أي (المشاركة) في بعض المواضع .  
وقد عرف ابن هشام اسم التفضيل بقوله : " الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كـ (أكرم) " (1) ، فعندما أقول : (الشمسُ أكبرُ من الأرضِ) ، فكلمة (أكبر) على وزن أفعال ، تحمل معنى المشاركة والزيادة ، فتدل على أمرين معاً ، هما : اشتراك الشمس والأرض في معنى واحد معين هو الكبير ، وأنّ الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى .

وتأتي هذه الصيغة خارجة عن المشاركة بين اثنين على سبيل التأويل ، مقصوداً بها معنى الزيادة ، وجاء ذلك في قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (2) .  
ذكر الزمخشري أنّ : "الأهون بمعنى الهين " (3) .

ويرى أبو حيان أنّه : " لا تفاوت عند الله في النشاطين ، الإبداء والإعادة ، وهي ليست أفعال تفضيل ، وقيل أهما أفعال تفضيل بحسب معتقد البشر ، وما يعطيهم النظر في المشاهدة من أنّ الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة " (4) ، ومثّل النحاة بقول الشنفرى :

وَإِنْ مَدَّتِ الْإَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ (5)  
فالمقصود أي : لم أكن بعجلهم ، فهي لغير التفضيل ، وإنما مقدّرة (6) ومنه قول الفرزدق :

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص306 .

(2) سورة الروم 27/30 .

(3) الكشاف ، للزمخشري : 220/3 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 169/7 .

(5) البيت للشنفرى الأزدي ، هو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص56 ، إعداد : طلال حرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1996م .

(6) انظر : شرح ابن عقيل : 182/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 51/3 .

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(1)</sup>

حيث إن كلمتي " أَعَزُّ وَأَطْوَلُ " وردتا في البيت على وزن أفعل ، ولم يقصد بهما التفضيل ، بل هما بمعنى : دعائمه عزيزة وطويلة ، أي من العزّة والطول والشموخ ، والمقصود بالبيت الكعبة التي شرفها الله تعالى ، قاصداً وصفها بالعزّة والطول خالياً من الدلالة على المشاركة<sup>(2)</sup> .

ويرى ابن مالك أنّ : " تأويل اسم التفضيل باسم فاعل أو صفة مشبهة مطّرد عند المبرّد ، والأصح قصره على السماع " <sup>(3)</sup> .

واعتبر المبرّد ذلك لكثرة الوارد منه ، أو لكثرة الاستعمال ، والأصح قصره على السماع ، ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة .

والمقصود بقول المبرّد ، أي : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح <sup>(4)</sup> .  
وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول ب ورود أفعل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا لا يخلوا أفعل التفضيل من التفضيل<sup>(5)</sup> وتأوّلوا ما استدل به .

أما قوله تعالى : ( رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ )<sup>(6)</sup> فهي على سبيل التأويل حيث إنّ العلم في هذه الآية مطلقاً لله ، خالياً من المشاركة له من غيره في علمه .

وقد ورد ألفاظٌ على وزن أفعل التفضيل لا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جازم من التأويل توضحه القرائن ، ومثّل النحاة لذلك بقولهم :

"العسلُ أْحْلَى مِنَ الخَلِّ ، والصَّيْفُ أْحْرُّ مِنَ الشَّتَاءِ"<sup>(7)</sup> ، والمراد من ذلك أنّ العسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده فليس بينهما اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ودرجتها الذاتية

(1) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح ديوانه ، للصاوي : 155/2 .

(2) انظر : خزانة الأدب ، للبيدادي : 242/8 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 97/6 ، والكافية في النحو ، لابن الحاجب : 214/2 .

(3) التسهيل لابن مالك ، ص 134 .

(4) انظر : شرح ابن عقيل : 183/3 .

(5) انظر : رأي أبي عبيدة في حاشية الصبّان على شرح الأشموني : 51/3 .

(6) سورة الإسراء 54/17 .

(7) همع الهوامع ، للسيوطي : 104/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 102/2 .

المقصورة على صاحبها ، واعتبر هذا ما زاد أحدهما في صفته على الآخر في صفته .  
ومن هذه الألفاظ أيضاً كلمة " أُخِرَ " <sup>(1)</sup> بضم الهمزة جمع أخرى ، وهي مؤنث آخر  
بالفتح ، هو معدول عن أُخِرَ .

ويرى بعض النحاة أَنَّ <sup>(2)</sup> : أُخِرَ بضم الهمزة ليس من باب أفعل ، ولا ملحقاً به ، لأنه  
لا يدل على زيادة ومشاركة ، واعتبروا أنه ملحق بالملحق به ، وهو لفظ (أول) لأنه به  
أنسب وأشبهه في الوزن .

وهذه اللفظة لم تتصرف في النكرة ، وورد جمعها في قوله تعالى : (وَأُفِرُّ  
مُنْشَاهَاتٍ) <sup>(3)</sup> ، جاء أفعل التفضيل هنا مجرد من أل والإضافة ، فحقه أن ينزم  
الإفراد والتذكير ليكون آخر ، وبذلك (أخر) في هذا المكان وصف معدول عن (آخر) .  
وقوله تعالى أيضاً : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ) <sup>(4)</sup> ، قال أبو البقاء : لا ينصرف آخر  
للوصف والعدل على الألف واللام " <sup>(5)</sup> .

وأرى أَنَّ المشاركة في اسم التفضيل هي الأرجح لدى النحاة ، وما أوردوه خارجاً عن  
المشاركة بين اثنين على سبيل التأويل يحمل معنى الزيادة قد ندر ، مثل : العسلُ أحْيى  
من الخلِّ ، أي في حلاوته وحموضته ، كما أَنَّ المفاضلة بين الله عز وجل والخلائق لا  
تجوز ، وما ورد في مثل قوله تعالى : (وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) <sup>(6)</sup> ، و (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ  
يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) <sup>(7)</sup> ، وإنما المقصود هو المبالغة في رحمة الله بعباده وليس المفاضلة ،  
وكذلك المبالغة ، وكذلك المبالغة في العلم المطلق لله عز وجل .

<sup>(1)</sup> انظر : شرح شذور اندهب ، لابن هشام ، ص452 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 25/1-26 ، وإيضاح  
شواهد الإيضاح ، لأبي الحسن عبد الله القيسي : 335/1 ، دراسة وتحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني ،  
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1/1408هـ - 1987م .

<sup>(2)</sup> انظر : شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري : 102/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان  
الأندلسي : 2334/5 .

<sup>(3)</sup> سورة آل عمران 7/3 .

<sup>(4)</sup> سورة البقرة 184/2-185 .

<sup>(5)</sup> إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 81/1 ، والبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 34/2 .

<sup>(6)</sup> سورة الأعراف 151/7 .

<sup>(7)</sup> سورة الأنعام 124/6 .

## 7- جمع صيغة أفعال التفضيل وتثنيته

وردت صيغة أفعال الدالة على التفضيل مفردة ، كما أنها ترد جمعاً وتثنيةً ، والجمع أنواع مختلفة ، إما أن يكون جمع تكسير ، أو جمع سالم بالواو والنون ، وبالآلف والتاء ، فالجمع السالم إما أن يكون جمع مذكر بالواو والنون ، أو جمع مؤنث بالآلف والتاء ، وقد تجمع اسماً وصفة على القياس (1) .

أما التثنية فبالآلف والنون أو بالياء والنون تذكيراً وتأنيثاً ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه .

أورد النحاة هذه الصيغة جمع تكسير يدل على الكثرة ، ويكون على وزن (أفاعل)، وهي جمع لأفعال ، وذلك إذا كان اسم نحو (أفكل) (2) وإصْبَع فتجمع على (أفأكِل وأصابع) ، وهو ليس مقصور على السماع ، بل يكون ذلك قياساً (3) .  
ومنه قول الأعشى :

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ      فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتِ الْأَحَاوِصَا (4)

فجمع الأحاوص (5) على أفاعل ، مقترنة بال .  
وذكر ابن يعيش أنه : " منظور في هذا الجانب إلى جانبي الوصفية والاسمية " (6) .  
فأحاوص جمع أحوص على وزن أفعال ، وذكر في البيت ، مفردها حوص ، ويرى الرضي أنها : " في الأصل من باب أَحْمَرُ حَمْرَاءَ ، فجمعه فَعْلٌ " (7) .

(1) انظر : الكتاب، لسبويه: 644/3، والمقتضب، للمبرّد: 215/2 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 62/5.

(2) أفكل ، وهي : الرعدة من برد أو خوف ، انظر : اللسان(فكل) : 19/11.

(3) المقتضب ، للمبرّد : 215/2 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 62/5 .

(4) البيت للأعشى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص152.

(5) أحوص ، وهو ضيق العينين ، انظر : اللسان (حوص) : 18/7 .

(6) شرح المفصل ، لابن يعيش : 62/5 .

(7) شرح شافية ابن الحاجب : 168/2 ، لرضي الدين الاسترأبادي .

ومن أمثلة جمع الكثرة أيضاً : " فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين ، ويطرد في نوعين :  
وهما فَعَلَهُ بضم الفاء اسماً ، نحو غُرْفَهُ وَغُرْفَ ، فإن كان صفة نحو ضِحْكَهُ لم يجمع  
على فَعَلَ ، وشذ قولهم : رَجُلٌ بُهْمَةٌ وَرَجَالٌ بِهِمْ " (1) .  
أما الثاني : ما كان مؤنثاً على وزن (فَعْلَى) نحو : كُبْرَى وَصُغْرَى .

قال سيبويه : " الفَعْلَى أنثى الأفعَل ، نحو الكُبْرَى والكُبْر ، فإن لم يكن أنثى الأفعَل  
نحو بُهْمَى وَرُجَعَى لم يجمع على فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين " (2) . واستدل سيبويه  
(3) بقوله تعالى : (إِنَّمَا لِأَخَدَى الْكُبْرَى) (4) .

وذكر سيبويه أنها تجمع إذا كانت صفة ، ولها ثلاثة صيغ ، وهي :  
"فَعَلَ وَفَعْلَانٌ وَأَفَاعِلٌ ، نحو حُمْرٌ وَحُمْرَانٌ وَالْأَصَاغِرُ " (5) .

وورد الأصاغر على الأفعال في قول الشاعر :

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ ؛ فَاتْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا (6)

ويرى بعض النحاة : أنه يجمع بأفعال ، أفعَل الذي مؤنثه فَعْلَى ، ويجمع بالواو والنون  
أو بالياء والنون في حالة مطابقته لموصوفه ، وذلك إذا كان مقترناً بأل ، نحو :  
الزَيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَالْهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ ، بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (7) .

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 130/4 .

(2) الكتاب ، لسبويه : 608/3 .

(3) المرجع السابق : 608/3 .

(4) سورة المدثر 35/74 .

(5) الكتاب ، لسبويه : 644/3 ، والمقتضب ، للمبرد : 215/2 .

(6) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الطويل ، انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 172/1 ، والجنى

الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 549 .

(7) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 307 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني :

. 130/4

وقد ورد مطابقاً كما ذكر ابن هشام (1) ، في قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا مَّجْرُوبِيهَا) (2) ، فقال "أكابر" على أفاعل مطابقاً (3) ، ولم يقل "أكبر" .

وفي قراءة لأبي حيوة : " أكثر مجرميها على وزن أفعل " (4) .  
ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا) (5) . فأرادل جمع أرذل ، واعتُبرت : " أرادل : جمع الجمع ، فقيل جمع أرذل ككلب وأكُلب وأكالب ، وقيل جمع أرذل وقياسه أرادل . والظاهر أنه جمع الذي هو أفعل تفضيل (6) وذكر ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ورُدَّ عليه بالآيتين السابقتين في نحو : أكابر مجرميها ، وهم أرادلنا بوجوب المطابقة (7) . وهذا واضح في حال إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة ،

وكان لمؤنث أو مثنى أو جمع ، جاز فيه المطابقة والإفراد (8) ، وذلك نحو قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) (9) .

وجاء عن النبي " صلى الله عليه وسلم " في الحديث الشريف : (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا) (10) .

فجمع أحسن على أحسن أي أفاعل ، مثل أكابر .

(1) شرح ثذور الذهب ، لابن هشام ، ص 416 .

(2) سورة الأنعام 123/6 .

(3) انظر : معاني القرآن ، للأخفش : 287/2 .

(4) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 40 .

(5) سورة هود 27/11 .

(6) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 214/5 .

(7) انظر : رأي ابن السراج في شرح ثذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 .

(8) أنظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 215/4 .

(9) سورة البقرة 96/2 .

(10) صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري : 1080/4 .

أما كلمة "أخر" <sup>(1)</sup> ، فجمع أخرى التي هي مؤنث آخر على وزن أفعل ، ومنه قوله تعالى : (وَأُخْرَىٰ يَاسَاتِرٍ) <sup>(2)</sup> .

وعند أبي حيان : "أخر جمع أخرى ، مقابلة آخر" <sup>(3)</sup> ، أما في قوله تعالى : (إِنَّمَا لِإِخْدَىٰ الْكُبْرَى) <sup>(4)</sup> . يرى الزمخشري : "الكبر : جمع الكبرى جعلت ألف التانيث كتابتها ، فلما جمعت فعلة على فعل ، جمعت فعلى عليها ، ونظير ذلك السوافي في جمع السافياء ، والقواصع في جمع القاصعاء ، كأنها جمع فاعلة ، أي لإحدى البلايا أو الدواهي الكبرى" <sup>(5)</sup> .

وأما كلمتي (الأصغر والأكبر) ، فعند سيبويه : "يكسر على أفاعل ، وإن شئت قلت : الأصغرُونَ والأكبرُونَ ، فاجتمع الواو والنون والتكسير هاهنا ، كما اجتمع الفعل والفعالان" <sup>(6)</sup> ، فتجمع كل من الأكبر والأصغر جمع تكسير ، وكذلك بالواو والنون جمع مذكر سالم .

وورد جمع التصحيح في القرآن الكريم بالياء والنون ، وبالواو والنون أيضاً ، ففي الأول نحو قوله تعالى : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) <sup>(7)</sup> ، وفي الثاني نحو قوله تعالى : (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) <sup>(8)</sup> . جمع للأخسر والأرذل . فجمع الأرذلون بالواو والنون جمع تصحيح وهي صفة وذكر المبرّد أن : "ما كان من هذا للأدميين لم يمتنع من الواو والنون ومثّل بالآيتين السابقتين" <sup>(9)</sup> .

<sup>(1)</sup> انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 452 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 25/1-26 ، وإيضاح

شواهد الإيضاح ، لأبي الحسن القيسي : 335/1 .

<sup>(2)</sup> سورة يوسف 43-64 .

<sup>(3)</sup> البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 34/2 .

<sup>(4)</sup> سورة المدثر 35/74 .

<sup>(5)</sup> الكشاف للزمخشري : 186/4 .

<sup>(6)</sup> الكتاب ، لسيبويه : 644/3 ، وانظر : تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قبادة ، ص 49 .

<sup>(7)</sup> سورة الكهف 103/18 .

<sup>(8)</sup> سورة الشعراء 111/26 .

<sup>(9)</sup> المقتضب ، للمبرّد : 214/2 .

وقد اختلف النُّحاة في جمع التكسير لصيغة أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، رغم ورودها اسماً وصفة .

قال السيوطي : " فعلاء اسماً حَلْفَاء ، وصفة حَمْرَاء " (1) ، وذكر أن : " فعلاء صفة لا أفعل لها ، ومثل بـ أرض ثرِيَاء (2) ؛ أي ذات ثرى ، وامرأة ثدياء (3) " (4) .  
وقد يُجمع على فُعَل بضم الفاء وسكون العين قياساً ، فما وجد له مؤنث على وزن فعلاء نحو (أحمر حمراء) يقال فيها حُمُر بضم الفاء وسكون العين ، وما لم يوجد له لسبب أو لمانع خلقي كرتقاء (5) يقال فيها رتُق ، وفي قياسية هذا النوع من الجمع خلاف ، واعتُبر أن المشهور هو اعتبار القياسية (6) . وقد ورد في قوله تعالى : (وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ) (7) . فجمع أبيض وأحمر على بِيضٍ وَحُمْرٍ ، بسكون عينه ، فإذا كانت عين هذا الجمع ياء وجب كسر فائه لسلامة عينه خشية انقلابها واواً للضمّة ، وهي بذلك ثقيلة مع ثقل الجمع نحو : أبيض وبيض وأعين وعين بكسر العين ، وأجاز الصرفيون ضم عين هذا الجمع للضرورة الشعرية بشروط ، وهي : صحة عينه ولامه وعدم تضعيفه ، ومثّلوا بقول الشاعر :

طَوَى الْجَدِيدَانَ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ      وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلُ (8)

ويرى الصرفيون أن الشاعر " ضم الجيم في كلمة " النَّجْلُ " (9) وحرك العين للضرورة

(1) المزهر ، للسيوطي : 17/2 .

(2) ثرياء ، وهي : أرض ذات ثرى وندى ، انظر اللسان (ثرى) : 110/14 .

(3) ثدياء ، وهي : امرأة عظيمة الثديين ، انظر : اللسان (ثدى) : 109/14 .

(4) المزهر ، للسيوطي : 230/2 .

(5) رتقاء ، وهي : المرأة المنضمة الفرج ، انظر : اللسان (رتق) : 114/10 .

(6) انظر : المقتضب ، للمبرّد : 215/2 .

(7) سورة فاطر : 27/35 .

(8) البيت لعنترة بن شداد ، وهو من بحر البسيط ، انظر : ديوانه ، ص 117 .

(9) النجل ، هي : عيون واسعة الشق ، انظر : اللسان (نجل) : 646/11 .



من صيغة فُعَل " (1) .

وقد جُمع أفعال على وزن فِعَال بكسر الفاء وفتح العين ، واعتبره النحاة من القليل النادر في كلام العرب .

قال ابن فارس : " ليس في الكلام أفعال مجموعاً على فِعَال ، إلا أعَجَفَ (2) وعَجَافٌ (3) وورد في التنزيل في قوله تعالى : (سَبِّحْ عِجَافاً) (4) . ويرى البصريون أن : جمع التصحيح يجمع قياساً بالواو والنون أو بالألف والتاء ، تكثيراً وتأنيثاً ، واعتبر ذلك لصيغة أفعال التي كانت صفة في الأصل ، وأصبحت علماً للجنس يفيد الشمول ، فلا تجمع على فُعَل بضم الفاء وسكون العين ، ومن هذه الألفاظ : أكتَعَ وأجمَعَ وأبصَعَ (5) ، حيث يقال : أكتَعُونُ وأجمَعُونُ وأبصَعُونُ ، أما فعلاء مؤنث أفعال فتجمع بالألف والتاء إذا صارت اسماً وتركت الوصفية ، نحو : حمراوات وكُبُرِيَّاتِ وصُغْرِيَّاتِ (6) .

أما الرأي الكوفي فهو مخالف لما كان عليه البصريون ، وذلك لأفعال فعلاء وصفاً ، مثل أحمر حمراء ، أمّا إن كان علماً ، أي اسم علم فيجوز أحمرون وحمراوات في سعة الكلام ، أجازة عامة النحاة ولم يخالف إلا ابن كيسان الذي أجازة أيضاً وصفاً ، وأجازوا الجمع بـ (أفعلون وفعلوات) لضرورة الشعر (7) . واستدلوا بقول الكميت بن زيد :

فَمَا وَجَدْتِ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ      حَلَائِلِ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا (8)

(1) الكتاب ، لسيبويه : 644/3 ، والمقتضب ، للمبرِّد : 238/1 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني :

128/4 ، وشرح شافية ابن الحاجب : 170/2 ، لرضي الدين الاسترأبادي .

(2) عجاف ، أي هزيلة ضعيفة ، جمع أعجف ، انظر : اللسان (عجف) : 421/11 .

(3) انظر : رأي ابن فارس في المزهري ، للسيوطي : 116/2 .

(4) سورة يوسف 43/12 .

(5) أكتع وأبصع ، ألفاظ يؤكد بها كإجمع ، انظر : اللسان (كتع وبصع) : 646-11/8 .

(6) انظر : شرح شافية ابن الحاجب : 170/2-171-172 ، لرضي الدين الاسترأبادي .

(7) المرجع السابق : 170/2 .

(8) البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه : 116/2 .

أجاز ذلك ابن كيسان اختياراً ، وهو عند غيره شاذ ، ووافق الكوفيين في حمراوات  
وصفراوات (1) . أمّا حمرووات فكثيرون منعوها لأنها للوصف أقرب وفيه أكثر .  
فأسودين وأحمرين جمع تصحيح لأسود وأحمر .  
ويرى الرضي أنه : " يجوز أفعلون وفعلآوات لضرورة الشعر " (2) . وذكر ابن  
يعيش أن : كل أفعل مؤنثه فعلاء ، فهذا جمعه على (فعل) إذا كان صفة ، نحو (أحمر ،  
حمر) ، ولا يجوز ضمّه إلّا في الشعر ، ويجمع على (فعلان) نحو : حمران وسودان  
وبيضان (3) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَمَعْرَى هَدِيًّا يَعْلُو      قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانًا (4)

حيث جمع الشاعر كلمة (أسود) على (سودان) ، على وزن فعلان .  
قال الرضي : " ويجيء فعلان كثيراً كسودان وبيضان " (5) .

فيرى البصريون أن صيغة أفعل تجمع جمع تصحيح قياساً بالواو والنون ، أو الياء  
والنون ، أو الألف والتاء .

أما الكوفيون وابن كيسان فقد جعلوا ذلك للضرورة ، واعتبروا أنه يجمع بالواو والنون ،  
نحو (أفعلون) ، وبالألف والتاء ، نحو : (فعلآوات) .  
وأميل إلى رأي البصريين لما فيه من التوسع اللغوي ، وعدم تقييد مطلق .

أما تنحية صيغة أفعل التفضيل ، فكما ورد جمعاً بأنواع مختلفة ، فيرد أيضاً مثنى ،  
ويكون ذلك بالألف والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، تذكيراً وتأنيتاً ، نحو :  
الأفضلان والفضليان ، فالأولى مثنى مذكر للأفضل ، والثانية مثنى مؤنث للأفضلى ،

(1) انظر : رأي ابن كيسان في شرح شافية ابن الحاجب : 172/2 ، لرضي الدين الاستربادي .

(2) المرجع السابق : 170/2 .

(3) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : 5-62-63 .

(4) البيت مجهول القائل ، وهو على بحر الهزج ، وبلا نسبة في : الكتاب ، لسيبويه : 219/3 ، وشرح

المفصل ، لابن يعيش : 63/5 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 132/4 .

(5) شرح شافية ابن الحاجب : 170/2 ، لرضي الدين الاستربادي .

وذلك نحو : الْمُخْلِصَانِ هُمَا الْأَفْضَلَانِ ، وَالْمُخْلِصَتَانِ هُمَا الْفُضَّلَيَانِ .  
 ويرى أبو حيان أنه : يجوز تأنيث أفعال الدالة على التفضيل وتثنيتهما ، مثل : فَضَّلْنَا ،  
 فهي مثنى فَضَّلَى التي هي مؤنث لأفضل ، ويجوز ذلك في حالة الإضافة إلى نكرة  
 قريبة من المعرفة بصلة وإيضاح ، وذلك نحو : الْهِنْدَانُ فَضَّلَيْنَا أَمْرَاتَيْنِ تَزُورَانِنَا (1) .  
 أمَّا (أول) فمذهب البصريين أنه (أفعل) ، وقد اختلفوا فيه (2) .

ذكر ابن الحاجب أن : " أول كأسبق معنى وتصريفاً واستعمالاً ، تقول في تصريفه ،  
 الأول الأولان الأولون الأوائل الأوائل الأوائل الأول " (3) . فأسبق على وزن  
 أفعل ، وهذا ما ذهب إليه البصريون ، وورد مثنى (أول) على (أوليان) في قوله  
 تعالى : (فَأَخْرَانِ بِقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ) (4) .

ذكر أبو البقاء أن : " الأوليان يقرأ بالألف على تثنية أولى " (5) .  
 وعند الزمخشري : " الأوليان : هما الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما " (6) . وفي  
 هذه الآية الكريمة ورد اسم التفضيل محلىً بأل ومطابقاً لموصوفه ، ويرد دون مطابقة  
 في نحو : الزيدان أفضل القوم ، وأفضل القوم .

أمَّا (آخر) فيثنى على (آخران) ، وجاء في قوله تعالى : (أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) (7)  
 وقد ورد ألفاظ في المثنى المؤنث لكلمة (أول) ، مثل : أولّة ، وأولتان (8)  
 اعتبر الرضي ذلك : " ليس بصحيح ، وهو من كلام العوام " (9) .

مما سبق تبين أن اسم التفضيل في تثنيته ، يرد مطابقاً وغير مطابق ، وعند ابن هشام :

(1) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2323/5 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 460/3 .

(3) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 218/2 .

(4) سورة المائدة 107/5 .

(5) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 230/1 .

(6) الكشاف ، للزمخشري : 651/1 .

(7) سورة المائدة 106/5 .

(8) شرح الرضي على الكافية : 460/3 .

(9) المرجع السابق : 460/3 .

"عدم المطابقة هو الأوضح" (1) . واستدل بقوله تعالى : **(وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا فِيهِ)** **عَلَى حَيَاتِهِ ..** (2) فالمطابقة وعدمها مستخدم في اللغة ، وسيأتي التفصيل على ذلك في بابهِ إن شاء الله .

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 307 .

(2) سورة البقرة 96/1 .

## المبحث الثاني

### (دراسة صرفية)

وتشتمل على :

- 1- صياغة أفعال النفضيل من الأفعال .
- 2- صيغة أفعال والقراءات القرآنية .

## 1- صياغة أفعال التفضيل من الأفعال

يصاغ أفعال التفضيل من الأفعال التي يصاغ منها فعل التعجب ، وقد سبق الحديث عن ذلك في التمهيد ، وهذه الأفعال إما أن تكون ثلاثية متصرفة قابلة للتفضيل أو مزيدة ، فيبنى منها أفعال التفضيل ، ولذلك اشترط النحاة لصياغة أفعال التفضيل من الأفعال شروطاً<sup>(1)</sup> ، وهي :

1- أن يكون الفعل ثلاثياً : وذلك نحو : علم ، فهو فعل ثلاثي على وزن (فعل) ، فدخلت عليه همزة التعدية ، فصار أعلم ، نحو : أحمَدُ أعلمُ منِ محمُود .  
فالفعل (أعلم) فعل ثلاثي دخلت عليه همزة فدل على التفضيل على وزن (أفعل) وذكر ابن هشام أن : من شرط أفعال التفضيل أن تكون صياغته من فعل ثلاثي ، نحو : زيْدُ أعلمُ منِ عمرو ، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه أفعال التفضيل نحو : دحرج واستخرج وغيرهما ، أما انطلق واستخرج فهي أفعال ثلاثية ، مزيدة ، واشترط في الصياغة أن يكون ثلاثياً مجرداً ، وقد يبنى من الثلاثي المزيد فيه ، بشرط حذف زوائده<sup>(2)</sup> .  
وذكر ابن الحاجب أنه قد يؤدي إلى اللبس في بعض المواضع التي يراد بها الزيادة في المفاضلة ، نحو : زيْدٌ أفضلٌ وأحسنٌ وأكرمٌ من غيره ، فبنوا أفعال التفضيل من الفعل الثلاثي لفظاً لإزالة اللبس وأوقعوه على مصدر ما أرادوا تفضيله فيه فقالوا : زيْدٌ أكثرُ إفضالاً وإكراماً من عمرو ، كما قالوا في مواضع أخرى في الفعل المزيد ، نحو : انطلق ، واستخرج ، باستخدام المصدر مسبقاً بألفاظ ، نحو : أشدُّ أو أكثر ، فقالوا : زيْدٌ أشدُّ انطلاقاً من عمرو وأسرعُ استخراجاً من محمُود<sup>(3)</sup> .  
وذكر ذلك سيبويه ، إذا كان اللفظ على وزن أفعل دالاً على لون أو عيب نحو : أحمر وأعرج ، فلا يقال : ما أحمره أو ما أعرجه ، إنما يقال :

(1) التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح الرضي على الكافية : 448/3 .

(2) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 419 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 352 .

(3) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

ما أَشَدُّ حُمْرَتَهُ، وَمَا أَشَدُّ عَرَجَهُ، فاستخدم المصدر مسبقاً بهذه الألفاظ أو ما هو في معناها<sup>(1)</sup>.

ويرى الرضي : " جواز بناء أفعال التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه ، كأنفعل واستنقل ، ونحوهما قياساً لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعال " <sup>(2)</sup> .

2- أن يكون مثبتاً غير منفي <sup>(3)</sup> : ويشترط في صياغة أفعال التفضيل من الفعل ، أن يكون هذا الفعل مثبتاً لا منقياً ، فلا يقال : ما عاج بالدواء ، فعدم النفي شرطاً أساسياً عند النحاة في صياغة أفعال التفضيل ، وأورد ذلك ابن مالك بقوله : " تم غير ذي انتفا " <sup>(4)</sup> . فقبول الزيادة والمفاضلة يتم بالإثبات لا بالنفي .

وذكر ابن الحاجب ما احترز من ذلك ، نحو : " ما نَبَسَ بِكَلِمَةٍ " . لأن الفعل (نبس) من الأفعال التي جاءت ملازمة للنفي ، فلا يقال : هو أنبس منك لئلا يصير مستعملاً في الإثبات ، والشرط في ذلك الإثبات لا النفي في الفعل المصوغ منه أفعال التفضيل <sup>(5)</sup> .

3- أن يكون غير مبني للمفعول : وذلك نحو : ضُرِبَ وَعِلِمٌ ونحوهما ، فأفعل التفضيل لا يبنى من هذه الأفعال وأمثالها ، وقد ورد في بعض الألفاظ شذوذاً ، أو قياساً إذا أمن اللبس ، واستدلوا بقول : لا أَظْلَمُ مِنْ قَتِيلِ كَرِبَاءٍ <sup>(6)</sup> .  
ومما ورد شذوذاً ، نحو : " هو أَخْصَرُ مِنْ كَذَا ، أو هذا الكتابُ أَخْصَرُ مِنْ ذاك ، أي من اخْتَصِرَ " <sup>(7)</sup> . فالفعل (اخْتَصِرَ) زائد على ثلاثة أحرف ، ومبني للمفعول ، لذلك

(1) انظر : الكتاب ، لسيبويه : 97/4 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 451/3 .

(3) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 347 ، وشرح الرضي على الكافية : 448/3 .

(4) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، ص 478 .

(5) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(6) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : 52/3 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وشرح ابن عقيل : 175/3 .

(7) شرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وهمع الجوامع ، للسيوطي : 166/2 .

اعتبره النحاة من الأفعال الشاذة التي يبني منها أفعال التفضيل . ومنه أيضاً ، قول العرب : " أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النَّحِيَيْنِ " (1) ، وكذلك "أَزْهَى مِنْ غُرَابٍ" (2) . واعتبر ابن مالك أنّ صياغة أفعال التفضيل من الفعل المبني للمفعول ، يجوز قياساً إذا لم يلبس ، أما ابن هشام فاعتبر أنه يبني من غير ذلك بالسماع دون القياس (3) . فأوجه الاختلاف في ذلك يعتبر طريقاً واضحاً للخروج من التضييق على لغتنا العربية إلى اتساعه والتيسير .

4- أن يكون متصرفاً : لأن أفعال التفضيل لا يصاغ من فعل جامد ، نحو : نِعِمَّ وَبِئْسَ ونحوهما ، لأن البناء من هذه الأفعال تصرف ، وكذلك الفعل (كاد) أيضاً مثل : نِعِمَّ وَبِئْسَ ، فلا يقال منها : أَنْعَمَ ، وَأَبْأَسَ ، وَأَلْيَسَ ، وكذلك الفعل (عَسَى) ، فلا يقال منه : أَعَسَى بالهمزة لصياغة اسم التفضيل (4) . فاشتراط النحاة في صياغة أفعال التفضيل من الأفعال ، التصرف وليس الجمود كما تبين سابقاً .

5- أن يكون تاماً (5) : حيث إنّ صياغة أفعال التفضيل من الأفعال الناقصة كـ (كان وصار) وأخواتهما لا تصلح للتفضيل ، فلا يقال : محمد أكون من محمود ولا أصير منه ، ولعل ذلك : " لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث ، كما توهم بعضهم ؛ والأفعال موضوع للتفضيل في الحدث " (6) .

فالأفعال : كان وصار وكاد أفعال ناسخة ، ناقصة غير تامة دالة على الحدث ، وإن لم يسمع أن يقال : هُوَ أَكُونُ مِنْكَ مُنْطَلِقًا ، وَهُوَ أَصِيرُ مِنْكَ غَنِيًّا ، أي أشد انتقالاً إلى الغنى (7) .

(1) مجمع الأمثال ، للميداني : 525/1 .

(2) المرجع السابق : 459/1 .

(3) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : 52/3 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 419 .

(4) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 22/3 .

(5) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 .

(6) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(7) انظر : شرح الرضي على الكافية : 448/3 .



فأَكُونُ وَأَصْنِيَرُ أفعال ناقصة على وزن (أفعل) ، ولكن يشترط في صياغة أفعل التفضيل من الأفعال التامة وليس الناقصة كما ذكر النحاة .

6- قبول معنى الفعل للكثرة والتفاضل : وهذا ركن أساسي في صياغة أفعل التفضيل من الفعل ، فالأفعال نحو : مات وفني لا يصاغ منها ، لأن الموت والفناء وأمثالهما لا تفاوت فيهما وهما ذات حقيقة واحدة ، لذلك لا يقال : مُحَمَّدٌ أَمُوتُ مِنْ أَحْمَدَ ، ولا زَيْدٌ أَفْنَى مِنْ مَحْمُودَ ، فلا تفاضل فيهما ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام وغيرهما من النحاة (1) .

ووردت ألفاظ أخرى لا يقبل معناها التفاوت أو الزيادة ، نحو : العمى والعمور والألوان ، وهي بمثابة صفات خلقية ظاهرة ، ومستقرة في المخلوقات أصلاً ، فهي أشياء خلقها الله " سبحانه وتعالى " غير قابلة في معناها للتفاوت ، وإن كانت على وزن أفعل ، نحو : أعرج ، وأعور ، وأسود فلا يقال : فلان أعرج من فلان ولا أسود منه ، لاستقرار هذه الصفة في الشخص ، لذلك لا تكون قابلة للتفاوت ، فلا يصاغ منها أفعل التفضيل ، وإن ورد خلافاً في ذلك (2) .

مما سبق تبين أن أفعل التفضيل يصاغ من الأفعال بالشروط السابقة وهي أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، تاماً ، مثبتاً ، متصرفاً ، قابلاً معناه للكثرة والزيادة ، غير مبنى للمفعول ، وما ورد شذوذاً فهو قليل ونادر .

(1) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 352 .  
(2) انظر : الكتاب ، لسيبويه : 97/4 ، وشرح الرضي على الكافية : 449/3 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 146/7 .

## 2- صيغة أفعال التفضيل والقراءات القرآنية

وتشتمل على :

- 1- قراءات صيغة أفعال المجردة من أل والإضافة
- 2- قراءات صيغة أفعال المقترنة بـ (أل)
- 3- قراءات صيغة أفعال المضافة إلى معرفة
- 4- قراءات صيغة أفعال المضافة إلى نكرة
- 5- قراءات صيغة أفعال التعجب
- 6- قراءات " خير " و " شر "

## 2- صيغة أفعال التفضيل والقراءات القرآنية

صيغة أفعال أوردها النحاة ، مجردة من أل والإضافة ، ومقترنة بها أيضاً ، كما وردت مضافة إلى نكرة ومعروفة .

وقد جاء في القرآن الكريم بعض القراءات على هذه الصيغة بمواضعها المختلفة المذكورة آنفاً .

وفيما يلي سأعرض هذه المواضع ، موضحاً آراء النحاة والمفسرين في ذلك .

### 1- قراءات صيغة أفعال المجردة من أل والإضافة :

ووردت في مواضع ، منها :

#### 1- قوله تعالى : (وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) <sup>(1)</sup>

فكلمة (أكبر) على وزن أفعال مجردة من أل والإضافة ، وقُرأت (أكثر) بالثاء ، وذكر ابن خالويه : " وإثمهـما أكثر من نفعهـما بالثاء ، لابن مسعود " <sup>(2)</sup> .

قال الزمخشري : " ومعنى الكثرة : أن أصحاب الشرب والقمار ، يقتربون فيهما الآثام من وجوه كثيرة " <sup>(3)</sup> .

وأورد أبو حيّان أنه : " قيل أكبر : لأن عقبه باقٍ مستمر ، والمنافع زائلة والباقي أكبر من الفاني " <sup>(4)</sup> .

فالقراءة بـ (أكثر) بالثاء ، تدل على اختلاف أوجه الإثم وتعدده ، أما (أكبر) فتدل على الاستمرارية في نيل العقاب ودوامه ، وكلا القراءتين تدلان على سوء عاقبة من يقترب ذلك الإثم .

<sup>(1)</sup> سورة البقرة 219/2 .

<sup>(2)</sup> مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 13 : والبحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 158/2 .

<sup>(3)</sup> الكشف ، للزمخشري : 359/1 .

<sup>(4)</sup> البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 158/2 .

2- وفي قوله تعالى (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ) (1)

فاسم التفضيل (أكبر) كما في الآية السابقة ، وردت فيه قراءة ثانية بالثاء ، وهي مجردة من أل والإضافة .

وذكر أبو حيان أنه : "قرأ الحسن (أكثر) بالثاء المثلثة ، بدل الباء في قراءة الجمهور" (2) .

فاختلاف اللفظ لا يؤثر في المعنى المقصود من النص القرآني ، فالسؤال منهم وارد ، ولكن أرادوا شيئاً أكبر .

2- قراءات صيغة أفعال المقترنة بـ (أل) :

ووردت في مواضع ، منها :

1- قوله تعالى : (فَسْتَخْلَمُونَ مِنْ أَصْحَابِ الصَّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى) (3) . فكلمة

(السوي) مقترنة بـ (أل) ، وهي مؤنث (الأسوأ) ، وفيها قراءات ، كما أوردتها النحاة على النحو التالي :

قال الزمخشري : "وقرئ السَّوَاءَ بمعنى : الوسط والجيد ، أو المستوي ، والسَّوَاءُ والسَّوَأَى والسَّوِيَّ تصغير السَّوَاءِ" (4) .

وأورد أبو البقاء في ذلك خمس قراءات (5) .

الأولى : على وزن فعيل ، أي : المستوي .

الثانية : السَّوَاءَ ، أي : الوسط .

الثالثة : السَّوَاءَ بفتح السين ، بمعنى النشر .

الرابعة : السَّوَاءَى ، وهو تأنيث الأسوأ ، وأُنثَّ على معنى الصراط ، أي : الطريقة ،

كقوله تعالى : (وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) (6) .

(1) سورة النساء 4/153 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 386/3 .

(3) سورة طه 20/135 .

(4) الكشاف ، للزمخشري : 560/2 .

(5) إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 129/2 .

(6) سورة الجن 72/16 .

الخامسة : السَّوِي على تصغير السوء .

وعند أبي حيان : " قرأ الجمهور السَّوِي على وزن (فَعِيل) ، أي : المستوي ، وقرأ أبو مجلز وعمران بن حدير السَّوَاء ، أي : الوسط ، وقرأ الجحدري وابن يعمر ، السَّوَأَى على وزن (فَعْلَى) ، أَنْتَ لِتَأْنِيثِ الصَّرَاطِ ، وهو مما يذَكَّرُ ويؤنَّثُ تَأْنِيثَ الْأَسْوَأِ مِنَ السَّوَأَى " (1) .

وذكر ابن خالويه أن : " الصراط السَّوِي لابن عباس ، والسَّوِيء ليحيى بن يعمر ، والسَّرَاطِ السَّوَأَى لأبي مجلز ، وعمران بن حدير " (2) .  
فهذه القراءة على اختلاف أوجهها في الوزن ، نحو : أَفْعَلُ وَقَعِيلُ وَقُعْلَى ، إلا أنها في الغالب ذات معنى واحد ، وهو الوسطية أو الاستواء والاستقامة ، ولا تختلف في جوهرها المقصود .

2- قوله تعالى : (فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ) (3) .

اختلف القراء في كلمة (الأمَد) ، فيرى بعضهم أنها تقرأ بتشديد الدال ، ويرى آخرون قراءتها بالتخفيف ، وهي مقرونة بالألف واللام .  
ذكر الزمخشري : " الأمَد : الأجل ، كقوله إذا انتهى أمده ، وقرئ الأمَدُ : أي الوقت الأطول " (4) .

فقد قرأ الجمهور (الأمَد) بتخفيف الدال ، وقرأ ابن كثير بشدّها ، فالمعنى بينهما متشابه ، فمن قرأ بتخفيف الدال ، فالمعنى هو الغاية من الزمان ، ومن قرأ بالتشديد ، فالمقصود هو الزمان بعينه ، وكلا القراءتين يقصد بهما الزمان (5) .

فاسم التفضيل في الآيتين السابقتين ورد مقترناً بـ (أل) ، في قوله تعالى : (السَّوِي) ، و(الأمَد) ، وقد جاءا بقراءات متعددة ، لبعض القراء كما ذكرت سابقاً ، فالاختلاف في

(1) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 292/6 .

(2) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 91 .

(3) سورة الحديد 16/57 .

(4) الكشاف ، للزمخشري : 64/4 .

(5) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 223/8 .

أوجه القراءة لا يغيّر في المعنى الذي يريده النص ، وإن اختلف الوزن أو اللفظ في بعض المواضع .

### 3- قراءات صيغة أفعال المضافة إلى معرفة :

ووردت في مواضع منها :

1- قوله تعالى : ( لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ )<sup>(1)</sup> قرأت (أَنْفُسِهِمْ) بقراءات مختلفة ، فقرأ البعض بفتح الفاء ، وقرأ آخرون بضمها ، وفيما يلي بيان وجه الاختلاف .

وقد روي عن النبي " صلى الله عليه وسلم " وعن فاطمة " رضي الله عنها " أنهما قرءا : " أَنْفُسِهِمْ بفتح الفاء " <sup>(2)</sup> .

ونكر ابن خالويه أنّ : تأويل هذه القراءة : من أشرفهم ، أي : من أفضلهم وأعلامهم مقاماً ، وأنفس بفتح الفاء على وزن (أفعل) ، وترجع إلى العلو والأفضلية <sup>(3)</sup> . وقال أبو حيّان : " وقرأ الجمهور (من أَنْفُسِهِمْ) بضم الفاء ، جمع نفس ، وقرأت فاطمة وعائشة والضّحّاك وأبو الجوزاء (من أَنْفُسِهِمْ) بفتح الفاء من النفاسة والشياء النفيس ، وروي عن أنس " رضي الله عنه " أنه سمعها من رسول الله " صلى الله عليه وسلم " ، قيل : والمعنى من أشرفهم " <sup>(4)</sup> .

وجاء في الحديث الشريف عن رسول الله " صلى الله عليه وسلم " قوله : (أنا من أَنْفُسِكُمْ نَسَبًا وَصِهْرًا) <sup>(5)</sup> ، أي من أشرفكم .

فاختلف في المعنى بين القراءتين ، فعند من قرأ بفتح الفاء ، فالمقصود من ذلك النفاسة، أو الشيء الثمين الغالي أو علو المقام والنسب .  
ومن قرأ بضم الفاء ، فالمقصود : هو النفس البشرية ، وهي جمع على وزن (أفعل) ، مفردّها (نفس) ، وقد فضل الله " سبحانه وتعالى " النفس البشرية على كل مخلوقاته .

<sup>(1)</sup> سورة آل عمران 164/3 .

<sup>(2)</sup> مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 23 .

<sup>(3)</sup> انظر : المرجع السابق ، ص 23 ، والكشاف ، للزمخشري : 476/1 .

<sup>(4)</sup> البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 104/3 .

<sup>(5)</sup> صحيح البخاري : 1957/5 .

فكلا الوجهين جاء على زن (أفعل) التي يراد بها التفضيل ، وهي مضافة إلى معرفة ،  
فالقراءتان صحيحتان على حدٍ سواء ، ويقصد بهما التفضيل ، والعلو والشرف .

2- وقوله تعالى : (شَارِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ) (1) .

فهي كالأية السابقة ، قُرأت بضم الفاء وفتحها .

وأورد أبو حيان : " على أَنفُسِهِمْ بفتح الفاء ، أي : أشرفهم وأجلهم قدراً " (2) . وهي  
مضافة إلى معرفة ، مشابهة في المعنى لما في الموضع السابق وفي الوزن أيضاً .

3- وقوله تعالى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ) (3) .

اختلف القراء في قراءة (أَنفُسِكُمْ) ، فقُرأت بضم الفاء وفتحها ، وفيما يلي بيان ذلك :

قال ابن خالويه : " من أَنفُسِكُمْ بفتح الفاء ، وقرأ بذلك النبي " صلى الله عليه وسلم " ،  
وفاطمة " رضي الله عنها " ، وابن عباس رحمه الله " (4) .

وذكر أبو حيان أنه : " قرأ ابن عباس وأبو العالية والضحاك وابن محيصن ومحجوب  
عن أبي عمرو وعبد الله بن قسيط المكي ويعقوب من بعض طرقه ، (من أَنفُسِكُمْ) بفتح  
الفاء " (5) .

قال ابن جنِّي : " معناه : من خياركم ، ومنه قولهم : هَذَا أَنفَسُ الْمَتَاعِ ، أي : أجوده  
وخياره ، واشتقه من النفس ، وهي أشرف ما في الإنسان " (6) .

فالمعنى : من أشرفكم وأعزكم ، فعندما أقول : محمدٌ أشرفُ القومِ وأعزُّهم ، أي :  
أَنفُسُهُمْ بفتح الفاء وأعلامهم قدراً ، أو من النفاسة ، وهو راجع لمعنى النفس البشرية ،  
فإنها أعزُّ الأشياء (7) .

(1) سورة التوبة 17/9 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 19/5 .

(3) سورة التوبة 128/9 .

(4) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 56 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 118/5 .

(6) المحتسب ، لابن جنِّي : 306/1 .

(7) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 118/5 .

فالقراءات الثلاث السابقة ، جاءت على وزن (أفعل) الدالة على التفضيل وهي مضافة إلى معرفة ومجردة من أل ، وقد انفقت في المعنى سواء كانت بضم الفاء أو بفتحها .

4- وقوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيماً لِأُولَانَا وَأَخْرَانَا) (1) .

فأول وأخر على وزن (أفعل) ، وقد ورد فيهما بعض القراءات على النحو التالي :  
قرأ زيد بن ثابت وابن محيصن واليماني : " لِأُولَانَا وَأَخْرَانَا " (2) .  
وذكر الزمخشري أنه : قرأ زيد لِأُولَانَا وَأَخْرَانَا ، واعتبر التأنيث بمعنى ، الأمة والجماعة ، فأول وأخر على وزن أفعل ، ومؤنثهما أولى وأخرى على وزن فُعلى (3) .

وأورد أبو حيان أنه : " قرأ زيد بن ثابت وابن محيصن والجحدي ، (لِأُولَانَا وَأَخْرَانَا) أنثوا على معنى الأمة والجماعة " (4) .

قال أبو البقاء : " ويقرأ لِأُولَانَا وَأَخْرَانَا على تأنيث الطائفة أو الفرقة " (5) .  
فأول وأخر اسمان على وزن (أفعل) ، وهما على صيغة المذكر الذي مؤنثه أولى وأخرى على وزن (فُعلى) ، وقرئ بتأنيث كما تبين ، لأن الطائفة أو الفرقة مؤنثة ، وهما اسمان تفضيل أضيفا إلى معرفة في الآية الكريمة .

5- وقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُمِيهَا) (6) .

فأكابر جمع أكبر ، واختلف في قراءتها عند بعض القراء ، فقرأ بعضهم : " أكثر مجرميها " (7) ، وهي قراءة أبي حيوة ، وفي قراءة لابن مسلم : " أكبر مجرميها " (8) ، وكليهما على وزن أفعل الدالة على التفضيل .

(1) سورة المائدة 114/5 .

(2) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 36 .

(3) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 655/1 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 56/4 .

(5) إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 232/1 .

(6) سورة الأنعام 123/6 .

(7) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 40 .

(8) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 215/4 .



ويرى الزمخشري أنه : قَرِيٌّ (أكبر مجرميها) على قولك : هُمُ أَكْبَرُ قَوْمِهِمْ ، وأكابر قومهم ، فاختلف اللفظ لا يؤدي إلى اختلاف المعنى في هذا الموضع ، فكلاهما واحد ، حيث إنَّ أكبر مفرد أكابر على وزن أفعال جمع أفعل (1) .

وذكر أبو البقاء أنها : " مفعول ثانٍ ؛ ويجوز أن يكون أكابر مضافاً إلى مجرميها " (2) وأفعل التفضيل يستعمل مطابقاً ، إذا أضيف إلى معرفة كما في هذه الآية ، ويرد مطابقاً في المثني والجمع والمذكر والمؤنث ، نحو : " الزَيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَالزَيْدُونَ أَفْضَلُوا الْقَوْمَ ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَهَذَا فَضَّلِي النِّسَاءِ ، وَالْهِنْدَانِ فَضَّلِيَا النِّسَاءِ ، وَالْهِنْدَاتُ فَضَّلُ النِّسَاءِ أَوْ فَضَّلِيَاتِ النِّسَاءِ " (3) .

فطابق في المثني والجمع والمذكر والمؤنث .

فاستعمل (أكابر) مطابقاً في الجمع لما قبله ، أما قراعتي (أكبر وأكثر) بالباء والناء ، فقد سبق الحديث عنهما في قراءات المجرد من أل في قوله تعالى : (وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا) (4) ، وقوله تعالى (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ) (5) .

وأورد أبو حيان أن : " أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وكان لمثني أو مجموع أو مؤنث ، جاز أن يطابق ، وجاز أن يفرد ، ومثّل بقوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) (6) " (7) .

فأفعل التفضيل تضاف إلى معرفة وتردفيها المطابقة وعدمها في بعض المواضع من القراءات الواردة فيها .

6- وقوله تعالى : (وَأَظْلَمُ السَّامِرِيِّ) (8) .

(1) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 48/2 .

(2) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 260/1 .

(3) شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 417 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(4) سورة البقرة 2/219 .

(5) سورة النساء 4/153 .

(6) سورة البقرة 2/96 .

(7) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 215/4 .

(8) سورة طه 20/85 .

اختلف القراء في قراءة (أضلَّهُم) ، فقرأ بعضهم بفتح اللام على أنها فعل ماضٍ ، وقرأ آخرون بضمها على أنها اسم تفضيل مضافاً إلى معرفة ، وسيلي بيان ذلك على النحو التالي :

قال ابن خالويه : " أضلَّهُم السامري ، حكاه أبو معاذ " (1) ، بضم اللام .  
وذكر أبو حيَّان أنه : " قرأ أبو معاذ وفرقة (وأضلَّهُم) برفع اللام مبتدأ ، والسامري خبره " (2) .

ويرى الزمخشري أنّ : المقصود ، أي : هُوَ أَشَدُّهُمْ ضَلَالًا ، لأنه ضال في نفسه مضل لغيره ، فذكر مصدر الضلال مسبقاً بلفظ أشد ، وهذا مما بني من الفعل الثلاثي لفظاً لإزالة اللبس ، نحو : هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً ، والضلال المذكور يعتبر شيئاً معنوياً وليس محسوساً ، فهذا النوع يجب أن يستخدم المصدر مسبقاً بلفظ أشد إذا أريد التفضيل به (3) .

وقرأ الجمهور : " وأضلَّهُم : فعلاً ماضياً " (4) .

قال أبو حيَّان : " وفي القراءة اشهُرَى أسند الضلال إلى السامري ، لأنه كان السبب في ضلالهم ، وأسند الفتنة إليه تعالى ، لأنه هو الذي خلقها في قلوبهم " (5) .  
ففي هذا الموضع وردت صيغة أفعل بنوعين من أنواعها ، وهما :

فعل ماضٍ في قراءة من قرأ بفتح اللام ، واسم تفضيل في قراءة من قرأ بضمها ، مضافاً إلى معرفة ، فالقراءتان المختلفتان في هذا الموضع تؤكِّدان ورود صيغة أفعل اسماً وفعلاً كما سبق بيانه في أنواع صيغة أفعل من خلاف بين النحاة البصريين والكوفيين في ورودها اسماً أو فعلاً .

7- وقوله تعالى : (غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ) (6) .

(1) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 89 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 267/6 .

(3) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 549/2 ، والبحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 268/6 .

(4) المرجع السابق : 267/6 .

(5) نفسه : 268/6 .

(6) سورة الروم 2/30-3 .

فأدنى على وزن (أفعل) ، وهو مضاف إلى معرفة ، وقرية بالجمع (أداني) على وزن (أفاعل) .

ذكر ابن خالويه قراءة الكلبي : " في أداني الأرض ، بالجمع " (1) .  
وعند الزمخشري أنه : قرية (من أداني الأرض) ، أي : بالجمع على أفاعل ، كقراءة الكلبي ، فالقراءة الأولى بحرف الجر (في) أما الثانية فقرأ بحرف الجر (من) ، فاستعمل (من) و(في) قد يؤدي إلى الاختلاف في المعنى ، حيث إن كل من الحرفين له معانٍ خاصة تتعلق به (2) . فاسم التفضيل جاء مضافاً إلى معرفة ، وقرية جمعاً ومفرداً ، وكلا الأمرين جائزاً .

8- وقوله تعالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ) (3) .

قال أبو حيان : " وقرأ عبيد بن عمير (زُيِّنَ لَهُ سُوءٌ) مبنياً للفاعل ونصب سوء " (4) .  
وذكر أيضاً قراءة ثانية لعبيد : " أسوأ على وزن (أفعل) منصوباً ، وأسوأ عمله هو الشرك " (5) . فقراءة (أسوأ عمله) فيها فعل التفضيل "أسوأ" جاء مضافاً إلى معرف بالاضافة "عمله" وجاء أفعل التفضيل هنا مفرداً مذكراً ، فقرية (سوء) بالهمزة على وزن (أفعل) ، وبدونها .

9- وفي قوله تعالى : (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) (6) .

اختلف القراء في قراءة (سافلين) المضاف إليها اسم التفضيل (أسفل) .  
قال الزمخشري : " وقرأ عبد الله أسفل السافلين " (7) . معرّفاً بأل . وذكر أبو حيان أنه : " قرأ الجمهور (سافلين) منكرأ وعبد الله (السافلين) ، معرّفاً بالالف واللام " (8) .

(1) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 116 .

(2) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 213/3 ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 250-308 .

(3) سورة فاطر 8/35 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 301/7 .

(5) المرجع السابق : 301/7 .

(6) سورة التين 5/95 .

(7) الكشاف ، للزمخشري : 269/4 .

(8) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 490/8 .

فقرأة الجمهور ، وعبد الله لا تختلف من حيث المعنى المطلوب في الآية ، إنما الفرق في قراءتهما بالنكرة والمعرفة ، أي بـ (أل) وعدمها .

ويتضح مما سبق في قراءات صيغة (أفعل) المضافة إلى المعرفة والتي يراد بها التفضيل أنها قراءات صحيحة لدى النحاة ، فقريء بعضها مذكرة وأخرى مؤنثة ، كما ووردت قراءات بالإفراد والجمع ، نحو : أدنى وأداني ، وأكبر وأكابر ، كما وقد جاءت قراءات بالهمزة ، ودونها ، نحو : سوء وأسوأ ، وورد بعضها أيضاً مستخدماً المصدر ، مسبوقةً بلفظ أشد كما سبق بيانه ، وبعضها جاء مطابقاً وأخرى غير مطابقٍ

#### 4- قراءات صيغة أفعل المضافة إلى نكرة :

يرد اسم التفضيل مضافاً إلى نكرة ، كما أضيف إلى معرفة ، وقد جاء في القرآن الكريم مضافاً إلى معرفة وورد مضافاً إلى نكرة ، وذلك كما في قوله تعالى : (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا... ) (1) .

وقد اختلف القراء في ذلك فيرى بعضهم قراءتها مضافة إلى نكرة وذكر آخرون أنها تضاف إلى معرفة على النحو الآتي :

ذكر ابن خالويه قراءة : (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظٍ) للأعمش ، (والله خَيْرُ الحَافِظِينَ) ، لابن مسعود ، فقراءة الأعمش على الإضافة ، وهي نكرة مفردة ، أما ابن مسعود فقرأ بالجمع ، معرفة بالألف واللام (2) ، حيث جاء أفعل التفضيل مضافاً إلى معرفة جاءت مجموعة جمع مذكر سالماً ، وخير مفرد مذكر ، والمفضل مفرد يرجع عليه الضمير بالمذكر .

وذكر الزمخشري أنه : " قُريء حَفْظًا ، وقرأ الأعمش : فَالله خَيْرُ حَافِظٍ " (3) . وأورد أبو حيّان أنه : " قرأ الأعمش (خَيْرُ حَافِظٍ) على الإضافة ، فَالله تعالى متصف بالحفظ وزيادته على كل حافظ ، وقرأ أبو هريرة خَيْرُ الحَافِظِينَ " (4) .

فورد اسم التفضيل (خير) مضافاً إلى نكرة ، وفي قراءة ثانية مضافاً إلى معرفة .

(1) سورة يوسف 64/12 .

(2) انظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 64 .

(3) الكشاف ، للزمخشري : 331/2 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 323/5 .

## 5- قراءات صيغة أفعال التعجب :

وردت صيغة التعجب في القرآن الكريم على وزن (أفعل) في موضع واحد من باب القراءات القرآنية ، و ذلك في قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)**(<sup>1</sup>). حيث جاء بالفعل (غرك) قراءة ثانية ، بالهمزة ، كما أوردها النحاة .

ذكر ابن جنّي أنه : " روي عن سعيد بن جبیر : **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)** ممدودة على التعجب ، واعتبر هذا كقوله الله تعالى : **(فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)**(<sup>2</sup>) ، أي على أفعال أهل النار ، ففيه حذف مضافين شيئاً على شيء " (<sup>3</sup>) . ويحتمل في (ما) الداخلة على (غرك) أن تكون للتعجب ، أو تكون أداة استفهام ، ومعنى أغرك : أدخلك في الغرة ، وقرأ ابن جبیر ، والأعمش (ما أغرك) بالهمزة على وزن أفعل (<sup>4</sup>) .

مما سبق تبين أن صيغة أفعل التفضيل وردت في القرآن الكريم ، بقراءات متعددة ومختلفة ، فتزد مجردة من أل والإضافة ، ومقترنة بها أيضاً ، كما ترد مضافة إلى نكرة ومعرفة .

أما صيغة أفعل التعجب فوردت فعلاً بقراءة ثانية في موضع واحد وهو قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)** (<sup>5</sup>) .

## 6- قراءات "خير وشر" في القرآن الكريم :

يُرد اسم التفضيل في القرآن الكريم بكلمتي (خير وشر) ، وقد سبق الحديث عن ذلك في بابهِ ، فهي أسماء تفضيل حذف منها الهمزة لكثرة الاستعمال .

وجاء فيهما بعض القراءات المختلفة ، واعتبرت من الشواذ كما سيأتي :

1- قوله تعالى : **(فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا)** (<sup>6</sup>) .

(<sup>1</sup>) سورة الانفطار 6/82 .

(<sup>2</sup>) سورة البقرة 2/175 .

(<sup>3</sup>) المحتسب ، لابن جنّي : 353/2 .

(<sup>4</sup>) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 436/8 .

(<sup>5</sup>) سورة الانفطار 6/82 .

(<sup>6</sup>) سورة يوسف 12/64 .

ورد اسم التفضيل في هذا الموضع مضافاً إلى نكرة ، كما يرد مضافاً إلى معرفة أيضاً مفرداً وجمعاً فقرأ ابن مسعود وأبو هريرة (خير الحافظين) ، وقرأ الأعمش على الإضافة (خَيْرُ حَافِطٍ) ، وقرأ آخرون (حَفِظًا) كما يرى الزمخشري (1) .

2- وقوله تعالى : (أُولَئِكَ هُمُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) (2)

في هذه الآية جاء اسم التفضيل (خير) مضافاً إلى معرفة ، كما يرد فيه بعض القراءات الأخرى .

قرأ عامر بن عبد الواحد : " خِيَارُ الْبَرِيَّةِ " (3) .

ويرى الزمخشري أنه : " قُرِيءَ (خِيَارُ الْبَرِيَّةِ) جمع خَيْرٍ ، كَجِيَادٍ وَطِيَّابٍ في جمع جَيِّدٍ وَطِيَّابٍ " (4) .

وذكر أبو حيَّان أنه : "قرأ الجمهور (خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) مقابل (شَرُّ الْبَرِيَّةِ) ، وحميد وعامر بن عبد الواحد (خِيَارُ الْبَرِيَّةِ) جمع خَيْرٍ كجيد وجياد " (5) .

ويرى ابن جنِّي أنه : يجوز أن يكون (خِيَار) جمع (خَيْر) كما قرأ عامر بن عبد الواحد ، فهو جمع تكسير على وزن (فَعَال) ، وقد يكون جمع (خَائِر) أو جمع (خَيْر) الذي هو ضد الشر ، أو جمع (خير) ، كما في قول : (هَذَا خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ) فحذف الهمزة ، والأصل (أَخِير) على وزن (أَفْعَل) فيجمع تكسيراً على (فَعَال) ، نحو : أَيْخُلُ وَيَخَالُ (6) .

فقرأ الجمهور بالإفراد (خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) مقابل (شَرُّ الْبَرِيَّةِ) مضافاً إلى معرفة وقرأ حميد وعامر بن عبد الواحد بالجمع (خِيَارُ الْبَرِيَّةِ) ، وهي جمع (خَيْر) على وزن (فَعَال) ومضافة إلى معرفة أيضاً ، وقد حذف الهمزة من أولهما .

(1) انظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 64 ، والكشاف ، للزمخشري : 331/2 ، والبحر

المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 323/5 .

(2) سورة البينة 7/98 .

(3) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 177 .

(4) الكشاف ، للزمخشري : 275/4 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 899/8 .

(6) انظر : المحتسب ، لابن جنِّي : 369/2 .

أما كلمة (شر) فجاءت في القرآن الكريم بالهمزة ، كما ترد أيضاً مقرونة بالألف واللام على النحو التالي :

ومن ورودها بالهمزة ، نحو قوله تعالى : **(بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشْرٌ)** (1) . وفيها قراءات : قال أبو البقاء : بكسر الشين وضمها لغتان ، مثل : فَرِحَ ، وَفَرِحَ ، ويقرأ بتشديد الراء ، وهو أفعل من الشر وهو شاذ " (2) .

وذكر ابن الأنباري : " قول العرب : هو أَحْيَرُ وَأَشْرُ ، وَمَا أَحْيَرَهُ ، وَمَا أَشْرَهُ " (3) . أما ورودها مقترنة بالألف واللام ، فقد جاء في قوله تعالى : **(سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ)** (4) .

ففي قوله (الأشْرُ) قراءة ثانية ، لأبي قلابة : " بفتح الشين وتشديد الراء " (5) . فورودها بالهمزة مقترنة بالألف واللام يعتبر شاذاً ، كما أن تشديد الراء هو الأصل المرفوض لدى النحاة ، والاتمام من الأصول المرفوضة كما ذكر ابن جنّي ، لأن أصل قولهم : هَذَا خَيْرٌ مِنْهُ وَهَذَا شَرٌّ مِنْهُ - هَذَا أَحْيَرُ مِنْهُ ، وَأَشْرُ مِنْهُ ، فكثرت استعمال هاتين الكلمتين ، فحذف الهمزة منهما ، ويدل على ذلك قولهم : الخُورَى والشُرَى ، تأنيث (الأخَيْرُ والأشْرُ) (6) . وقد جاء في قول رؤبة بن العجاج :

**بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَإِبْنُ الْأَخِيرِ (7)**

وقرأ مجاهد : " الأَشْرُ " ، بضم الشين خفيفة " (8) . فوردت هذه القراءة مقترنة بالألف واللام مبدوءة بالهمزة .

(1) سورة القمر 25/54 .

(2) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 250/2 .

(3) الإنصاف ، لابن الأنباري : 491/2 .

(4) سورة القمر 26/54 .

(5) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص148 ، والبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 180/8 .

(6) انظر : المحتسب ، لابن حني : 299/2 ، والكشاف ، للزمخشري : 39/4 .

(7) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج ، وهو ليس في ديوانه ، وهو من بحر الرجز ، انظر : المساعد ، لابن مالك : 167/2 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .

(8) المحتسب ، لابن جنّي : 299/2 ، مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص147 .

وذكر أبو حيان قول أبي حاتم : " لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشْر إلا في ضرورة الشعر " (1) .

وعند الزمخشري أنه : قُرِيء الأَشْر بضم الشين ، كقولهم : حَدِثْ وَحَدَّثْ ، أي : حَسَنُ الحديثِ ، وكذلك : حَذَرَ وَحَذَّرَ ، وأخوات لها ، واعتبر أن الأَشْر بالضم ، هو الأبلغ في الشراره ، والأخير والأشْر هما أصلان (2) .

ويغالب حذف الهمزة منهما في التفضيل كما ذكر ابن مالك (3) .  
وقرأ أبو حيوة أيضاً : " بضم الشين الأَشْر ، أفعل تفضيل ، وإتمام خير وشر في أفعل التفضيل قليل " (4) .

فقراءتي (الأشْر) بالضم والفتح مبدوءة بالهمزة مقرونة بالألف واللام كما وردتا بدون ذلك في الشعر والقرآن الكريم ، كما أن القراءة بتسديد الراء هو الأصل المرفوض لدى النحاة ، كما ذكر ابن جني .

فجاء التفضيل في القرآن الكريم بكلمتي (خير وشر) ، وبالهمزة وبدونها ، أيضاً كما جاء مقروناً بالألف واللام .

وقد جاء بعض القراءات على (فَعَلَاءَ وَفُعَلَى) مؤنثةً أفعل وقد ذكرت ذلك في بابه .  
فمما جاء على (فعلَى) كما في قوله تعالى : (وَقَلُّوبُهُمْ شَتَّى) (5) . فهي على وزن (فعلَى) مؤنثة (أَشَّتْ) وهي اسم تفضيل مجردة من أل والإضافة ، وفيها بعض القراءات على النحو التالي :

ذكر ابن خالويه : " قرأ عبد الله بن مسعود : وَقَلُّوبُهُمْ أَشَّتْ " (6) ، فالمقصود بقوله أَشَّتْ عند أبي حيان : " أي : أشد تفرقاً " (7) .

ويرى الزمخشري أن : " شَتَّى : متفرقة لا ألفة بينها " (8) .

(1) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 180/8 .

(2) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 39/4 .

(3) التسهيل ، لابن مالك ، ص 33 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 180/8 .

(5) سورة الحشر 14/59 .

(6) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 154 ، والبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 249/8 .

(7) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 249/8 .

(8) الكشاف ، للزمخشري : 85/4 .



قال أبو حيان : " وقرأ الجمهور شتّى بألف التأنيث ومبشر بن عبيد منوناً جعلها ألف الإلحاق " (1) وفي قراءة لمبشر بن عبيد : " وقلوبهم شتّى بالتثوين " (2) .  
 فشنتى على وزن (فعلّى) مؤنث أشنت على وزن (أفعل) وهي اسم تفضيل ورد في القرآن الكريم بقراءات متعددة لبعض القراء ، مجرداً من أل والإضافة ، وعلى اختلاف أوجه القراءات السابقة إلا أن المعنى لا يخرج عما هو مقصود من النص القرآني وهو التفرقة ، أو أشد تفرقاً كما ذكر أبو حيان ، فقرأ الجمهور بشتّى على وزن فعلّى ، ومبشر بن عبيد ، وقرأ عبد الله بن مسعود على وزن أفعل التفضيل (أشنت) .

وقد جاء على وزن (فعللاء) كما في قوله تعالى : (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ..) (3) .

كلمة (سيناء) على وزن (فعللاء) وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث وقد سبق الحديث عن ذلك في الممنوع من الصرف (4) .

ويرى الكوفيون أن : " همزة فعللاء تكون للتأنيث " (5) . وقد جاء فيها بعض القراءات. قال أبو حيان : " وقرأ الأعمش وزيد بن علي (طور سيناء) بالفتح مقصوراً " (6) .

ذكر ابن مجاهد أنه : قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (سيناء) مكسورة السين ممدودة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : (سيناء) مفتوحة السين ممدودة ، وحجة من فتح أنه بناه على (فعللاء) كحمرء ، فالهمزة للتأنيث ، فلم يصرفه للتأنيث

(1) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 249/8 .

(2) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 154 .

(3) سورة المؤمنون 20/23 .

(4) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 455 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 393/6 .

(6) المرجع السابق : 401/6 .

والصفة ، وحجة من كسر السين أنه بناه على (فَعْلَاءَ) جعل الهمزة بدلاً من ياء وليست للتأنيث ولم يرد في كلام العرب (فَعْلَاءَ) بكسر الأول وهمزته للتأنيث (1) .  
فسياء على وزن فعلاء منع من الصرف للعلمية والتأنيث وما ورد من أوجه القراءات فيها كله صحيح سواء بفتح السين أو بكسرها وهي مؤنثة مثل : حمراء وصفراء وخضراء .

وخلاصة ما سبق من صيغة أفعال والقراءات القرآنية : أن صيغة أفعال وردت في القرآن الكريم بقراءات متعددة ، ويراد بها التفضيل ، فجاءت مجردة من أل والإضافة كما في قوله تعالى : (وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا ..) (2) .  
كما ترد أيضاً مقترنة بها ، مثل قوله تعالى : (فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ ..) (3) وترد كذلك مضافة إلى نكرة ومعرفة ، فمن ورودها نكرة كما في قوله تعالى : (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا) (4) أمّا وترد معرفة ، ففي مواضع متعددة ، منها قوله تعالى : (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) (5) .

وقد ذكرت بالتفصيل أوجه القراءات في مواضعها ، سواء مجردة من أل والإضافة أو مقترنة بها ، أو مضافة إلى معرفة أو نكرة على حد سواء .  
كما ترد بعض القراءات على (خير وشر) ، نحو قوله تعالى : (أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) (6) . مضافة إلى معرفة ، وأضيفت إلى نكرة كما في قوله تعالى : (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا) (7) . وقد جاءت مجردة من أل والإضافة ، مثل قوله تعالى : (بَلْ دُوَّ

(1) انظر : السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص 444 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد ، مكي بن أبي طالب القيسي : 126/2 ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3/ 1404 هـ - 1984 م .

(2) سورة البقرة 219/2 .

(3) سورة الحديد 16/57 .

(4) سورة يوسف 64/12 .

(5) سورة التين 5/95 .

(6) سورة البينة 7/98 .

(7) سورة يوسف 64/12 .

كَذَابٍ أَشْرٍ) (1) . بالهمزة ، وتُرد أيضاً بالهمزة مقترنة بأل كما في قوله تعالى :  
(سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرِ) (2) .

فالمطابقة وعدمها موجود في أوجه القراءات السابقة حيث إنها وردت مفردة ومثنى  
وجمعا ، كما جاءت أيضاً مذكرة ومؤنثة ، و ما كان ذلك إلا توسعا ورحمة بالمسلمين  
لوجود اللهجات المختلفة عند العرب .

---

(1) سورة القمر 25/54 .

(2) سورة القمر 26/54 .

## المبحث الثالث (دراسة تطبيقية)

وتشتمل على :

- 1- القرآن الكريم
- 2- التعليقات السبع

## أقسام صيغة أفعال التفضيل

وتنقسم إلى أقسام مختلفة وهي :

1- المجردة من أل والإضافة :

أولاً : في القرآن الكريم :

وردت صيغة أفعال التفضيل المجردة من أل والإضافة في مائتين وسبعين موضعاً بأشكال متعددة في القرآن الكريم على النحو التالي :

فقد وردت مفرداً مذكراً في مائتين وسبع وثلاثين موضعاً ، نحو قوله تعالى : (هُمُ **لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ وَهُمْ لِلْإِيمَانِ ..**) (1) .

فقوله (أقرب) جاء على وزن (أفعل) للتفضيل وهو مجرد من أل والإضافة . وذكر أبو حيان أن : " أقرب : هنا أفعل تفضيل ، وهو من القرب المقابل للبعد ، ويعدى باللام وبإلى وبمن ، فيقال : زيد أقرب لكذا وإلى كذا ومن كذا من عمرو " (2) .

وعند أبي البقاء أن : " التقدير : تزيد قريب إلى الكفر على قريبهم على الإيمان ، واللام هنا على بابها ، وقيل هي بمعنى إلى : أي قربوا إلى الكفر ... " (3) .

فجاءت (أقرب) اسماً للتفضيل مجردة من أل والإضافة وهي مفرد مذكراً . كما ويرد (أفعل التفضيل) مجرداً من أل والإضافة وقد حذف منه (من) الجارة للمفضل عليه في مائتين وخمسين موضعاً ، نحو قوله تعالى ( **ذَلِكَمُ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ** **لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ..**) (4) .

قال أبو حيان : " والمفضل عليه محذوف وحسن حذفه كون أفعل الذي للتفضيل وقع خبيراً للمبتدأ ، وتقديره : الكتب أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتب ، وقدّر أدنى

(1) سورة آل عمران 167/3 .

(2) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي : 110/3 .

(3) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 157/1 .

(4) سورة البقرة 282/2 .

لأن لا ترتابوا وإلى أن لا ترتابوا ومن أن لا ترتابوا ، ثم حذف حرف الجر فبقي منصوباً أو مجروراً على الخلاف " (1) .

فحذفت (من) الجارة للمفضل عليه واعتبر هذا الحذف حسناً لوقوع أفعال التفضيل خبراً للمبتدأ والتقدير : أدنى من أن لا ترتابوا .

ومنه أيضاً قوله تعالى : **(أَنْتَسَبِدُونَ الْذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ..)** (2) .  
فالحذف في القرآن الكريم هو الكثير الغالب في حال وقوع (أفعال التفضيل) خبراً ،  
وقل الحذف إذا كان غير ذلك ، مثل وقوعه حالاً أو صفة .

ورد (أفعال التفضيل) مفرداً مؤنثاً ومجرداً من أل والإضافة في أربعة مواضع ، وذلك  
نحو قوله تعالى : **(فِيئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ..)** (3) . فجاءت  
(أُخْرَىٰ) على وزن (فُعَلَى) وهي مؤنث آخر ممنوعة من الصرف لألف التأنيث مجردة  
من أل والإضافة ، ومنه قوله تعالى أيضاً : **(وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ)** (4) .

كما ورد أيضاً مثنى مذكراً في موضعين ، نحو قوله تعالى : **(فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ  
مَقَامَهُمَا ..)** (5) . فوردت (أَخْرَانِ) مثنى مذكراً لاسم التفضيل (أخر) وهو مجرد من  
أل والإضافة ، ومنه أيضاً قوله تعالى : **(أَوْ أَخْرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ..)** (6) .  
فورد اسم التفضيل في القرآن الكريم مثنى مذكراً ، ولم يرد مثنى مؤنثاً مجرداً من أل  
والإضافة .

أما وروده على صيغة الجمع : فورد جمع مذكر سالم وجمع تكسير ، ولم يرد جمع  
مؤنث سالم مجرداً من أل والإضافة على النحو التالي :

ورد اسم التفضيل مجرد من أل والإضافة جمع مذكر سالم في القرآن الكريم في اثنين  
وعشرين موضعاً ، نحو قوله تعالى : **(وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ..)** (7) . ومنه

(1) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 352/2 .

(2) سورة البقرة 61/2 .

(3) سورة آل عمران 13/3 .

(4) سورة الأنعام 164/6 .

(5) سورة المائدة 107/5 .

(6) سورة المائدة 106/5 .

(7) سورة التوبة 102/9 .

أيضاً قوله تعالى : (سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ ..) (1) . فجاء اسم التفضيل في الموضعين السابقين جمع مذكر سالم بالواو والنون ، وبالياء والنون مجرداً من أل والإضافة ومفرده (آخر) على وزن (أفعل) .

وورد جمع التكسير المؤنث في ثلاثة مواضع ، نحو قوله تعالى : (وَأَخْرَجْنَا بِأَيَّامِنَا) (2) . فـ (أخر) : جمع أخرى ، مقابلة آخر ، فهي جمع مؤنث ومنع من الصرف ، للعدل والصفة .

واعتبر السيوطي أنه كان مقتضى جعل (أخر) من باب أفعل الدال على التفضيل والزيادة ، أن يلزمه في التكرير لفظ الإفراد والتذكير ، ولا يؤنث ، ولا يثنى ولا يجمع إلا إذا كان معرّفاً كما كان أفعل التفضيل ، فمنع هذا المقتضى وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ، فلذلك منع من الصرف للعدل ، والصفة ، وهذا ما عليه النحاة (3) .

وذكر أبو حيان أن : " آخر : وهي جمع أخرى ، مقابلة آخر ، وآخر مقابل آخرين ، لا جمع أخرى بمعنى آخرة ، مقابلة الآخر المقابل للأول ؛ فإن آخر جمع أخرى بمعنى آخرة مصروفة " (4) . وهي مجردة من أل والإضافة .

فجمعت (أخرى) على وزن (فعلَى) مؤنث (آخر) جمع تكسير مؤنث كما في الآية في قوله (آخر) ومنه أيضاً في قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ..) (5) وكذلك في قوله تعالى : (مَنْ أَمَّ الْكِتَابَ وَآخِرُ مَتَشَاهِمَاتٍ ..) (6) .

ويرد اسم التفضيل في القرآن الكريم جمع تكسير مذكر مجرداً من أل ومضافاً لمعرفة في موضعين ، نحو قوله تعالى : (وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يَنْزِلُوا بِالرِّبِّ الرَّأْيِيِّ ..) (7) . فوردت أراذل جمع تكسير مذكر على وزن (أفَاعِل) مجردة من أل ،

(1) سورة النساء 91/4 .

(2) سورة يوسف 43-46 .

(3) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 452 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 99/6 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 104/2 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 33/2 .

(5) سورة البقرة 184/2-185 .

(6) سورة آل عمران 7/3 .

(7) سورة هود 27/11 .

مفردتها (أرذل) على وزن (أفعل) ، وقد جاء مطابقاً للمفضّل فكان جمع تكسير مذكراً ، لأن المنضّل (هم) ضمير جماعة الذكور العقلاء .

قال أبو البقاء : " والأرادل جمع أرذال ، وأرذال جمع رذل ، وقيل الواحد أرذل والجمع أرادل ، وجمع على هذه الزنة وإن كان وصفاً لأنه غلب فصار كالأسماء ومعنى غلبته أنه لا يكاد يذكر الموصوف معه ، وهو مثل الأبطح ، والأبرق " (1) .

واعتبر أبو حيان أنّ : " أرذال : جمع الجمع ، فقيل جمع أرذل ككلب وأكلب وأكالب ، وقيل جمع أرذال ، وقياسه أرادل ، والظاهر أنه جمع أرذل الذي هو أفعل تفضيل " (2) .

ومنه قوله تعالى : **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُومِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ..)** (3) . فوردت (أكابر) جمع تكسير مذكر مجردة من أل مفردتها (أكبر) اسم تفضيل على وزن (أفعل) وسيأتي الحديث عن ذلك بالتفصيل في باب القراءات .

ثانياً : في المعلمات السبع :

وردت صيغة أفعل التفضيل في المعلمات السبع مجردة من أل والإضافة في ستة وعشرين موضعاً ، نحو قول امرئ القيس :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصَبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمْتَلٍ (4)

فاستخدم (أمثل) على وزن (أفعل) وهي اسم تفضيل مجردة من أل و الإضافة ، حذف منها (من) ، والتقدير : بِأَمْتَلٍ مِنْكَ ، وهي مفرداً مذكراً (5) .

ووردت جمع مذكر سالماً في ثلاثة مواضع ، نحو قول عمرو بن كلثوم :

يَكُونُ ثِقَالُهَا (6) شَرْقِيَّ نَجْدٍ وَلَهُوْتُهَا قُضَاعَةٌ أَجْمَعِينَا (7)

(1) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 37/2 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 214/5 .

(3) سورة : الأنعام 123/6 .

(4) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 557 .

(5) انظر : شرح القصائد السبع ، لابن الأثير ، ص 77 ، وشرح المعلمات العشر وأخبار شعرائها ،

للأستاذ : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، ص 64 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .

(6) ثقالتها ، وهي : خرقتها ، انظر : اللسان (ثقل) : 84/11 .

(7) البيت لعمرو بن كلثوم ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 72 .



فقله (أجمعين) جمع (أجمع) وهي مجردة من أل جمعت جمع تصحيح بالياء والنون ، وتجمع بالواو والنون قياساً ، ولا تجمع على (فعل) مثل (حمر وخضر) بضم الفاء وسكون العين ، واعتبر ذلك لصيغة (أفعل) التي كانت صفة في الأصل ، وأصبحت علماً للجنس يفيد الشمول ، وهذا ما عليه جمهور البصريين ، وأجمع من ألفاظ التوكيد ومؤنثه (جمعاء) على وزن (فعلاء) وهما لا يثنيان (1) .

كما وردت مفرداً مذكراً ولم تحذف منه (من) كما في قول الحارث بن حلزة :

مَلِكٌ مُقْسِطٌ وَأَكْمَلُ مَنْ يَمُـ  
شِي وَمَنْ دُونَ مَالِدِيهِ النَّثَاءُ (2)

حيث جاء أفعل التفضيل (أكمل) مضافاً إلى معرفة ، وهي (من) الموصولة بمعنى الذي، وكان مفرداً مذكراً ، مجرداً من أل (3) .

وقد وردت جمع تكسير مؤنث مجردة من أل في ستة مواضع ، نحو قول عنتر بن شداد :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً  
سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ (4)

فجاء (سود) على وزن (فعل) بضم الفاء وسكون العين ، وهي جمع (سوداء) على وزن فعلاء مؤنثة (أسود) وهي مجردة من أل ، وجاء بهذه الصيغة للتفضيل ، لأن ما كان للطلب ، فالسواد فيه أبهى وأملاً للفناء ، وذكر السواد دون سائر الألوان لأنها أنفس الإبل وأعزها عندهم (5) . ووردت أيضاً على وزن (فعلاء) مجردة من أل في ثلاث وعشرين موضعاً نحو قول الحارث بن حلزة :

(1) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 321 ، وشرح شافية ابن الحاجب ، لرضي

الدين الاسترأبادي : 170/2 ، وشرح ابن عقيل : 335/3 .

(2) البيت للحارث بن حلزة ، وهو من بحر الرمل ، انظر : ديوانه ، ص 49 ، اعداد : طلال حرب ، دار صادر ، بيروت ، ط 1/1996 .

(3) انظر : شرح المعلقة العشر ، للشنقيطي ، ص 124 ، وشرح القصائد العشر ، للتبريزي ، ص 406 .

(4) البيت لعنترة بن شداد ، وهو من بحر الكامل ، انظر : ديوانه ، ص 13 .

(5) انظر : شرح القصائد السبع ، لابن الأثيري ، ص 306 ، وشرح المعلقة العشر ، للشنقيطي ، ص

بِرَفُوفٍ (1) كَأَنَّهَا هِقْلَةٌ (2) أُمَّ رِئَالٍ (3) دَوِيَّةٌ سَقْفَاءُ (4). (5)  
 فاستخدم (سَقْفَاءُ) على وزن (فَعْلَاءُ) مجردة من أل والإضافة ، وهي مؤنثة (أَسَقْفُ) صفة على وزن (أَفْعَلُ) ، ويقال للرجل أَسَقْفُ ، وللمرأة سَقْفَاءُ ، إذا كان فيهما انحناء (6).

وقد وردت مثني مذكراً مجرداً من أل في موضع واحد ، في قول طرفة بن العبد :

لَهَا مِرْفَقَانِ أَفْتَلَانِ (7) كَأَنَّهَا تَمْرٌ بِسَلْمَى دَالِحٍ (8) مَتَشَدَّدٍ (9)  
 فقو له (أَفْتَلَانِ) مثني مذكراً لـ (أَفْتَلُ) على وزن (أَفْعَلُ) ومؤنثه (فَتَلَاءُ) على وزن (فَعْلَاءُ) فورد مثني للتفضيل مجرداً من أل، كما وردت على وزن (فُعَلَى) في موضعين، نحو قول زهير بن أبي سلمى :

عَظِيمِينَ فِي عَلِيَا مَعَدًّا هُدَيْتَمَا وَمَنْ يَسْتَبِيحُ كَنْزاً مِنَ الْمَجْدِ يَعْظُمُ (10)  
 فقو له (عَلِيَا) على وزن (فُعَلَى) وهي مؤنثة (أَعْلَى) ، وجمعها (عَلِيَاتُ) ، و (عَلَى) مثل الكبرى في تأنيث (الأكبر والكبريات والكبر) في جمعها (11) ، وهي مضافة إلى معرفة (مَعَدًّا) ، ومفردة مؤنثة .

## 2- المتقرنة بأل :

أولاً : في القرآن الكريم :

وردت صيغة (أَفْعَلُ التفضيل) المتقرنة بأل في القرآن الكريم في مائتين وثمانين موضعاً بأنواع مختلفة على النحو التالي :

- (1) زُفُوفٌ ، وهو : إسراع النعامة ، انظر : اللسان (زف) : 136/9 .
- (2) هِقْلَةٌ ، وهو : الفتى من النعام ، انظر : اللسان (هقل) : 700/11 .
- (3) رِئَالٌ ، وهو : ولد النعامة مفرداً رأل ، انظر : اللسان (رأل) : 261/11 .
- (4) سَقْفَاءُ ، وهي : طول مع انحناء ، صفة للنعامة ، انظر : اللسان (سقف) : 155/9 .
- (5) البيت للحارث بن حلزة ، وهو من بحر الرمل ، انظر : ديوانه ، ص 38 .
- (6) انظر : شرح القصائد السبع ، لابن الأنباري ، ص 442 ، وشرح القصائد السبع ، للزوزني ، ص 192 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- (7) أَفْتَلَانٌ ، مفرداً أَفْتَلٌ ، وهو القوي الشديد ، انظر : اللسان (فتل) : 514/11 .
- (8) دَالِحٌ ، وهو الذي يأخذ الدلو من البئر فيفرغها في الحوض ، انظر : اللسان (دلج) : 272/2 .
- (9) البيت لطرفة بن العبد ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 25 .
- (10) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 106 .
- (11) انظر ، شرح القصائد السبع ، للزوزني ، ص 21 .

فقد وردت مفرداً مذكراً في خمسة وأربعين موضعاً ، نحو قوله تعالى : **(فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ..)** (1) . ومنه أيضاً قوله تعالى :

**(وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا)** (2) .

قال الزمخشري : " الأيمن من اليمين : أي من ناحية اليمنى ، أو من اليمن صفة للطور أو للجانب " (3) .

وذكر أبو حيان : " والظاهر أن الأيمن صفة للجانب ، لقوله في آية أخرى : (جانب الطور الأيمن) ، بنصب الأيمن ، نعتاً لجانب الطور ، والجبل نفسه لا يمنة له ولا يسرة ، ولكن كان على يمين موسى عليه السلام بحسب وقوفه فيه ، وإن كان من اليمن احتمل أن يكون صفة للجانب ، وهو الراجح ، ليوافق ذلك في الآيتين ، واحتمل أن يكون صفة للطور ، إذ معناه : الأسعد المبارك " (4) .

فجاء (الأيمن) مقترناً بأل مفرداً مذكراً ، ويراد به التفضيل .

وورد أفعال التفضيل مقترناً بأل ، مفرداً مؤنثاً في مائة وواحد وسبعين موضعاً ، نحو قوله تعالى : **(وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى)** (5) .

فوردت (الحُسْنَى) على وزن (فُعَلَى) مقترنة بأل وهي مفردة ، ومذكرها الأَحْسَنُ .

وعند الزمخشري : " الحُسْنَى : تأنيث الأَحْسَنُ ، صفة للكلمة " (6) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : **(ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ..)** (7) .

اعتبر أبو البقاء أن السُّوْأَى : فُعَلَى تأنيث الأسوأ ، وهي صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أساء والإساءة السُّوْأَى ، فهي على اعتبار أنها مصدر أو أفعال تفضيل مقترناً

(1) سورة القصص 30/28 .

(2) سورة مريم 52/19 .

(3) الكشاف ، للزمخشري : 513/2 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 199/6 .

(5) سورة الأعراف 45/7 .

(6) الكشاف ، للزمخشري : 109/2 .

(7) سورة الروم 10/30 .

بأل ومذكوره الأسوأ على وزن الأفعَل (1) .  
ويرى أبو حيان أنها : " مصدر على وزن فُعَلَى كالرُجَعَى " (2) .  
وذكر الزمخشري أن : " السَّوَأَى : تأنيث الأسوأ ، وهو الأقبَحُ ، كما أنَّ الحُسْنَى تأنيث  
الأحْسَنُ " (3) . ومنه قوله تعالى : ( بِطَرِيفَتِكُمُ الْمُثَلَّى ) (4) . أي : " تأنيث  
الأمثل " (5) . فورد أفعال التفضيل مقترناً بأل في القرآن الكريم ، مفرداً مؤنثاً كما في  
الحُسْنَى والسَّوَأَى والكُبْرَى .  
ووردت كذلك في صيغة المثنى في موضعين فقط تذكيراً وتأنيثاً ، فيرد مثنى مذكراً في  
قوله تعالى : ( فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ .. ) (6) .  
قال الزمخشري : " الأوليان : الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما " (7) وذكر أبو  
البقاء أن : " الأوليان : يقرأ بالألف على تشبيه أولى " (8)  
واعتبر أن في رفعه خمسة أوجه على النحو التالي (9) :  
أحدهما : هو خير مبتدأ محذوف : أي هما الأوليان .  
والثاني : مبتدأ وخبره آخران .  
والثالث : فاعل استحق .  
والرابع : بدل من الضمير في يقومان .  
والخامس : أن يكون صفة لآخران ، لأنه وإن كان نكرة فقد وصف ، والأوليان لم  
يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما (10) .

(1) إملاء ما منَّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 185/2 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 164/7 .

(3) الكشاف ، للزمخشري : 216/3 .

(4) سورة طه 63/20 .

(5) معاني القرآن ، للأخفش : 408/2 .

(6) سورة المائدة 107/5 .

(7) الكشاف ، للزمخشري : 651/1 .

(8) إملاء ما منَّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 230/1 .

(9) المرجع السابق : 230/1 .

(10) انظر : معاني القرآن ، للأخفش : 266/1 .

فقو له (الأوليان) مثني (الأولى) على وزن (أفعل) مقترنة بأل ، وهي مثني مذكراً ، وقد جاء في ذلك مطابقاً .

وورد مثني مؤنثاً أيضاً ، كما في قوله تعالى : **(قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ..)** (1) . فوردت كلمة (الحُسَيْنَيْنِ) مثني مؤنثاً ، مفردتها (الحُسْنَى) على وزن (فُعَلَى) ، وهي مقترنة بأل ويقصد بها التفضيل ، وذكر الزمخشري ذلك بقوله : " إلا إحدى العاقبتين اللتين كل واحدة منهما هي حسنى العواقب ، وهما : النصره والشهادة" (2) . فطابق أيضاً كما في الموضع السابق .  
وورد أفعل التفضيل المحلّى بأل في القرآن الكريم جمع مذكر سالماً في تسعة وخمسين موضعاً ، نحو قوله تعالى :

**(إِنَّ الَّذِينَ يُجَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ)** (3) . فقوله (الأذَلِّينَ) جمع مذكر سالم بالياء والنون ومفردتها (الأذَلَّ) مقترنة بالآلف واللام .

ذكر أبو حيّان أنها : " أفعل تفضيل ، أي في جملة من هو أذل خلق الله تعالى ، لا ترى أحداً أذل منهم " (4) ، وقد جاء مطابقاً في الجمع ، ومنه أيضاً قوله تعالى : **(فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ)** (5) . جمع (أسفل) مقترناً بأل . أما جمع المؤنث السالم لأفعل التفضيل فلم يقع في القرآن الكريم .

وورد جمع التفسير لأفعل التفضيل المقترنة بأل في ثلاثة مواضع ، نحو قوله تعالى : **(فَأُولَئِكَ لَمْ يَصْرِفُوا أَعْيُنَهُمْ عَنْ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ عَلَى الْكَافِرِينَ بِأَلْسِنَتِهِمُ الْكَاذِبِينَ)** (6) .

قال أبو حيّان : والعلا جمع (العَلِيَا) مقترنة بالآلف واللام ، حيث وصف الدرجات بالعلا دليلاً على عظم قدرة الله " عز وجل" إذ لا يوجد مثلها في علوها من غيره تعالى ، فجمعت جمع تكسير ، وهي تأنيث (الأَعْلَى) ، والمعنى : هي الأشرف والأفضل لخصوصيتها بالعلو ومكانة خالقها ومقدرته بالإضافة إلى كل المخلوقات التي خلقها الله

(1) سورة التوبة 52/9 .

(2) الكشاف ، للزمخشري : 195/2 .

(3) سورة المجادلة 20/58 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 238/8 .

(5) سورة الصافات 98/37 .

(6) سورة طه 75/20 .

تعالى (1) . فجاء هذا الجمع مطابقاً أيضاً في التأنيث ، ومن ذلك كما في قوله تعالى :  
(إِنَّمَا لِإِخْوَةِ الْقُبُورِ) (2) .

وعند ترمخشري : " الكِبَرُ : جمع الكبرى ، جعلت ألف التأنيث كتائها ، فلما جمعت  
فُعَلَةٌ عَلَى فُعَلٍ جمعت فُعَلَى عليها ، ونظير ذلك السَوَافِي فِي جمع السَافِيَاءِ وَالْقَوَاصِعُ  
في جمع الْقَاصِعَاءِ كأنها جمع فاعلة : أي لإحدى البلايا أو الدواهي الكبرى " (3) .  
فجمعت (الكُبْرَى) جمع تكسير مؤنث كما في هذه الآية في قوله (الكِبَرُ) ومذكرها  
(الأَكْبَرُ) على وزن (أَفْعَل) مقترنة بالألف واللام وهي للتفضيل حيث يراد بها الدواهي  
العظيمة .

فسورد جمع التكسير المؤنث في هذه المواضع الثلاثة السابقة ، نحو : (العَلَا والكِبَر)  
مقترناً بِئْ مفردة (العَلْيَا والكُبْرَى) على وزن (فُعَلَى) ويراد به التفضيل .  
أما جمع التكسير المذكر فلم يرد في القرآن الكريم في هذا الجانب ، أي المقترن بأل .  
فسورد أَفْعَل التفضيل مقترناً بأل في القرآن الكريم مفرداً : (مذكراً ومؤنثاً) ومثنى :  
(مذكراً ومؤنثاً) ، وكذلك ورد جمعاً سالماً : (مذكراً) وجمع تكسير ، (مؤنثاً) .  
أما جمع المؤنث السالم لأفْعَل التفضيل ، وجمع التكسير المذكر ، فلم يردا في القرآن  
الكريم مقترناً بأل .

ثانياً : في المعلقات السبع :

وردت صيغة أَفْعَل التفضيل في المعلقات السبع مقترنة بأل في اثنين وعشرين موضعاً  
بتراكيب مختلفة على النحو التالي :

فترد مفرداً مذكراً في ستة مواضع ، نحو قول عنتر بن شداد :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً      سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ (4)

فقوله (الْأَسْحَمِ) على وزن (أَفْعَل) مقترناً بأل وهو مفرداً مذكراً ، وجاء نعتاً للغراب ،  
ومعناه : (الأسود) وهذا لون محبب لدى العرب ، كما يقول البعض (5) .

(1) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 223/6 .

(2) سورة تدمثر 35/74 .

(3) الكشاف ، للزمخشري : 186/4 .

(4) البيت لعنتر بن شداد ، وهو من بحر الكامل ، انظر : ديوانه ، ص 13 .

(5) انظر : شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنباري ، ص 306 .

ووردت مفرداً مؤنثاً في ستة مواضع أيضاً نحو قول امرئ القيس :

كَانَ السَّبَاعَ فِيهِ غَرْقَى عَشِيَّةً      بِأَرْجَائِهِ الْقُصْوَى أَنَابِيشُ عُنْصَلٍ (1)

فالقصوى على وزن (فعلى) وهي مقترنة بأل مؤنثة (أقصى) على وزن (أفعل) قال سيبويه : " وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ، كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى ، فأدخلوها عليها في فعلى كما دخلت عليها الواو في فعلى لتتكافئنا . وذلك نحو : الدنيا ، والعليا ، والقصيا وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام " (2) .

وجاء ذلك في قوله تعالى : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَدُمُّ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ..) (3) . فالدنيا والقصوى على وزن (فعلى) مقترنتا بالألف واللام وهما تأنيث ، الأدنى والأقصى ، فجاء إحداهما بالياء والثانية بالواو ، حيث إن القياس هو قلب الواو ياء كالعليا ، وأما قوله : (القصوى) فكالقود في مجيئه على الأصل ، وقد جاء القصيا ، إلا أن استعمال القصوى أكثر (4) .

فوردت القصوى بالواو ، كما ترد بالياء أيضاً ، وهما تأنيث الأقصى ، أي : الأبعد في قول الشاعر ، فأهل نجد يتكلمون القصيا بالياء وهي لغتهم ، أما الواو فالغة سائر العرب (5) .

فوردت أفعل التفضيل في المعلقات السبع مقترنة بأل في صيغتي المفرد المذكر والمؤنث ، أما التثنية المقترنة بأل فلم ترد .

ومن ورودها مقترنة بأل على صيغة المفرد المؤنث على وزن (فعلى) مؤنثة (أفعل) ، نحو : القصوى مؤنثة أقصى مقترنة بالألف واللام كما في قول طرفة بن العبد :

وإن أدع في الجلى أكن من حماتها      وإن يأتك الأعداء بالجهد أجهد (6)

(1) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 584 .

(2) الكتاب ، لسيبويه : 389/4 .

(3) سورة الأنفال 42/8 .

(4) انظر : الكشاف ، للزمخشري : 159/2 .

(5) انظر : شرح القوائد السبع ، للزوزني ، ص 81 .

(6) البيت لطرفة بن العبد البكري ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 37 ، دار صادر ، بيروت

، 1961م .

الجلّى : على وزن فُعَلَى مقترنة بأل من الأجل ، ومعناها : الأمر الجليل العظيم ، وهي تأنيث الأجل ، كما تقول : الأعظم والعُظمَى .

وذكر أبو حيّان أنه " قد تتكر (الدنيا) ، و (الجلّى) لشبههما بالجوامد ، وهما تأنيث الأجل والأجل " (1) .

وأورد ابن الحاجب أنه : " قد تجرد الدنيا والجلّى عن اللام والإضافة إذا ، كانت الدنيا بمعنى العاجلة ، والجلّى بمعنى الخطة العظيمة " (2) .

ومتلّوا بقول العجاج بن روية :

يَوْمَ تَرَى النَّفُوسُ مَا أَعَدَّتْ

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ (3) .

وقول المرقش الأكبر :

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوماً سراة كرام الناس فاذعينا (4)

فجواز ورود (دنيا وجلّى) مجردتا من اللام والإضافة ، لانمحاء معنى التفضيل منهما ، وورودهما بمعنى غير التفضيل ، وهو أن الدنيا : بمعنى العاجلة ، والجلّى : بمعنى الخطة العظيمة ، والجيد أن يكون مصدرأ كالرُجعى بمعنى الرجوع ، والبشرى : بمعنى البشارة ، وليس بتأنيث الأجل على حد الأكبر والكبرى والأصغر والصغرى (5) . فوردت أفعل التفضيل على وزن (فُعَلَى) مقترنة بأل وقد ترد بدون أل ولا يراد بها التفضيل .

أما جمع المؤنث السالم ، لصيغة أفعل التفضيل المقترنة بأل فورد في المعلقات السبع الطوال ، في حوالي خمسة مواضع ، نحو قول عمرو بن كلثوم :

وَعَتَاباً وَكُلْتُمَا جَمِيعاً  
بِهِمْ نَلْنَا تَرَاتِ الْأَكْرَمِينَا (6)

(1) ارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسي : 2334/5 .

(2) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 219/2 .

(3) البيت للعجاج بن روية ، وهو من بحر الرجز ، انظر : ديوانه ، ص 267 .

(4) البيت للمرقش الأكبر (عمرو بن سعد) ، وهو من بحر البسيط ، انظر : ديوانه ، ص 80 ، تحقيق : كارين صادر ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 / 1998 .

(5) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 219/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 462/3 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 101/6 .

(6) البيت لعمرو بن كلثوم ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 80 .



فورد اسم التفضيل جمع مذكر سأم وهو قوله (الأكرمين) مقترناً بأل ، مفردة الأكرم على وزن (أفعل) مقترناً بالألف واللام .

أما جمع المؤنث السالم لأفعل التفضيل مقترناً بأل فلم يقع في هذه القصائد المذكورة . كما ورد أفعل التفضيل مقترناً بأل جمع تكسير مذكراً ومؤنثاً ، في خمسة مواضع ، فورد مؤنثاً في موضع واحد ، وهو قول امرئ القيس :

عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَرَاتٌ إِلَى الْعَلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُنْتَى وَمُرْسَلٍ (1)

فقوله : (العلا) جمع (العليا) مقترنة بالألف واللام على وزن (فعلَى) تأنيث (الأعلى) والمقصود بالعلا هو المكان المرتفع فنال الأفضلية ، والشرف لارتفاعه وعلوه (2) . وقد جاء ذلك كما في قوله تعالى : (تَنْزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ الْعَلَى) (3) . وقد سبق الحديث عن ذلك في بابه .

ووردت جمع تكسير مذكراً في أربعة مواضع ، نحو قول الحارث بن حلزة :

أَنْ إِخْوَانَنَا الْأَرَاقِمَ يَغْلُو نَ عَلَيْنَا فِي قَوْلِهِمْ إِحْفَاءٌ (4)

الأراقم : جمع تكسير للأرقم ، ووزنه (أفَاعِل) مقترناً بأل جمع مذكر ، والمقصود بالأراقم في هذا البيت ، هم بطون من بني تغلب ، سموها بها لأن امرأة شَبَّهت عيون آبائهم بعيون الأراقم لحدّتهم وقوتهم ، وقوله الأراقم ، كالأكارم جمع الأكرم ، والأفاضل جمع الأفضل (5) .

وعلى ذلك فقد ورد اسم التفضيل المقترن بأل في المعلمات السبع ، مفرداً مذكراً ومؤنثاً ، وورد جمع مذكر سالم ، وجمع تكسير مؤنثاً ومذكراً ، ولم يرد فيه مثى ولا جمع مؤنث سالم .

وفيما يلي جدولاً يبيّن إحصائية ورودها على النحو السابق ، مجردة من أل ومقترنة بها في القرآن الكريم ، والمعلمات السبع كالاتي :

(1) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويز ، انظر : ديوانه ، ص 566 .

(2) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 223/6 ، وشرح القصائد السبع ، للزوزني ، ص 33 .

(3) سورة طه 4/20 .

(4) البيت للحارث بن حلزة ، وهو من بحر ائزمل ، انظر : ديوانه ، ص 40 .

(5) انظر : شرح القصائد السبع ، للزوزني ، ص 194 .

أولاً : المجردة من أل والإضافة :

2- المعلقة السبع	
العدد	الصيغة
13	أفعل التفضيل مفرد مذكر
2	أفعل التفضيل مفرد مؤنث
1	أفعل التفضيل مثنى مذكر
-	أفعل التفضيل مثنى مؤنث
3	أفعل التفضيل جمع مذكر سالم
-	أفعل التفضيل جمع مؤنث سالم
6	أفعل التفضيل جمع تكسير مؤنث
-	أفعل التفضيل جمع تكسير مذكر
1	حذف (من) الجارة للمفضّل عليه

1- القرآن الكريم	
العدد	الصيغة
237	أفعل التفضيل مفرد مذكر
4	أفعل التفضيل مفرد مؤنث
2	أفعل التفضيل مثنى مذكر
-	أفعل التفضيل مثنى مؤنث
22	أفعل التفضيل جمع مذكر سالم
-	أفعل التفضيل جمع مؤنث سالم
3	أفعل التفضيل جمع تكسير مؤنث
2	أفعل التفضيل جمع تكسير مذكر
250	حذف (من) الجارة للمفضّل عليه

ثانياً : المقترنة بأل :

2- المعلقة السبع	
العدد	الصيغة
6	أفعل التفضيل مفرد مذكر
6	أفعل التفضيل مفرد مؤنث
-	أفعل التفضيل مثنى مذكر
-	أفعل التفضيل مثنى مؤنث
5	أفعل التفضيل جمع مذكر سالم
-	أفعل التفضيل جمع مؤنث سالم
1	أفعل التفضيل جمع تكسير مؤنث
4	أفعل التفضيل جمع تكسير مذكر

1- القرآن الكريم	
العدد	الصيغة
45	أفعل التفضيل مفرد مذكر
171	أفعل التفضيل مفرد مؤنث
1	أفعل التفضيل مثنى مذكر
1	أفعل التفضيل مثنى مؤنث
59	أفعل التفضيل جمع مذكر سالم
-	أفعل التفضيل جمع مؤنث سالم
3	أفعل التفضيل جمع تكسير مؤنث
-	أفعل التفضيل جمع تكسير مذكر

### 3- أفعال التفضيل المضافة إلى نكرة :

أولاً : في القرآن الكريم :

وردت صيغة (أفعل التفضيل) في القرآن الكريم مضافة إلى نكرة في ستة عشرة موضعاً ، ولم ترد في هذا الجانب إلا مفرداً مذكراً ، نحو قوله تعالى : **(إِنَّكُمْ وَرِضِيَّتُمْ بِالْقُرْآنِ أَوْلَ مَرَّةٍ ..)** (1) .

قال الزمخشري : " فإن قلت : مرة نكرة وضعت موضع المرات للتفضيل ، فلم ذكر اسم التفضيل المضاف إليها ، وهو دال على واحدة من المرات ؟ قلت : أكثر اللغتين ، هِنْدُ أَكْبَرُ النِّسَاءِ ، وهي أَكْبَرُهُنَّ ، ثم إن قولك هي كُبْرَى امْرَأَةٍ لا تكاد تعثر عليه ، ولكن هي أَكْبَرُ امْرَأَةٍ ، وأول مرة وآخر مرة " (2) .

وعند أبي البقاء : أول مرة : هو منصوب على الظرف ، والمقصود بالظرف ، ظرف الزمان وهو بعيد ، ومرة نكرة أضيف إليها اسم التفضيل المجرد من أل وهو مفرداً مذكراً على وزن (أفعل) ، وهي جارية على مفرد (3) .

وذكر أبو حيان أن : " مرّة : مصدر ، كأنه قيل : أولُ خَرَجَةٍ دُعِيتُمْ إليها " (4) .  
فـ (أول) : مضافة لنكرة ، وهي أفعل تفضيل مجردة من أل أيضاً ، وقد جاءت مفرداً مذكراً . ومن ذلك قوله تعالى : **(كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ ..)** (5) . وقوله تعالى : **(ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ)** (6) .

وقد ترد أفعال التفضيل في القرآن الكريم مضافة لنكرة ، وتكون جارية على جمع ، كما وردت جارية على مفرد ، وفي هذه الحالة يجب فيها الإفراد والتذكير وذكر أبو حيان ذلك في قوله تعالى : **(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ..)** (7) فاعتبر (خير) أفعال تفضيل مضافة لنكرة ، وأوجب فيها الإفراد والتذكير وإن كانت جارية على جمع ،

(1) سورة التوبة 83/9 .

(2) الكشاف ، للزمخشري : 206/2 .

(3) انظر : إملأ ما منَّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 12/2 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 81/5 .

(5) سورة الأنبياء 104/21 .

(6) سورة التين 5/95 .

(7) سورة آل عمران 110/3 .

وفي هذا بيان حال هذه الأمة في الفضل على غيرها من الأمم الأخرى وإن لم يتبين جهة أو نوع الخيرية في اللفظ أو سياق الكلام (1) .

فأفعل التفضيل وردت في القرآن الكريم مضافة لنكرة مفرداً مذكراً ، ولم ترد مثلى ولا جمع ، وسيأتي الحديث عن ورود (خير وشر) في هذا الجانب في باب التفضيل بكلمتي خير وشر .

### ثانياً : في المعلقات السبع :

وردت صيغة (أفعل التفضيل) في المعلقات السبع مضافة إلى نكرة في عشرة مواضع ، نحو قول امرئ القيس :

وَفَرَعِ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ (2)      أَثِيثٍ (3) كَقَنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَتِكِلِ (4) (5)

فقوله (أسود) : أفعل تفضيل مضافاً لنكرة ، وهو قوله (فاحم) ، أي : شديد السواد ، مشتق من الفحم ، والأسود نعت للفرع والفاحم نعت للأسود (6) .

وقد اختلف النحاة في صياغة أفعل التفضيل من الألوان ، فبعضهم يرى المنع مطلقاً ، والآخر يجيز ذلك ، وتم الحديث عنه سابقاً في بابيه .

يرى سيبويه : عدم جواز قول ما أحمَرَه ، ولا ما أعرَجَه ، إنما يقال :

ما أشدُّ حمْرته ، وما أشدُّ عرجه ، فيجب استخدام المصدر مسبقاً بلفظ أشد أو أكثر أو ما هو في معناهما (7) ، وقد سبق الحديث عن ذلك مفصلاً في شروط أفعل التفضيل .

أما الكوفيون فأجازوا ذلك ، واستدلوا بقول روبة بن العجاج :

(1) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 29-28/3 .

(2) فاحم ، أي شديد السواد ، مشتق من الفحم ، انظر : اللسان (فحم) : 484/12 .

(3) أثيث ، معناه الكثير ، انظر : اللسان (أث) : 110/2 .

(4) المتعتكل ، وهي قطعة من قنو النخلة ، انظر : اللسان (عتكل) : 425/11 .

(5) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 76 .

(6) انظر : شرح القوائد السبع الطوال ، لابن الأنباري ، ص 62 ، وشرح القوائد السبع ، للزوزني ،

ص 32 .

(7) انظر : الكتاب ، لسيبويه : 97/4 .

## جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفِضْفَاضُ      أَبْيَضُ مِنْ أختِ بَنِي إِبَاضٍ (1)

حيث بنى أفعال التفضيل من الألوان وهو قوله : (أبيض من) (2) .

واعتبر البصريون هذا شاذ (3) .

وقد جاء في الحديث الشريف عن رسول الله " صلى الله عليه وسلم " قوله ، في صفة

الحوض : (مَاءُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ) (4) . وفي صفة جهنم : (أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ) (5) .

ويؤخذ من قول النبي " صلى الله عليه وسلم " في الحديثين الشريفين أن هناك تفاوت

بين اللونين في نفسها ، حيث إن الأبيض درجات ، والأسود درجات ، فاللبن لونه

أبيض ، إلا أن ماء الحوض أبيض من لون اللبن ، وهكذا لون القار الأسود ، إذ يوجد

لون أسود منه وهو لون جهنم .

والراجح لدي أن الرأي الكوفي هو الأرجح في جواز التفضيل من الألوان لما دل عليه

من الحديث الشريف والشعر العربي .

### 4- أفعال التفضيل المضافة إلى معرفة :

أولاً : في القرآن الكريم :

وردت صيغة (أفعال التفضيل) في القرآن الكريم مضافة إلى معرفة ، في مائة وسبعة

وثلاثين موضعاً على النحو التالي :

فترد مفرداً مذكراً في مائة وتسع وعشرين موضعاً ، نحو قوله تعالى : (غُلِبَتِ الرُّومُ

فِي أَدْنَى الْأَرْضِ .) (6) .

فأدنى اسم تفضيل على وزن (أفعل) ، وقد جاء في هذا الموضع مضافاً إلى معرفة ،

ومجرداً من أل ، وهو مفردٌ مذكرٌ ، ومؤنثه (دنياً) على وزن (فعلَى) .

(1) البيت منسوب لرؤية ، وهو ليس في ديوانه ، وهو من بحر الرجز ، انظر : خزائن الأدب للبغدادي : 8

. 230/

(2) انظر : شرح الرضي على الكافية : 450/3 .

(3) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وخزائن الأدب ، للبغدادي : 230/8 .

(4) صحيح البخاري : 2405/5 .

(5) الموطأ ، للإمام مالك : 994/2 .

(6) سورة الروم 3/30 .

وُقِرِيَءَ بِالْجَمْعِ عَلَى (أَفَاعِلٍ) : فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ، جَمَعَ أَدْنَى كَمَا ذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ (1). وَعِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ : " مِنْ أَدْنَى الْأَرْضِ " (2) . وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْقِرَاءَاتِ بِالتَّفْصِيلِ .

وَأَدْنَى الْأَرْضِ : أَي أَقْرَبُهَا ، وَهِيَ مِنَ الدُّنَى ، أَي الْقَرَبِ (3) .  
وَقَدْ عَرَفَهَا امْرُؤُ الْقَيْسِ فِي قَوْلِهِ :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرُعَاتٍ وَأَهْلُهَا  
بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارَهَا نَظْرًا عَالٍ (4) .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : " فَإِنَّ كَانَتِ الْوَاقِعَةُ فِي أَدْرُعَاتٍ ، فَهِيَ أَدْنَى الْأَرْضِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَكَّةَ كَمَا ذَكَرَ امْرُؤُ الْقَيْسِ ، وَإِنْ كَانَتِ بِالْجَزِيرَةِ فَهِيَ أَدْنَى بِالنَّظَرِ إِلَى أَرْضِ كَسْرَى ، فَإِنْ كَانَتِ بِالْأُرْدُنِّ فَهِيَ أَدْنَى بِالنَّظَرِ إِلَى أَرْضِ الرُّومِ " (5) .

وَقَدْ جَاءَ مَفْرَدًا مَذْكَرًا أَيْضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) (6) . فَأَنْكَرَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ) وَهُوَ مَفْرَدًا مَذْكَرًا ، وَاعْتَبَرَ أَبُو حَيَّانَ : " أَنْكَرَ : أَفْعَلٌ إِنْ بُنِيَ مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ ، وَاعْتَبَرَ هَذَا كَقَوْلِ الْعَرَبِ : "أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ" (7) وَبِنَاوِهِ مِنْ ذَلِكَ شَاذٌ " (8) . وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ مَطَابِقًا وَغَيْرَ مَطَابِقًا لَمَّا قَبْلَهُ ، فَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ غَيْرَ مَطَابِقٍ فِي الْمَفْرَدِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ) (9) .

(1) انظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 116 .

(2) الكشف ، للزمخشري : 213/3 .

(3) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 162/7 .

(4) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 105 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 162/7 .

(6) سورة لقمان 19/31 .

(7) مجمع الأمثال ، للميداني : 525/1 .

(8) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 189/7 .

(9) سورة البقرة 96/2 .

فأحرص على وزن (أفعل) وهي مفردة ولم تطابق ما قبلها ، ولو تطابق لقال أحرص  
الناس أو أحرصى الناس ، ومن ذلك : الهِنْدَانُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ ،  
وهِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ (1) .

فوردت أفعل التفضيل مفرداً مضافاً إلى معرفة ، وأجاز سيبويه الإفراد ومثّل بقوله :  
"هو أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ ، وَأَجْمَلُهُ وَأَكْرَمُ بَنِيهِ وَأَنْبَلُهُ" (2) . فأحسن وأجمل وأكرم وأنبل ،  
أسماء تفضيل على وزن (أفعل) جاءت على صيغة المفرد .

ووردت أفعل التفضيل مفرداً مؤنثاً في القرآن الكريم ، في ستة مواضع ، نحو قوله  
تعالى : (قَالَتْ أُنثَىٰ ۖ إِنَّهَا مُنْتَهَىٰ الْأُنثَىٰ ۚ وَلَئِنَّ أَوْلَادَهُمْ لِلْآخِرَةِ لَأَضْرَبُ لَكَ الْغُرُوبُ) (3) . حيث جاءت أخرى على وزن فُعلى بمعنى  
آخرة مؤنثة آخر فمقابل أول لا مؤنث له ، آخر بمعنى غير لقوله تعالى : (وَوَزُو  
أُخْرَىٰ) (4) (5) .

فقوله (أُخْرَى) مؤنثة (أخر) وهي مفرد وجمعها (أخر) وجاءت في قوله تعالى : (وَأُخْرُ  
مُنْسَابِهَاتٍ) (6) . وجاءت أخرى ممنوعة من الصرف لألف التانيث .

كما وردت أيضاً جمع تكسير مذكر مضافة إلى معرفة في موضعين ، وهما كما في  
قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَّجْرُمِيهَا) (7) . وقوله تعالى :  
(وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِرَأْسِنَا أَسَافِي الرُّؤْيَى) (8) فقوله (أكابر وأرادل)  
جمع تكسير لأكبر وأرذل وهما أسماء تفضيل أضيفا إلى معرفة وهما مجردا من الألف  
واللام .

(1) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 417 ، وشرح قطر الندى ، لابن هشام ، ص 307 ،  
والبحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 312/1 .

(2) الكتاب ، لسيبويه : 80/1 .

(3) سورة الأعراف 37/7-39 .

(4) سورة الإسراء 15/17 .

(5) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 296/4 .

(6) سورة آل عمران 7/3 .

(7) سورة الأنعام 123/6 .

(8) سورة هود 27/11 .

فصيغة أفعل التفضيل المضافة إلى معرفة في القرآن الكريم وجبت فيها المطابقة وعدمها ، فوردت مفرداً غير مطابقاً كما في قوله تعالى : **(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ ..)** (1).

ومن استعمله مطابقاً ، كما في قوله تعالى : **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُوبِيهَا ..)** (2) . وهذا على صيغة الجمع .

فترد أفعل التفضيل في هذا الجانب مفرداً (مذكراً ومؤنثاً) ، ولم ترد مثى ، كما ترد جمع تكسير مذكر ، ولم ترد جمع تكسير مؤنث ، ولم ترد أيضاً جمع تصحيح كما تبين سابقاً .

#### ثانياً : في المعلقات السبع :

وردت صيغة (أفعل التفضيل) في المعلقات السبع ، مضافة إلى معرفة ، في ثمانية مواضع على النحو التالي :

فترد مفرداً مذكراً في ستة مواضع ، نحو قول الحارث بن حلزة :

**مَلِكٌ مُقْسِطٌ وَأَكْمَلُ مَنْ يَمُنْ شَيْءٍ وَمَنْ دُونَ مَالِدِيهِ النَّشَاءُ** (3)

فاسم التفضيل (أكمل) جاء مضافاً إلى معرفة وهو مجرد من أل ، والمقصود أكمل وأفضل ماش على الأرض ، أي أفضل الناس وأكملهم عقلاً ورأياً ويروى هذا البيت بروايات أخرى (4) .

وقد جاء في هذا البيت مطابقاً لموصوفه إفراداً وتذكيراً وهو قوله (ملك) .

فورد مطابقاً في الشعر وغير مطابقاً ، والشائع في الاستعمال هو عدم المطابقة (5) .

ومن النحاة من يرى عدم وجوب مطابقة اسم التفضيل لما قبله ، ورد عليه بقوله تعالى : **(إِنَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَن كَفُرُوا بِهِمْ فَأَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْغُلَامَ الَّذِي شَاءُوا)** (6) . وقوله أيضاً : **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ**

(1) سورة البقرة 96/2 .

(2) سورة الأنعام 123/6 .

(3) البيت للحارث بن حلزة ، وهو من بحر الرمل ، انظر : ديوانه ، ص 49 .

(4) روي هذا البيت بروايات : " أكرم من يمشي " ، و " أفضل من يمشي " ، انظر : شرح القصائد السبع ،

لابن الأنباري ، ص 492 ، وشرح القصائد السبع ، للزوزني ، ص 206 .

(5) انظر : حاشية الصبان على شرح الأسموني : 49/3 .

(6) سورة هود 27/11 .



**أَكَابِرٌ مَجْرُومِيهَا** .. (1) . حيث طابق في صيغة الجمع لما قبله في قوله (أرادل وأكابر) ولم يقل (أرذل وأكبر) (2) .

وقد اجتمع الاستعمالان ، المطابقة وعدمها في قول الرسول "صلى الله عليه وسلم " (الآ أَخْبِرْكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمُوْطِئُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ) (3) .

وورد اسم التفضيل مضافاً إلى معرفة في القوائد السبع مفرداً مؤنثاً ، في موضع واحد ، وهو قول زهير بن أبي سلمى :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ تَحْمَلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثِمٍ (4)

فجاء بالعلياء على وزن (فعلَاء) وهي مؤنثة (أعلى) على وزن (أفعل) مقرونة بالألف واللام ، والعلياء : ما ارتفع من الأرض ، وجرثم : ماء من مياه بني أسد (5) .

أما ورود اسم التفضيل في صيغة المثني في القوائد السبع مضافاً إلى معرفة فلم يقع . وورد جمع تكسير مؤنث في موضع واحد ، وهو قول امرئ القيس :

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعَلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مِثْنِي وَمُرْسَلٍ (6)

فقوله (العلا) جمع تكسير مؤنث ، ومفرده (العليا) على وزن (فعلى) ، مقترنة بأل ، وهي مؤنثة (أعلى) ، وهي من العلو والارتفاع ، وجاء في قوله تعالى : (تَنْزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءَاتِ الْعَلَى) (7) .

فالعلا جمع تكسير مؤنث على وزن (فعل) مقترنة بأل ، نحو : (الكُبرُ والصُّغْرُ) وقد جاء مطابقاً في هذا الموضع .

فصيغة أفعل التفضيل في المعلقات السبع وردت مفرداً مذكراً ومؤنثاً ، ووردت جمع تكسير مؤنث ، أما في صيغتي المثني وجمع التصحيح فلم ترد .

(1) سورة الأنعام 123/6 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص307 ، وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص 418 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(3) صحيح مسلم : 1080/4 .

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص103 .

(5) انظر : شرح القوائد السبع ، لابن الأنباري ، ص245 ، وشرح القوائد السبع ، للزوزني ، ص138 .

(6) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص566 .

(7) سورة طه 4/20 .

وفيما يلي جدولاً يبيِّن عدد ورودها مضافة إلى نكرة ومعرفة في القرآن الكريم والمعلقات السبع .

أولاً : المضافة إلى نكرة :

2- المعلقات السبع	
تعدد	الصيغة
10	أفعل التفضيل مفرد مذكر

1- القرآن الكريم	
العدد	الصيغة
16	أفعل التفضيل مفرد مذكر

ثانياً : المضافة إلى معرفة :

2- المعلقات السبع	
تعدد	الصيغة
6	أفعل التفضيل مفرد مذكر
1	أفعل التفضيل مفرد مؤنث
-	أفعل التفضيل جمع تكسير مذكر
1	أفعل التفضيل جمع تكسير مؤنث

1- القرآن الكريم	
العدد	الصيغة
129	أفعل التفضيل مفرد مذكر
6	أفعل التفضيل مفرد مؤنث
2	أفعل التفضيل جمع تكسير مذكر
-	أفعل التفضيل جمع تكسير مؤنث

وقوع أفعل التفضيل خبراً عن (مَنْ) الاستفهامية :

وردت صيغة أفعل التفضيل خبراً عن (مَنْ) الاستفهامية في القرآن الكريم في ستة وعشرين موضعاً ، نحو قوله تعالى : ( **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا** ) (1) .

قال أبو البقاء : " (مَنْ) استفهام في معنى النفي ، وهو رفع بالابتداء ، وأظلم خيره ، والمعنى : لا أحد أظلم " (2) .  
 وذهب أبو حيَّان إلى ما ذكره أبو البقاء ، واعتبر أنَّ (أظلم) أفعل تفضيل ، وهو خير عن (مَنْ) ، وذكر أنه لا يراد بالاستفهام هنا حقيقته ، وإنما هو بمعنى النفي (3) .

(1) سورة البقرة 114/2 .

(2) إملاء ما مَنْ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 59/1 .

(3) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي : 357/1 .

فهذا الموضع وغيره من المواضع الأخرى التي تقع خبراً عن (مَنْ) الاستفهامية هي أفعال تفضيل ، ويراد بالاستفهام فيها معنى النفي .  
أما في المعلمات السبع فلم يقع ذلك .

تقديم المفضل عليه على التمييز :

وورد ذلك في القرآن الكريم في أربعة عشر موضعاً ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً) (1) .

فقدم المفضل عليه على التمييز ، وهو قوله (صِبْغَةً) ، وأحسن أفعال تفضيل ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (هُؤُلَاءِ أُوْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً) (2) .  
أما في المعلمات السبع فلم يرد هذا النوع .

تقديم التمييز على المفضل عليه :

ورد هذا النوع في القرآن الكريم في أربعة مواضع ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا) (3) .

وهذا عكس الموضع السابق ، حيث قَدِّمَ التمييز على المفضل عليه ، ومنه قوله تعالى :  
(أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا) (4) .

فقوله (أحسن) و(أعظم) اسما تفضيل على وزن أفعال ، فقدم التمييز على المفضل عليه في هاتين الآيتين .

ولم يرد ذلك في المعلمات السبع .

وفيما يلي جدولاً يبين عدد ورودها كما سبق في القرآن الكريم على النحو التالي :

العدد	الصيغة
26	وقوع أفعال التفضيل خبراً عن (مَنْ) الاستفهامية
14	مواضع تقديم المفضل عليه على التمييز
4	مواضع تقديم التمييز على المفضل عليه

(1) سورة البقرة 2/138 .

(2) سورة النساء 4/51 .

(3) سورة فصلت 41/33 .

(4) سورة الحديد 57/10 .

5- التفضيل بكلمتي خير وشر :

أولاً : في القرآن الكريم :

وردت كلمتا (خير وشر) للتفضيل في القرآن الكريم مجردتين من أل والإضافة ووردت (شر) مقترنة بها ، كما تردان مضافة إلى معرفة ، ومضافة إلى نكرة ، ووردتا أيضاً وقد حذفت (من) الجارة للمفضل عليه بعدهما .

1- المجردة من أل والإضافة :

وردت كلمة (خير) مجردة من أل والإضافة في القرآن الكريم ، في خمسة وستين موضعاً ، كما في قوله تعالى : **(ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ)** (1) .

ذكر أبو حيان أن : " (خير) أفعل تفضيل ، أي من التطفيف والبخس والإفساد ، لأن خيرية هذه لكم عاجلة جداً ، منقضية عن قريب منكم " (2) .

فجاءت (خير) أفعل تفضيل مجردة من أل والإضافة ، وهي على غير القياس وقد حذفت الهمزة من أولها ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : **(وَلَا جُرُ الْأَخِرَةَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا...)** (3) .

واعتبر النحاة أن سبب حذف الهمزة ، لكثرة الاستعمال ، نحو : مُحَمَّدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحْمَدَ وَشَرٌّ مِنْهُ ، ولوزن الفعل ، وقد كثر الحذف في التفضيل وندر في التعجب (4) . فخير استعملت شذوذاً في التفضيل ، وكثر حذف الهمزة من أولها ، وهي مجردة من الألف واللام ، فلا يقال : الأخير ، كما يقال : الأفضل والأحسن ، ولا يقال : الخيري ، كما يقال : الفضلي والحسني ، ولا الخيرون ، كما يقال : الأفضلون ، فعلى ذلك اعتبرت على غير الوزن ، فحذفت الهمزة من أولها (5) .

(1) سورة الأعراف 85/7 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 337/4 .

(3) سورة يوسف 57/12 .

(4) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وجمع

الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .

(5) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2320/5 .

فوردت (خير) أفعل تفضيل في القرآن الكريم مجردة من أل والإضافة ، ولم ترد مقترنة بأل مثل : الأعلى والأكبر ، وجاءت مفرداً مذكراً ، ولم تقع مثني مثل : الأوليان والحسنين ، ولم ترد جمعاً مثل : الأولون والأعلون وأكابر .  
 أما كلمة (شر) فوردت في القرآن الكريم مجردة من أل والإضافة ، في موضعين ، نحو قوله تعالى : ( **هَلْ أَنْبَأَكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ** .. )<sup>(1)</sup> ، وقوله تعالى : ( **أَفَأَنْبَأَكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ** .. )<sup>(2)</sup> .

فوردت (شر) في هاذين الموضعين اسمان للتفضيل ، وقد جُردا من أل والإضافة .  
 2- المقترنة بأل :

وردت (شر) مقترنة بأل في موضع واحد في القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى : ( **سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرِ** )<sup>(3)</sup> .

جاءت (شر) مقرونة بالألف واللام ، ويراد بها التفضيل ، وهي بذلك على الأصل بالهمزة ، وورودها مقرونة بأل ، خلافاً لأبي حيان في قوله : " ولا تدخل عليها (أل) " <sup>(4)</sup> وقُرئت (الأشر) بالرفع <sup>(5)</sup> . وفي قراءة لأبي قلابة : " بفتح الشين ، وتشديد الراء " <sup>(6)</sup> وسيأتي الحديث عن ذلك في باب القراءات بالتفصيل .  
 وترد (شر) على الأصل بالهمزة مجردة من أل في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ( **بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشْرٌ** )<sup>(7)</sup> .

حيث وردت (شر) بالهمزة ، وهي أفعل من الشر ، واعتبر هذا شاذ <sup>(8)</sup> . وذكر ابن الأنباري أن العرب تتكلم بالهمزة نحو : هو أخير وأشر ، وما أخيره وما أشره ،

(1) سورة المائدة 60/5 .

(2) سورة الحج 72/22 .

(3) سورة القمر 26/54 .

(4) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2320/5 .

(5) انظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 147 .

(6) المرجع السابق ، ص 148 .

(7) سورة القمر 25/54 .

(8) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 250/2 .

وهذا هو الأصل عندهم ؛ ولكن حذفت الهمزة منهما لكثرة الاستعمال في الكلام (1) ، ولا يقال : الشَّرَى ، كما يقال : الفضلى على وزن فُعلى مؤنثاً (2) .  
 فوردت (شر) أفعل تفضيل في القرآن الكريم مجردة من أل والإضافة ، ومقترنة بأل أيضاً ، كما ترد على الأصل بالهمزة ، وبدونها كذلك ، وترد كـ (خير) مفرداً مذكراً ، ولم تقع مثنى ولا جمع ، أما (خير) فلم تقع مقترنة بأل في القرآن الكريم .

### 3- المضافة إلى معرفة:

وردت كلمة (خير) في القرآن الكريم مضافة إلى معرفة ، في اثنين وعشرين موضعاً ، نحو قوله تعالى : **(وَتَزَوَّجُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى)** (3) .  
 حيث وردت (خير) في هذا الآية ، أفعل تفضيل مضافة إلى معرفة ، وهو قوله (الزاد) ، وقد حذفت الهمزة من أولها ، وغلب ذلك في التفضيل (4) .  
 وذكر أبو حيان أن : " زاد التقوى ، خيرهما لبقاء نفعه ودوام ثوابه " (5) .  
 فاستعمل كلمة (خير) لبيان أفضلية الزاد ، وهو زاد التقوى ، كما جاء في الآية الكريمة .  
 ومن وروده أيضاً مضافاً إلى معرفة ، كما في قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ)** (6) .  
 فوردت (خير) أفعل تفضيل ، مضافة إلى معرفة ، وهو قوله (البريه) ، وقُرئت بالجمع (خيار البريه) (7) .  
 أما كلمة (شر) فوردت مضافة إلى معرفة في ثلاثة مواضع ، نحو قوله تعالى : **(إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضَّمُّ الضُّمُّ الْبُكْمُ)** (8) .

(1) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 491/2 .

(2) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2320/5 .

(3) سورة البقرة 197/2 .

(4) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 133 .

(5) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 93/2 .

(6) سورة البينة 7/98 .

(7) انظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 177 ، والكشاف ، للزمخشري : 275/4 ، والبحر

المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 499/8 .

(8) سورة الأنفال 22/8 .

فقوله (شر) اسم تفضيل مضافة إلى معرفة وهو قوله (الدواب) ، وهي مجردة من أل ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (أُولَئِكَ دُمُّ شَرِّ الْبَرِيَّةِ) (1) .

#### 4- المضافة إلى نكرة :

وردت كلمة (خير) في القرآن الكريم ، مضافة إلى نكرة في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ..) (2) .

جاءت (خير) أفعل تفضيل ، مضافة إلى نكرة ، وهو قوله (أُمَّة) ، وهي مجردة من الألف واللام ، وجاءت مفرداً مذكراً وبدون همزة على غير الأصل (3) . وذكر أبو حيان المعنى : " أن الأمم إذا فضلوا أمة أمة ، كانت هذه الأمة خيراً ، وحكم عليها بأنهم خير أمة ، ولم يبين جهة الخيرية في اللفظ ، وهي سبقهم إلى الإيمان برسول الله " صلى الله عليه وسلم " ودارهم إلى نصرته ، ونقلهم عنه علم الشريعة وافتتاحهم البلاد " (4) .

فالخيرية لهذه الأمة في تفضيلها على الأمم الأخرى ، ومن هنا استعمل (خير) في هذا الموضع أسلوب تفضيل .

أما كلمة (شر) فوردت مضافة إلى نكرة في القرآن الكريم في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : (هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَا يَبْرِ) (5) .

فاسم التفضيل (شر) جاء مضافاً إلى نكرة وهو قوله (مآب) ، وقد حذفت الهمزة من أوَّلِهِ ، وهو مجرداً من أل ، وقوله : مآب ، أي مرجع ومصير ، وهي نكرة أضيف إليها اسم التفضيل (شر) الذي يبين أفضلية المكان الذي سيرجع إليه هؤلاء الطغاة ، وهو شر المرجع والمأوى الذي يليق بهم (6) .

(1) سورة البينة 6/98 .

(2) سورة آل عمران 110/3 .

(3) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 28/3 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 29/3 .

(5) سورة ص 55/38 .

(6) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 405/7 .

مما سبق تبين أنّ كلمتي (خير وشر) في القرآن الكريم ، أسماء تفضيل مضافة إلى نكرة وإلى معرفة ، ومجردة من أل والإضافة ، ومقترنة بها ، كما وردت مبدوءة بالهمزة على الأصل ، ووردت بدونها .

#### 5- حَذْف (مِنْ) الْجَارَةِ لِلْمُفْضَلِ عَلَيْهِ :

كلمتا (خير وشر) اسمان للتفضيل في القرآن الكريم ، وقد حذفت (مِنْ) الجارّة للمفضل عليه بعدهما في ثمان وستين موضعاً على النحو التالي :

فوردت (خير) في أربعة وستين موضعاً ، نحو قوله تعالى : **(أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ)** (1) .

قال أبو حيّان : " وحذفت (مِنْ) ومعمولها بعد قوله (خير) لما ذكرناه في قوله ، هو أدنى من وقوع أفعال التفضيل خبراً ، وتقديره : منه ، أي من الذي هو أدنى " (2) .

فجاء اسم التفضيل (خير) وقد حذفت (مِنْ) ومعمولها بعده ، ومن ذلك أيضاً ، قوله تعالى : **(فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ)** (3) .

ومنه قوله تعالى : **(وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا ۚ)** (4) .

فوردت (خير) في هذه المواضع (أفعال تفضيل) ، وقد حذفت (مِنْ) الجارّة للمفضل عليه ومعمولها بعدها .

أما كلمة (شر) فوردت في أربعة مواضع ، نحو قوله تعالى : **(أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ)** (5) ، وقوله تعالى : **(قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا ۚ)** (6) ، وفي

موضع آخر : **(فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَعَفُ جُنْدًا)** (7) .

(1) سورة البقرة 61/2 .

(2) البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي : 234/1 .

(3) سورة البقرة 184/2 .

(4) سورة يوسف 109/12 .

(5) سورة المائدة 60/5 .

(6) سورة يوسف 77/12 .

(7) سورة مريم 75/19 .



جاء اسم التفضيل (شر) في هذه الآيات ، وقد حذفت (من) الجارة ، للمفضل عليه ومعمولها بعده .

فخير وشر وردا اسمان للتفضيل ، وقد حذفت (من) الجارة للمفضل عليه بعدهما ، كما يردان في هذا الجانب مفرداً مذكراً ، ولم يردا مثني ولا جمعاً ، وهما مجرداً من الأنف واللام ، ووردا فيه بدون همزة ، أي على غير وزن (أفعل).  
ثانياً : في المعلقات السبع :

كلمتا (خير وشر) اسمان للتفضيل في المعلقات السبع ، ووردت (خير) مقترنة بأل وبدونها ، كما وردت مضافة إلى نكرة ، أمّا (شر) فوردت مجردة من أل ، ومضافة إلى نكرة أيضاً على النحو التالي :

#### 1- المجردة من أل :

وردت (خير) مجردة من أل في المعلقات السبع في موضعين ، كما في قول طرفة بن العبد :

وَأَيَّاسِي مِنْ كُلِّ خَيْرٍ طَلَبْتُهُ      كَأَنَا وَضَعْنَاهُ إِلَى رَمْسٍ (1) مُلْحَدٍ (2)

جاءت (خير) أفعل تفضيل على غير الأصل ، محذوفة الهمزة ، وهي مجرة من أل مفرداً مذكراً .

أمّا (شر) فوردت مجردة من أل في موضع واحد ، وهو قول لبيد بن ربيعة :

فَاقْطَعْ لِبَانَةَ (3) مَنْ تَعَرَّضَ وَصَلُهُ      وَلَشَرُّ وَاصِلِ خَلَّةٍ صَرَّامُهَا (4)

فقوله (شر) أفعل تفضيل ، وهي مجردة من أل ، وحذفت الهمزة من أولها ، وهي في هذا الموضع مضافة إلى نكرة ، كما في قوله تعالى : (هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَا يَبْرِ) (5) وقد جاء فيه روايات أخرى (6) .

(1) رمس ، ومعناه : قبر وأصله الدفن ، انظر : اللسان (رمس) : 101/6 .

(2) البيت لطرفة بن العبد ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 35 .

(3) لبانة ، ومعناها : الحاجة أو (من غير فاقحة) ، انظر : اللسان (لبن) : 372/13 .

(4) البيت لبيد بن ربيعة ، وهو من بحر الكامل ، انظر : ديوانه ، ص 167 ، دار صادر ، بيروت .

(5) سورة ص 55/38 .

(6) روي برواية ثانية وهي : (ولخير واصل) ، انظر : شرح القصائد السبع ، لابن الأنباري ، ص 537 ،

وشرح القصائد السبع ، للزوزني ، ص 227 .

## 2- المقترنة بأل :

وردت (خير) مقترنة بأل في المعلقات السبع ، في موضعين كما في قول عمرو بن كلثوم :

وَرِثْتُ مَهْلَهًا وَالْخَيْرَ مِنْهُمْ      زُهَيْرًا نِعْمَ ذُخْرٍ الذَّاهِرِينَ<sup>(1)</sup>

حيث قُتِرَ بـ (أفعل) آخر عارياً من اللام يتعلق به (منه) والتقدير : (والخير خيراً منهم) ، فجاءت (خير) مقترنة بأل ومقدرة بخير مجردة من أل يتعلّق به (من) ، ولا مانع من اجتماع الإضافة ، ومن التفضيلية ، إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه<sup>(2)</sup> . وهذا كما جاء في قول الأعشى :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى      وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ<sup>(3)</sup>

الأصل فيه : (ولست بالأكثر أكثر منهم) فهو متعلق بمحذوف مجرد عن الألف واللام ، وإن اعتبر البعض أن (من) فيه ليست تفضيلية ، بل للتبعيض ، أي : لست من بينهم بالأكثر حصى<sup>(4)</sup> .

أما (شر) فلم تقع في المعلقات السبع مقترنة بأل .

## 3- المضافة إلى نكرة :

وردت (خير) في المعلقات السبع مضافة إلى نكرة ، في موضع واحد ، وهو قول زهير بن أبي سلمى :

فَأَصْبَحْتُهَا مِنْهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ      بَعِيدَيْنِ فِيهَا مِنْ عُقُوقِي وَمَأْتِمِ<sup>(5)</sup>

جاءت (خير) أفعل تفضيل مضافة إلى نكرة ، وهو قوله (موطن) ، وقد جرد من أل ، وهو مفرداً مذكراً ، وورد على غير الأصل بدون همزة .

(1) البيت لعمرو بن كلثوم ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص 81 .

(2) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 215/2 .

(3) البيت للأعشى ، وهو من بحر السريع ، انظر : ديوانه ، ص 193 .

(4) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 215/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسي : 5/

2320 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 106 .

أما (شر) فوردت في موضع واحد أيضاً ، وهو قول لبيد بن ربيعة :  
فَاقْطَعْ لِبَانَةَ مَنْ تَعَرَّضَ وَصَلَّهُ      وَكَشَّرْتُ وَأَصِلُ خُلَّةً صَرَامُهَاً<sup>(1)</sup>

وردت (شر) مضافة إلى نكرة ، وهو قوله (واصل) وقد جردت من أل ، كما أتت مفرداً مذكراً ، وبدون همزة على غير القياس ، ومن ذلك كما جاء في قوله تعالى :  
(هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَا يَمْيِرُ)<sup>(2)</sup> وقد سبق الحديث عن هذا البيت في موضع (شر) المجردة من أل في المعلقات السبع .

أما كلمتا (خير وشر) المراد بهما التفضيل ، فلم تقعا مضافتين إلى معرفة في المعلقات السبع .

مما سبق تبين أن (خير وشر) ورد كل منهما اسماً للتفضيل مفرداً مذكراً ، ولم يردا مثني ولا جمعاً ولا مؤنثاً كما جاء في القرآن الكريم أيضاً مفرداً مذكراً كذلك ، وقد وردا في المعلقات على غير الأصل ، أي : بدون همزة ، أما في القرآن الكريم ، فيرد بالهمزة على الأصل كما في (أشِر) ، وورد في القرآن الكريم مضافاً إلى معرفة ومقترناً بأل ، أما في المعلقات السبع فلم يردا مضافين إلى معرفة ، كما أن (شر) لم تقع في المعلقات السبع مقترنة بأل كما ورد في القرآن الكريم .  
وفيما يلي جدولاً يبين إحصائية ورودها على النحو السابق .

أولاً : القرآن الكريم :

العدد	الصيغة	العدد	الصيغة
2	كلمة شر مجردة من أل	65	كلمة خير مجردة من أل
1	كلمة شر مقترنة بأل	-	كلمة خير مقترنة بأل
3	كلمة شر مضافة إلى معرفة	22	كلمة خير مضافة إلى معرفة
1	كلمة شر مضافة إلى نكرة	1	كلمة خير مضافة إلى نكرة
4	كلمة شر وقد حذف "من" بعدها	64	كلمة خير وقد حذف "من" بعدها
2	كلمة شر مبدوءة بالهمزة	-	كلمة خير مبدوءة بالهمزة

(1) البيت للبيد بين ربيعة ، وهو من بحر الكامل ، انظر : ديوانه ، ص 167 .

(2) سورة ص 38/55 .

ثانياً : المعلقات السبع :

العدد	الصيغة
1	كلمة شر مجردة من أل
-	كلمة شر مقترنة بأل
1	كلمة شر مضافة إلى نكرة

العدد	الصيغة
2	كلمة خير مجردة من أل
2	كلمة خير مقترنة بأل
1	كلمة خير مضافة إلى نكرة

## صيغة أفعال والقراءات القرآنية (دراسة تطبيقية)

وتشتمل على :

- 1- قراءات صيغة أفعال المجردة من أل والإضافة
- 2- قراءات صيغة أفعال المقترنة بأل
- 3- قراءات صيغة أفعال المضافة إلى معرفة
- 4- قراءات صيغة أفعال المضافة إلى نكرة
- 5- قراءات صيغتي خير وشر

## صيغة أفعال والقراءات القرآنية

وردت صيغة أفعال التفضيل في القرآن الكريم بقراءات مختلفة ، في سبعة عشر موضعاً على النحو التالي :

ترد مجردة من أل والإضافة في ثلاثة مواضع ، ووردت مقترنة بأل في موضعين ، كما وترد مضافة إلى معرفة في عشرة مواضع ، ووردت مضافة إلى نكرة في موضعين ، أما صيغة التعجب فتزد في موضع واحد .  
وفيما يلي جدولاً يبين أوجه القراءات الواردة في هذا الجانب .

### 1- المجردة من أل والإضافة :

وترد في ثلاثة مواضع كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
البقرة 2/219	أكْبَرُ	أكْبَرُ	أكْثَرُ بالثاء
النساء 4/153	أكْبَرُ	أكْبَرُ	أكْثَرُ بالثاء
الحشر 59/14	شَتَّى	شَتَّى	أَشَّتْ
			شَتَّى بالتوین

### 2- المقترنة بأل :

وردت في موضعين كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
طه 20/135	السَّوِيَّ	السَّوِيَّ	السَّوِيَّ
			السَّوِيَّ
			السَّوِيَّ
			السَّوِيَّ
			السَّوِيَّ
الحديد 57/16	الأمْدُ	الأمْدُ	الأمْدُ بالتشديد

### 3- المضافة إلى معرفة :

وردت في عشرة مواضع كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
آل عمران 164/3	أَنْفُسِهِمْ	أَنْفُسِهِمْ	أَنْفُسِهِمْ بفتح الفاء
التوبة 17/9	أَنْفُسِهِمْ	أَنْفُسِهِمْ	أَنْفُسِهِمْ بفتح الفاء
التوبة 128/9	أَنْفُسِكُمْ	أَنْفُسِكُمْ	أَنْفُسِكُمْ بفتح الفاء
المائدة 114/5	أَوْلَانَا	أَوْلَانَا	أَوْلَانَا
المائدة 114/5	آخِرِنَا	آخِرِنَا	أُخْرَانَا
الأنعام 123/6	أَكَابِرَ	أَكَابِرَ	أَكْبَرَ مفردة
			أَكْثَرَ مفردة بالثاء
طه 85/20	أَضَلَّهُمْ	أَضَلَّهُمْ	أَضَلُّهُمْ بضم اللام
الروم 3/30	أَذْنَى	أَذْنَى	أَذَانِي بالجمع
فاطر 8/35	سُوءٌ	سُوءٌ	سُوءٌ بالنصب
			أَسْوَأُ
التين 5/95	أَسْفَلَ سَافِلِينَ	أَسْفَلَ سَافِلِينَ	أَسْفَلَ السَّافِلِينَ معرفة

### 4- المضافة إلى نكرة :

وردت في موضعين كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
يوسف 64/12	خَيْرٌ حَافِظًا	خَيْرٌ حَافِظًا	خَيْرٌ حَافِظٍ
			خَيْرٌ الحَافِظِينَ
			خَيْرٌ حَفِظًا
التين 5/95	أَسْفَلَ سَافِلِينَ	أَسْفَلَ سَافِلِينَ	أَسْفَلَ السَّافِلِينَ معرفة
			أَسْفَلَ سَافِلِينَ نكرة

أمّا فعل التعجب فوردت فيها قراءة واحدة كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
الإنفطار 6/82	ماغرَكَ	ما غرَكَ	ما أغرَكَ بالهمزة

#### مواضع قراءات خير وشر

وردت كلمة (خير وشر) للتفضيل في القرآن الكريم بقراءات مختلفة ، في أربعة مواضع على النحو التالي :

ترد (خير) مضافة إلى نكرة في موضع واحد من القراءات كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
يوسف 64/12	خَيْرٌ حَافِظًا	خَيْرٌ حَافِظًا	خَيْرٌ حَافِظٍ
			خَيْرُ الحَافِظِينَ
			خَيْرٌ حَفِظًا

وترد (خير) مضافة إلى معرفة في موضع واحد أيضاً من القراءات كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
البينة 25/54	خَيْرُ البرِيَّةِ	خَيْرُ البرِيَّةِ	خِيَارُ البرِيَّةِ بالجمع

وقد وردت (شر) مبدوءة بالهمزة في موضع واحد من القراءات كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
القمر 25/54	أَشْرٌ	أَشْرٌ	أَشْرٌ بضم الشين
			أَشْرٌ بتشديد الراء



وتُرد (شر) مقترنةً بأل ومبدوءةً بالهمزة في موضعٍ واحدٍ من القراءات كما في الجدول التالي :

السورة	الموضع	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى واردة
القمر 26/54	الأشْرُ	الأشْرُ	الأشْرُ بفتح الشين وتشديد الراء
			الأشْرُ بضم الشين

## الفصل الثالث

### صيغة أفعال التعجب

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدراسة النحوية ، وتشتمل على :

1- صيغة "ما أفعله و أفعل به" !

2- عمل أفعال التعجب

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية ، وتشتمل على :

صيغ أفعال التعجب

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ، وتشتمل على :

1- القرآن الكريم .

2- التعليقات السبع .

## المبحث الأول (دراسة نحوية)

وتشتمل على : 1- صيغة "ما أفعله وأفعلُ به" !

2- عمل أفعل التعجب .

## 1- صيغة "ما أفعله و أفعل به" !

يقوم التعجب على هاتين الصيغتين ، وهما (ما أفعله و أفعل به) ، وهناك ألفاظ أخرى وردت في التعجب، وهي ليس في هذا المقام ، أما المقصود هو صيغتي (ما أفعله و أفعل به) ، أي ما جاء على وزن (أفعل) التي وردت في اسم التفضيل ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي ، وفيما يلي ما أورده النحاة في ذلك .

ذكر ابن هشام أن : "المبؤب له في النحو صيغتان : ما أفعل زيدا ، وأفعل به"<sup>(1)</sup>، وعند أبي البقاء العكبري أن : "اللفظ المصوغ له بحق الأصل : (ما أفعله!) ، فأما (أفعل به!) فمعدول عن أصله"<sup>(2)</sup>.

وعرف ابن فارس التعجب بقوله : "تفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف ، كقولك : ما أحسن زيدا!"<sup>(3)</sup>.

وعرفه أبو البقاء بقوله : "هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره ، المجهول سببه"<sup>(4)</sup>.

وذكر بعض النحاة أن : "فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب بهاتين ، الصيغتين"<sup>(5)</sup>.

ويؤخذ من أقوال النحاة أن هاتين الصيغتين ، وضعتا لإنشاء التعجب على الأصل ، وهما المبؤب لهما في النحو كما يرى بعضهم ، وفيما يلي بيان كل من الصيغتين على النحو الآتي :

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 348 .

(2) اللباب في عل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري : 196/1 ، وشرح ابن عقيل : 147/3 .

(3) الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، ص 188 .

(4) اللباب في عل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري : 196/1 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 7/142 .

(5) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 307/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2065/4 ، وشرح اللمع في النحو ، للقاسم بن محمد الضرير ، ص 178 ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1/1420 هـ .

أولاً : صيغة "ما أفعله !" :

اعتبرَ هذا اللفظ هو المصوغ له بحق في أسلوب التعجب ، كما أورده كثير من النحاة ، فهو مصوغ على وزن (أفعل) دخلت عليه (ما) التعجبية، نحو : (ما أحسن زيداً ، أو ما أحسنه).

وقد تأتي (ما) بمنزلة (شيء) ، وهذا ما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، أنه : "بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبد الله" (1).

واعتبر سيبويه أن : "هذا تمثيل ، ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدّم عبد الله وتؤخر (ما) ، ومثّل بـ (ما أحسنَ عبد الله) (2). وهذا ما عليه جمهور البصريين (3).

فاعتبرت (شيء) متبداً ، و (أحسن) خبره ، و (عبد الله) مفعول به ، وفي (أحسن) ضمير يعود إلى المبتدأ .

ويرى بعض النحاة أن : "ما استفهامية ، دخلها معنى التعجب" (4). وجاء في القرآن الكريم مثل هذه الصيغة في قوله تعالى : (قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ) (5).

ذكر الزمخشري أن : "ما أكفره : تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله ، ولا ترى أسلوباً أغلظ منه ، ولا أخشن مسأ ، ولا أدلّ على سخط" (6). وأورد أبو حيان أنه : "قيل (ما) استفهام توقيف ، أي : أي شيء أكفره ، أي جعله كافراً ، بمعنى : لا شيء يسوغ له أن يكفر" (7).

وقد أورد النحاة في (ما) الداخلة على (أفعل) الدالة على التعجب ، ثلاثة أقوال (8) :

(1) انظر : رأي الخليل في الكتاب ، لسيبويه : 72/1 ، والمساعد ، لابن مالك : 148/2 ، وشرح اللمع في النحو ، للقاسم بن محمد الضير ، ص 178 .

(2) الكتاب ، لسيبويه : 72/1 .

(3) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2065/4 .

(4) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلميطي : 599/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 17/3 .

(5) سورة عبس 17/80 .

(6) الكشف ، للزمخشري : 219/4 .

(7) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 428/8 ، ومعاني القرآن ، للأخفش : 528/2 .

(8) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 348 ، والجنى الداني في حروف المعاني ،

للحسن بن قاسم المرادي ، ص 337 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 17/3 .

الأول : وهو ما عليه البصريون ، على اعتبار أن (ما) نكرة تامة ، تأتي بمعنى (شيء) ، وما بعدها خبر ، نحو : (شيءٌ أحسنَ زيداً) ، فاعتبرت (شيء) بدل (ما) النكرة<sup>(1)</sup> ، واعتبر ابن هشام أنه يجوز الإبتداء بها لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :

عَجِبْتُ لَتَلِكِ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي      فَيَكُمُ عَلَى تَلِكِ الْقَضِيَّةِ أَعَجِبُ<sup>(2)</sup> .

فقول الشاعر (عجب) نكرة تدل على معنى التعجب، ولدالاتها عليه جاز الإبتداء بها، ممّا يؤكد أنّ (ما) التي في قول : (ما أحسنَ زيداً) جاز وقوعها مبتدأ لدالاتها على معنى التعجب، مع أنها نكرة.

الثاني : اعتبار (ما) موصولة ، والفعل صلة ، والخبر يكون محذوفاً ، والتقدير : (الذي أحسنَ زيداً عظيماً) ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون .

الثالث : أنّ (ما) نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والفعل بعدها صفتها ، ويكون الخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : (شيءٌ أحسنَ زيداً عظيماً) ، والمعنى : (شيءٌ حسنٌ زيداً عظيماً) ، أو (الذي حسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ) ، ففي الوجهين الثاني والثالث يحذف الخبر من الجملة بعد (ما) الموصولة ، والموصوفة ، وهذا مذهب الكوفيين .

أما الوجه الأول فاعتبرت (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء) كما تبين سابقاً ولا يحذف بعدها الخبر كما في الوجه الثاني والثالث ، وهذا ما ذهب إليه البصريون<sup>(3)</sup> .

فحذف الخبر في حال كون (ما) موصولة بمعنى (الذي) ، أو إذا كانت نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، ولم يحذف في حال كونها نكرة تامة ، جاءت بمعنى (شيء) كما في الأمثلة السابقة.

ومن ورود التعجب على صيغة "ما أفعله" في القرآن الكريم أيضاً، نحو قوله تعالى :  
**(أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْأَعْدَابِ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى**

(1) انظر : شرح ابن عقيل : 150/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 17/3 .

(2) البيت من بحر الكامل ، وقد اختلف النحاة في نسبته إلى قائل معين ، انظر : شرح قطر الندى وبل

الصدى ، لابن هشام ، ص 348 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 206/1 .

(3) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 348 ، وشرح ابن عقيل : 148/3 .

**النَّارِ**(<sup>1</sup>). قَالَ الزمخشري : "تَعَجَّبَ مِنْ حَالِهِمْ فِي التَّبَاسُهِمْ بِمُوجِبَاتِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ مَبَالَاةٍ مِنْهُمْ ، تَقُولُ لِمَنْ يَتَعَرَّضُ لِمَا يُوْجِبُ غَضَبَ السُّلْطَانِ : مَا أَصْبِرُكَ عَلَى التَّقْيِدِ وَالسَّجْنِ ، تَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ لِذَلِكَ إِلَّا مَنْ هُوَ شَدِيدُ الصَّبْرِ عَلَى الْعَذَابِ"<sup>(2)</sup>. قَالَ ابْنُ جَنِّي : "وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) : أَي : مَا الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى الصَّبْرِ عَلَى مُوجِبَاتِ النَّارِ"<sup>(3)</sup>.

وَأُورِدُ أَبُو حَيَّانُ أَنَّهُ : "إِذَا قُلْنَا إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ تَعَجَّبَ ، فَالْتَعَجَّبَ هُوَ اسْتِعْظَامُ الشَّيْءِ وَخَفَاءُ حُصُولِ السَّبَبِ ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهُوَ رَاجِعٌ لِمَنْ يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْهُ ، أَي هُمْ مِمَّنْ يَقُولُ فِيهِمْ مِنْ رَأْيِهِمْ : مَا أَصْبِرَهُمْ عَلَى النَّارِ"<sup>(4)</sup>.

فَجَاءَتْ (مَا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَكْرَةً تَامَّةً بِمَعْنَى (شَيْءٍ) لِلتَّعَجُّبِ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ كَمَا ذَكَرْتَهُ سَابِقًا ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا (أَصْبِرْهُمْ) ، فَعَلَّ مَاضٍ جَامِدٌ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا كَفَرَهُ)<sup>(5)</sup>

وَقَدْ جَاءَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ ، قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا)<sup>(6)</sup>.

يَرَى الزمخشري أَنَّ : "فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَمَا أَحْسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ، وَلَا اسْتِقْلَالَهُ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ قُرْبِيَّ وَحَسُنَ بِسُكُونِ السَّيْنِ"<sup>(7)</sup>. قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ : "وَهِيَ نَغَةٌ حَسَنٌ ، وَحَسَنٌ ، وَحُسْنٌ"<sup>(8)</sup>.

وَجَاءَ أَيْضًا نَحْوَ ذَلِكَ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : (بِأَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)<sup>(9)</sup> ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي قِرَاءَةِ "حَفْصٍ" بِالْهَمْزَةِ (مَا أَعْرَكَ).

(1) سورة البقرة 175/2 .

(2) الكشاف ، للزمخشري : 329/1 .

(3) المحتسب ، لابن جني : 354/2 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 494/1 .

(5) سورة عبس 17/80 .

(6) سورة النساء 69/4 .

(7) الكشاف ، للزمخشري : 540/1 .

(8) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 27 .

(9) سورة الإنفطار 6/82 .

فوردت (ما) الداخلة على فعل التعجب (ما أفعلَه) بأنواع مختلفة وأوجه متعدّدة كما سبق ، إلاّ أنّها لم ترد في القرآن الكريم، إلاّ نكرة تامة بمعنى (شيء) وقد تبيّن ذلك في بعض الآيات السابقة .  
وقد ورد في (ما) وجيان (1):

الأول : أنّها نكرة غير موصولة ، نحو : (ما أحسن زيداً) وتعرب مبتدأ ، و (أحسن) خبرها .

والثاني : تأتي (ما) بمعنى الذي ، و (أحسن) صلتهما ، والخبر محذوف ، وهذا ما ذكره الأخفش في الأوجه السابقة .

مما سبق أنّ (ما) الداخلة على فعل التعجب ، إمّا أن تكون نكرة تامة بمعنى (شيء) ، وإمّا استفهامية أو موصولة بمعنى (الذي).

دخول "كان" بين فعل التعجب و "ما" :

تدخل (كان) بين فعل التعجب و (ما) ، نحو قولي : (ما كان أحسن عمراً!) ، واختلف النحاة في ذلك ، فاعتبرت زائدة عند بعضهم لا اسم لها ولا خبر وهذا مهيب أكثر البصريين و الكوفيين (2).

وقيل إنّها تزداد في التعجب بين (ما) وأفعال لتدل على المعنى في الجملة فقط، ولا فاعل لها، نحو : (ما كان أحسن زيداً!) فالمقصود من ذلك الدلالة على المعنى وتوضيحه في الكلام (3).

وقد اختلف في اسم (كان) في هذا الموضع (ما كان أحسن زيداً!)، فقال بعضهم : "لا تحتاج إلى فاعل؛ لأنه لا حكم له" (4). ومنهم من قال إنّ "الفعل لا يخلو من الفاعل ،

(1) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري : 196/1 .

(2) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 1902/3 .

(3) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري : 204/1، وحاشية الصبان على شرح

الأشموني : 25/3، وهمع اليوامع ، للسيوطي : 91/2 .

(4) شرح للمع في النحو ، تقاسم بن محمد الضرير، ص 181 .



فعلى هذا يكون فاعله مضمراً<sup>(1)</sup>.

ويرى آخر أن: "كان ها هنا ناقصة ، ويكون (أحسن) خبرها"<sup>(2)</sup> ورد ابن السراج أقوال النحاة معتبراً أن فعل التعجب لا يكون إلا بأفعل والفعل (كان) ليست على هذا الوزن، كما أن (كان) واسمها وخبرها تعتبر جملة ، والتعجب لا يكون من الجمل ، بل من المفردة، فلا فائدة لـ (كان) ما دام التعجب لا يكون منها<sup>(3)</sup>.

أما زيادتها بين فعل التعجب و (ما) ، فالأرجح أنها تزداد كثيراً، نحو: (ما كان أحسن زيداً!)، واعتبرت (كان) وحدها من بين أخواتها ، هي التي تزداد في التعجب، لأنها أم الأفعال كما ذكر بعض النحاة<sup>(4)</sup>.

فوقعت كان زائدة بين فعل التعجب و (ما) ، وهذا ما ذهب إليه أكثر البصريين والكوفيين، فالمقصود من هذا ، الدلالة على المعنى وتوضيحه<sup>(5)</sup>. وقد تدخل (كان) بين فعل التعجب و (ما) ، ويكون المتعجب منه محذوفاً، نحو قول امرئ القيس:

أرى أم عمرو دمعها قد تحذراً  
بكاءاً على عمرو ، وما كان أصبراً<sup>(6)</sup>.

حيث حذف المتعجب منه في قوله (وما كان أصبراً) ، وهو الضمير الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب ، والتقدير: (وما كان أصبرها) فالهاء المقدره مفعول أفعل، للدلالة عليه، كما أن (كان) دخلت بين فعل التعجب و (ما) وإن حذف المتعجب منه وهو الهاء<sup>(7)</sup>.

وذكر ابن يعيش أن: "كان وحدها تزداد في التعجب دون أخواتها لأنها أم الأفعال"<sup>(8)</sup>

(1) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: 1903/3 .

(2) شرح اللمع في النحو ، للقاسم بن محمد الضرير، ص 181 .

(3) انظر: الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج: 106/1 - 109، تحقيق ، د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3/1408هـ - 1988م .

(4) انظر: همع الهوامع ، للسيوطي: 91/2، وشرح المفصل، لابن يعيش: 151/7 .

(5) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري: 204/1 ، وحاشية الصبان على شرح الأسموني: 25/3 .

(6) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر: شرح ديوانه ، ص 177 .

(7) انظر: شرح ابن عقيل: 151/3 .

(8) شرح المفصل ، لابن يعيش: 151/7 .

فالمثالان يوضحان دخول (كان) بين فعل التعجب و (ما) سواء كانت زائدة لا اسم لها ولا خبر ، أو للدلالة على المعنى ، فدخلت (كان) بين فعل التعجب و (ما) في الشعر ، ولم يرد ذلك في القرآن الكريم.

دخول "أصبح وأمسى" بين فعل التعجب و "ما" :

تزداد "أصبح وأمسى" بين فعل التعجب و (ما) ، نحو : (ما أصبح أبْرَدَهَا ، وما أمسى أدْفَأَهَا) ، وهذا ما ذهب إليه الكسائي ، وهو شاذ عند جمهور البصريين ، واعتبر النحاة أنها أفعال ناقصة من أخوات (كان) ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وقد أجاز البعض دخول الأفعال السابقة بين فعل التعجب و (ما) على اعتبار أنها من أخوات (كان) أو من بابها<sup>(1)</sup>.

ورد ابن السراج ذلك وقال : "فهذا عندي : غير جائز ، ويفسد تشبيههم ما ظنوه ، أن : (أمسى وأصبح) أزمنة مؤقتة ، و (كان) ليست مؤقتة ، ولو جاز هذا في (أصبح وأمسى) ، لأنهما من باب (كان) لجاز ذلك في (أضحى ، وصار ، وما زال)"<sup>(2)</sup> "وشذ الفصل بأصبح وأمسى في المثال السابق"<sup>(3)</sup>.

فالأفعال (أصبح وأمسى) أفعال ناقصة من أخوات (كان) قد تدخل بين فعل التعجب و (ما) كما في الأمثلة السابقة ، وهذا مذهب الكسائي وشذ عند البصريين ، واعتبره البعض غير جائز حيث إنها أزمنة مؤقتة ، و (كان) ليست مؤقتة ، ولو جاز ذلك فيها لجاز في أضحى وصار وزال لأنها من أخوات كان أيضاً .

تعدية صيغتي "أفعل وأفعل" بحروف الجر :

يتعدى كل من هاتين الصيغتين بحروف الجر ، وهي (إلى ، والباء ، واللام) نحو : (ما أحب زيداً إلى عمرو) ، و (أحبب زيداً إلى عمرو) ، أما بالباء نحو : (ما أعرف زيداً بالفقه) ، و (أبصر زيداً بالفقه) ، أما باللام نحو : (ما أضرب زيداً لعمرو) ،

(1) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2074/4 .

(2) الأصول في النحو ، لابن السراج : 106/1 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 233/4 .

و (أضربُ يزيدَ لعمرِو) (1).

فالمثال الأولُ تعدى فيه الصيغتين بـ (إلى) ، والثاني كانت التعديّة فيه بـ (الباء) ،  
والمثال الثالث ، تعدى أيضاً فيه باللام .

ذكر أبو حيان أنه : إذا كان المجرور المتعلق بهما فاعلاً من حيث المعنى تعدى  
(أفعلُ) ، و (أفعلُ) بـ (إلى) ، كما في المثال الأوّل ، ويكون ذلك ، بعد مفهم حُبّ أو  
بُغض نحو : ( ما أبغضَ زيداً إلى عمرو ) ، و ( أبغضَ يزيدَ إلى عمرو ) (2) .  
أما التعديّة بحرف الجر (الباء) إن كان مفهم علماً أو جهلاً ، نحو : ( ما أعرفَ زيداً  
بعمرِو ، وما أجهلُ خالدًا بيكرٍ ، وأجهلُ يزيدٍ ، فيعتبر ذلك إن لم يكن فاعلاً في المعنى ،  
وهذا بعكس التعديّة بحرف الجر (إلى) ، الذي يتعدى به (أفعلُ و أفعلُ) إذا كان  
المجرور المتعلق بهما فاعلاً في ، المعنى (3) .

أما حرف الجر (اللام) فيتعدى به ، نحو : ( ما أضربُ زيداً لعمرِو ) ، ومنه أيضاً :  
( أضربُ يزيدَ لعمرِو ) فالمثال الثاني اعتبره ابن مالك بمعنى : أضربُ زيداً ، أي صار  
ذا ضرب ، والهزمة للصيرورة في أفعل ، وأفعل الذي للصيرورة لا يتعدى ، ولم يجز  
ذلك إلا بسماع من كلام العرب ، واعتبر هذا مشكل عنده لتغيير معنى الضرب في  
الجملة (4) .

وقد يتعدى إلى اثنين من باب (كسا و ظنّ) .

قال ابن مالك : "ويقال في التعجب من (كسا زيدَ الفقراء الثياب) ، و (ظنّ عمروُ بشراً  
صديقاً) : ما أكسى زيداً للفقراء الثياب ، وما أظنّ عمراً لبشرٍ صديقاً ، وينصب الآخر  
بمدلول عليه بأفعل لا به ، خلافاً للكوفيين" (5) .

فالتعديّة في صيغة (أفعل) الدالة على التعجب قد تكون بالهزمة لتعديّة ما عدم

(1) انظر : المساعد ، لابن مالك : 158/2 . وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 25/3 .

(2) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2075/4 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني :  
25/3 .

(3) انظر : التسهيل : لابن مالك ، ص 131 .

(4) انظر : المساعد ، لابن مالك : 159/2 .

(5) التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2076/4 .

التعدي في الأصل ، نحو : (مَا أَظْرَفَ زَيْدًا) أو الحال، نحو : (مَا أَضْرَبَ زَيْدًا) وقد يتعدى بحروف الجر، إلى والباء واللام، فيتعدى بـ (إلى) إذا كان المجرور المتعلق بهما فاعلاً من حيث المعنى، وبـ (الباء) إن كان مفهوماً أو جهلاً ، أما بـ (اللام) فاعتبر مشكلاً عند ابن مالك لتغير المعنى ، إذا كانت الهمزة للصيرورة في (أفعل) ، نحو : (أضربُ بزيدٍ لعمرو).

## ثانياً : : صيغة "أَفْعَلْ بِهِ !"

هذه هي الصيغة الثانية من فعلي التعجب ، وهي بدون (ما) ، وذلك نحو : (أَحْسِنُ بِزَيْدٍ).

قال ابن هشام : "فَأَفْعَلُ فِعْلٌ بِاتِّفَاقٍ ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب وهو خالٍ من الضمير ، وأصل قولك : (أَحْسِنُ بِزَيْدٍ) أَحْسَنَ زَيْدٌ : أي صار ذا حُسْنٍ" (1).  
وأورد أبو حيان ما قاله ابن هشام في الاتفاق على فعليته بين النحاة (2). أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك كما سبق في "ما أَفَعَلَهُ" (3).

وقد وردت هذه الصيغة في التنزيل في قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا) (4)

يرى أبو البقاء أن : "الْفِظَةُ لفظ الأمر ومعناه التعجب" (5). واعتبر أن ذلك : "معدول عن أصله" (6).

ويرى الرضي أنه : "إذا عَلِمَ المتعجبُ منه جاز حذفه ، نحو : (لَقِيتُ زَيْدًا وَمَا أَحْسَنُ)" (7) ، ومثَّل بقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (8) وقد تحذف (الباء) من هذه الصيغة في بعض المواضع .

قال أبو حيان : "الباء زائدة لازمة لإلا مع (أن) وصلتها فجاء حذفها" (9) ، ومن ورود حذف الباء من (أن) في قول الشاعر :

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 350 ، واللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء

العكبري : 202/1 ، وحاشية الصبآن على شرح الأشموني : 18/3 .

(2) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي ، 2066/4 .

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، 126/1 .

(4) سورة مريم 38/19 .

(5) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري ، 114/2 .

(6) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، 196/1 .

(7) شرح الرضي على الكافية ، 236/4 .

(8) سورة مريم 38/19 .

(9) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2066/4 . .

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا<sup>(1)</sup>.

قال بعض النحاة : وقد فصل بينه وبين معموله بالظرف ، والأصل : بأن تكون ، فحذف الباء من (أن) ، فقوله : (وأحبب إلينا) ، فإن صيغة التعجب بدخول (ما) نحو : (ما أحبب إلينا) ، وقد يجر المتعجب منه بعد أفعال بياء زائدة لازمة لا يجوز حذفها ، وقيل يجوز حذفها مع أن وأن المصدريتين ، وقيل لا يجوز الفصل بين الباء وأن ، وعليه أكثر البصريين<sup>(2)</sup>.

ويرى أبو حيان أن : "المقصود (بأن) فحذف الباء"<sup>(3)</sup>.

ومنه أيضاً قول الشاعر :

تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْوُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْسَنَ وَأَزِينُ لَامِرِيءٍ أَنْ تَسْرَبَلَا<sup>(4)</sup>.

فحذف (الباء) ، والمقصود (بأن تسربل) <sup>(5)</sup>. فحذف الباء كما في البيت السابق . "واعتبر الفراء أن الباء زائدة"<sup>(6)</sup>.

ومن معاني الباء ، التعجب نحو : (أحسن بزيد) ، وذكر البعض أنه لا يصح أن تكون هذه الباء زائدة ، لعدم إفساد المعنى ، وخروج الكلام عن التعجب ، وقد ورد في (باء التعجب) مذهبان : أشهرهما أنها زائدة وهذا مذهب أكثر النحويين ، والثاني : أنها للتعدي وليست بزائدة ، لأن الزيادة في هذا تؤدي إلى إفساد المعنى وضياع التعجب من

(1) البيت للعباس بن مرداس، وهو من بحر الطويل، انظر : ديوانه ، ص102، تحقيق : يحيى الجبوري، بغداد ، 1968 ، وورد البيت بروايات أخرى ، وهي كلمة (نبي) بدل (أمير) ، انظر : شرح ابن عقيل : 3 / 157 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 19/3 .

(2) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 130 ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي، ص 49 ، وشرح ابن عقيل على ألفية بن مالك : 157/3 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 91/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 19/3 .

(3) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2067/4 .

(4) البيت لأوس بن حجر، وهو من بحر الطويل، انظر : ديوانه ص84، تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة ، 1406هـ - 1986م .

(5) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2067/4 .

(6) انظر : رأي الفراء في الجنى الداني، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 47 .

الكلام، والأرجح التعدية، لأن فعل التعجب يتعدى بحرف الجر كما ذكرت في بابيه<sup>(1)</sup>. وجاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : ( أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ )<sup>(2)</sup>. وذكر الفراء أن : قوله تعالى ( أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ) هي كقولنا في الكلام، ( أكرم بعبد الله ) و ( أحسن بزيد )، ومعناه : ( ما أكرم عبد الله )، و ( ما أحسن زيدا )، وكذلك في قوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ )<sup>(3)</sup>، أي : ما أسمعهم وأبصرهم<sup>(4)</sup>. فالفعل يحمل معنى التعجب ، ومبني على السكون لأن لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، وهذا ما ذكره أبو السقاء العكبري<sup>(5)</sup>. فالكلام فيه حذف كما يرى الرضي ، إذا علم المتعجب منه ، وقد ذكرت ذلك سابقاً ، ومثل الرضي بهذه الآية الكريمة<sup>(6)</sup>.

أما التصغير في هذه الصيغة فقد ورد فيه خلاف بين الجواز وعدمه. قال أبو حيان : "وأما تصغير (أفعل) نحو : (أحسن بزيد)، فلا يجوز"<sup>(7)</sup>. أما ابن كيسان : "فأجاز تصغيره فتقول : أحسن بزيد قياساً على ما أحسن زيدا..."<sup>(8)</sup>.

ووردت صيغة (أفعل به) في القرآن الكريم في الموضعين السابقين فقط أما في الشعر فكثير، وقد اختلف في هذه الصيغة ، هل هي اسم أم فعل ؟. فذهب الكوفيون إلى أنه اسم وأستدلوا بتصغيره ، وأجاز ذلك ابن كيسان ، ويرى آخرون كابن هشام وأبو البقاء العكبري وغيرهم على أنه فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب . والسراج لدي أن فعليته أكثر بدليل بناء (ما أفعله) على الفتح ونصبه المفعول ولزم نون الوقاية مع الياء .

(1) المرجع السابق، ص 46 - 47 .

(2) سورة التكيف 26/18 .

(3) سورة مريم 38/19 .

(4) انظر : معاني القرآن ليحيى بن زياد (الفراء) : 139/2، تحقيق : الأستاذ محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972 م .

(5) انظر : إملأ ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 114/2 .

(6) شرح الرضي على الكافية ، 236/4 .

(7) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2068/4 .

(8) انظر : رأي ابن كيسان في ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2068/4 .

## 2- عمل أفعل التعجب

للتعجب صيغتان "ما أفعله و أفعل به" ، وهما المبوب لهما في كتب النحو، وقد سبق الحديث عنهما في المبحث الأول من أفعل التعجب بالتفصيل.

أمّا عملهما، قال ابن مالك: "ينصب المتعجب منه مفعولاً بموازن (أفعل) فعلاً لا اسماً خلافاً للكوفيين غير الكسائي ، مخبراً به عن "ما" متقدمة بمعنى شيء ، لا استفهامية ، خلافاً لبعضهم ، ولا موصولة خلافاً للأخفش في أحد قوليه"<sup>(1)</sup>.

وينصب فعل التعجب مفعولاً به نحو : ما أحسن زيداً ، حيث جاء "زيداً" مفعول به منصوب ، وهو في الحقيقة فاعل متعجب منه ، فبدخول همزة النقل عليه صار الفاعل مفعولاً، وهو الاسم المنصوب الذي يأتي بعد فعل التعجب، ويكون مكماً للجملة الفعلية الواقعة خبراً ، ومنه : ما أظرف زيداً<sup>(2)</sup>.

وورد في "ما" الداخلة على أفعل التعجب ثلاثة أقوال ، وهي<sup>(3)</sup>:

- 1- إما أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء ، وما بعدها خير .
- 2- وإما أن تكون موصولة بمعنى الذي، نحو : الذي أحسن زيداً عظيماً.
- 3- وإما أن تكون نكرة موصوفة ، نحو : شيء أحسن زيداً عظيماً .

وقد تحدثت عن آراء النحاة الواردة في دخول "ما" على أفعل التعجب بالتفصيل في صيغتي "ما أفعله و أفعل به" .

ويعمل أفعل التعجب في الفاعل المستتر رفعا ، كما في : ما أحسن زيداً ، حيث اعتبر "أحسن" فعلاً ماضياً، وفاعله ضميراً مستتراً عائداً على "ما" ، والهمزة فيه للتعدي، ومن ذلك قول امرئ القيس :

(1) التسهيل ، لابن مالك ، ص 130 .

(2) انظر : شرح التصريح، للأزهري : 87/2، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ، ص459، والكواكب النرية على مئمة الأجرومية ، لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب : 144/2، دار القلم ، بيروت ، 1406هـ - 1986م .

(3) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 348، وشرح ابن عقيل : 148/3، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 17/3 .



أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا      بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبِرًا<sup>(1)</sup>  
حيث جاء الفعل "أصبراً" فعلاً ماضياً وفاعله ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره  
"هو" يعود على "ما" التعجبية<sup>(2)</sup>.

وقد يعمل في الفاعل الظاهر ، ويكون مجروراً بباء زائدة لازمة، وموضعه  
رفع بالفاعلية ، نحو : أَحْسِنُ بَزِيدٍ ، فالفعل "أَحْسِنُ" لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب ،  
وهو فعل ماضٍ ، وهو خبر في المعنى والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه "أَحْسِنَ زَيْدًا" ،  
أي صار ذا حُسْنٍ، والمجرور في موضع الفاعل والباء زائدة، ومن ذلك : أَوْرَقَ  
الشَّجَرُ ، وَأَزْهَرَ البَسْتَانَ، أي صار ذا زهر<sup>(3)</sup>.

قال الرضي : "لا يؤتى لفعلي التعجب ولا لأفعل التفضيل بمفعولٍ مطلق"<sup>(4)</sup>.  
فأفعل التعجب يعمل في المفعول نصباً وفي الفاعل رفعاً ، وقد يفصل بين فعل  
التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور أو الحال، وقد سبق الحديث عن هذا  
بالتفصيل في المبحث الأول من صيغة التعجب .

(1) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 177 .  
(2) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2065/4 ، وشرح ابن عقيل : 148/3 - 151 .  
(3) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 130 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 350 ،  
وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2066/4 ، وشرح ابن عقيل : 128/3 .  
(4) شرح الرضي على الكافية : 236/4 .

**المبحث الثاني**  
**(دراسة صرفية)**

**وتشتمل على:**

**صياغة أفعال التعجب**

## صياغة أفعال التعجب

يصاغ فعلا التعجب مما صيغ منه أفعال التفضيل ، وإن كان هناك بعض الاختلافات، أو الزيادات التي سأليناها في هذا الجانب، وقد ذكرت هذه الشروط في باب أفعال التفضيل، وهي : أنه يبني فعلا التعجب "ما أفعَله وأفعلُ به" وكذلك اسم التفضيل على وزن "أفعل" من فعل ثلاثي، مثبت، متفاوت، تام، مبني للفاعل، وليس اسم فاعله على أفعال الذي مؤنثه فعلاء، وهذا ما اشترطه النحاة في صياغتهما<sup>(1)</sup>.

فأفعال التعجب يبني مما يبني منه أفعال التفضيل ، وذلك لاتفاقهما وزناً ولفظاً ، وتقاربهما معنى ، فعند قولنا : مُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَحْسَنُ مِنْهُ ، وأَعْلَمُ ، فكذلك في التعجب ، يقال : مَا أَفْضَلُ زَيْدًا ! ، وَمَا أَحْسَنَهُ ! ، وَمَا أَعْلَمَهُ ! .

فيؤخذ من الشروط المذكورة أنه يصاغ من فعل ، واعتبر سيبويه غير ذلك حيث قال: "هذا ما تقوله العرب فيه (ما أفعله) وليس له فعل ، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس عليه، نحو قولهم : أَحْنَكُ<sup>(2)</sup> الشَّاتَيْنِ وَأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ، كما قالوا : آكَلُ الشَّاتَيْنِ ؛ كأنهم قالوا : حَنَكُ، ونحو ذلك ، فإنما جاءوا بأفعال على نحو هذا وإن لم يتكلموا به"<sup>(3)</sup>. فاعتبر سيبويه أنه سماعاً وليس قياساً .

وذكر ابن مالك بقوله : "وربما بنيا من غير فعل ، أو فعل غير متصرف"<sup>(4)</sup>. ومثّل النحاة لذلك بـ<sup>(5)</sup> : (أَقْمِنُ بِهِ) أو (أَقْمِنُ بِكَذَا)<sup>(6)</sup>، وهو مشتق من قولهم : هو قَمِنٌ بِكَذَا، أي حقيق ، بدون فعل .

أمّا بنائه من فعل غير متصرف ، نحو (عَسَى) فهذا عكس ما بُني منه أفعال التفضيل

<sup>(1)</sup> شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام، ص 347، وجمع الهوامع، للسيوطي : 165/2 وشرح

الرضي على الكافية : 448/3، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 21/3 .

<sup>(2)</sup> أَحْنَكُ ، معناها أُنَدَّ وأكثرها أَكْلًا ، انظر : اللسان ، (حنك) : 416/10 .

<sup>(3)</sup> الكتاب ، لسيبويه : 100/4 .

<sup>(4)</sup> التسهيل ، لابن مالك ، ص 132 .

<sup>(5)</sup> ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2077/4، وشرح التصريح، للأزهري : 101/2 .

<sup>(6)</sup> أَمِنَ ، معناها أَخْلَقَ ، وقَمِنَ : خَلِيقٌ ، انظر : اللسان، (قمن) : 347/13 .

وشرطه أن يكون متصرفاً<sup>(1)</sup>.

ويرى ابن مالك أنهم : "بنوا فعل التعجب من (عَسَى) وهو غير متصرف"<sup>(2)</sup>.  
فبناء فعل التعجب من فعل غير متصرف مثل (أَعْس) اعتبر شاذاً ، فلا يقال : (ما أعساه وأعس به) ، وهذا مخالف لما اشترط في صياغة أفعال التفضيل، حيث إنه يكون متصرفاً ، ولا يشتق من فعل جامد، نحو : بئس ونعم<sup>(3)</sup>.

فبنائه من فعل تنبيه على خطأ من بناه من الاسم ، نحو من قال من الكلب والحمار ، ما أكلبه وما أحمّره ، فالكلب والحمار اسمان فبني ذلك منهما، وشرطه الأساسي أن يبني من فعل كما سبق ذكره من الشروط التي أوردتها النحاة في صياغة فعلي التعجب وأفعال التفضيل<sup>(4)</sup>.

وقد يتعجب من كان الناقصة، فيقال : أكون، نحو (ما أكون زيداً لأخيك) وأجاز الكوفيون ذلك ، ولا يجيزون : (ما أكون زيداً لقائم) ، وهذا ما اختلف في صياغة أفعال التفضيل، حيث إنه يصاغ من فعل تام، لأن الأفعال الناقصة لا تصلح للتفضيل كما جاء في بابه<sup>(5)</sup>.

وذكر الرضي أن فعل التعجب : "لا يبني إلا مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف التفضيل، فإنك تقول : أنا أضربُ منك غداً ، واعتبر أن هذا زيادة في التعجب عن أفعال التفضيل ، أي: لا يتعجب إلا مما حصل في زمن الماضي واستمر"<sup>(6)</sup>.  
أما بنائه من فعل المفعول، فاختلف النحاة في ذلك :

يرى ابن مالك أن فعلي التعجب : "يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس"<sup>(7)</sup>. ومثل بعض النحاة لذلك بـ : "ما أجّنه ، وما أشهره ، وما أمقته إليّ، وما أعجبه إليّ، وما

(1) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2، وشرح التصريح، للأزهري : 101/2 .

(2) المساعد ، لابن عقيل : 161/2 .

(3) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2079/4 .

(4) انظر : المرجع السابق : 2077/4 .

(5) انظر : الغرّة ، لابن الدهان : 95/3، دار الكتب، بدون : ت/ط، والكافية في النحو، لابن الحاجب : 2/

212، وشرح الرضي على الكافية : 448/3.

(6) شرح الرضي على الكافية : 229/4 .

(7) التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 .

أَشْهَاهُ إِلَى<sup>(1)</sup>. فهذه الألفاظ من جنّ وشَهْرَ ومَقَّتَ وعَجَبَ وشَهْوَ ، واعتبرها سيبويه بقوله : "جميع ذلك مبني على فَعَلٍ وفَعَلٍ"<sup>(2)</sup>.

وذكر ابن الحاجب أنّ فعل التعجب : "لا يبنى من المبني للمفعول لما مرّ في أفعل التفضيل، وأجاز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذتين من (فَعَلٍ) المضموم العين، فلا يقال : ما أضرب زيداً ، وأنت تريد التعجب من الضرب"<sup>(3)</sup> . ويرى الرضوي أنّ : "بناء فعل التعجب من (فَعَلٍ) دلّ على أنّ المتعجب منه صار كالغريزة لأن باب (فَعَلٍ) موضوع لهذا المعنى"<sup>(4)</sup>.

وذكر السيوطي أنه : لم يأت أفعله فهو مفعول إلا أجنه فهو مجنون وأزكمه فهو مزكوم وأشهره فهو مشهور ، فيقال : ما أجنه وما أزكمه وما أشهره من جنّ وزكم وشهّر ومثلها من الألفاظ"<sup>(5)</sup>.

فهذه الألفاظ التي ذكرها النحاة في بناء التعجب من فعل المفعول ، نحو : ما أجنه وما أشهره من جنّ وشهّر ونظيرهما، فاعتبر أبو حيان ذلك : "مقصوراً على السماع"<sup>(6)</sup>.

أي ما سُمع عن العرب في كلامهم ، ولا يقاس عليه . وأورد ابن الحاجب أنّ : "هذه الألفاظ ، نحو : ما أجنه وما أشهره ، يتعدى إلى ما هو الفاعل في المعنى بـ (إلى) أو بـ (عند) ، نحو : أحظي عندي ، وذلك إذا تضمن معنى الحب أو البغض"<sup>(7)</sup>.

ويتضح مما سبق أنّ بناء فعل التعجب من فعل المفعول جائز إن أمن اللبس كما يرى ابن مالك مستدلاً بنحو : ما أجنه وما أشهره من جنّ وشهّر .

(1) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 308/2 ، ومع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .

(2) الكتاب ، لسيبويه : 100/4 .

(3) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 308/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 92/2 .

(4) شرح الرضوي على الكافية : 229/4 .

(5) انظر : المزهر ، للسيوطي : 82/2 .

(6) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2082/4 .

(7) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 308/2 .

أما كلمتي (خير وشر) في التعجب ، فهما صيغتان على وزن (أفعل) ، فيردا على غير القياس أو الأصل بدون همزة . وقد سبق الحديث عن ذلك في باب التفضيل<sup>(1)</sup> . ويرى السيوطي أنه أشد حذف همزة خير وشر في التعجب<sup>(2)</sup> . فعندما أقول : ما خير اللبن للصحيح ، وما شره للمبتون ، فالأصل في هذا : ما أخيره وما أشره . وجاء في القرآن الكريم كما في اسم التفضيل بالهمزة على الأصل نحو قوله تعالى : (بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشْرٌ)<sup>(3)</sup> .

وجاء في قول الشاعر :

بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَإِنْ الْأَخِيرِ<sup>(4)</sup> .

فحذفت همزة خير وشر في التعجب شذوذاً ووردت في التفضيل .

(1) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 133، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .

(2) همع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .

(3) سورة القمر 25/54 .

(4) البيت منسوب لرؤية بن العجاج ، وهو ليس في ديوانه ، وسبق تخريجه في صفحة ( 60 ) .

## أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية

يصاغ فعل التعجب من صيغتين وهما "ما أفعله" و "أفعل به" ، وهما الميؤب لهما في كتب النحو لإنشاء التعجب على الأصل .  
وقد سبق الحديث عن هاتين الصيغتين، واعتبر أنهما يصاغان مما يصاغ منه أفعل التفضيل وبنفس الشروط وإن كان هناك بعض الخلاف بين النحاة في بعض الشروط وسبق الحديث عن ذلك في بابه .

واختلف في أفعل الدالة على التعجب، هل هي اسم أم فعل ! .  
وسأعرض أوجه الاختلاف على النحو الآتي :

ذهب الكوفيون إلى أن : أفعل بعد (ما) اسم ، نحو : (ما أحسن زيداً)، واستدلوا بتصغيره ، فيقال : (ما أحسنه، وما أميلحه) واعتبروا ذلك لأن التصغير من علامات الأسماء وليس الأفعال ، ومثلوا بقول الشاعر :

يا ما أميلح غزلاًنا شدن لنا  
من هؤلئكن الضال والسمر<sup>(1)</sup>.

فجاءت (أميلح) على وزن أفعل بعد (ما) اسماً مصغراً بقوله (أميلح) وهذا دليل على اسميتها، ولو كان فعلاً لما صغر لأن التصغير ليس من خصائصه<sup>(2)</sup>.  
قال ابن هشام : "وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل ، واستدل بقول الشاعر : يا ما أميلح.."<sup>(3)</sup>.

وذكر ابن الأنباري أن : "أميلح : تصغير أميلح، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام"<sup>(4)</sup>.

(1) البيت مختف في نسبه ، فمنهم من نسبه للعرجي ، ومنهم من نسبه لكاهل الثقفي ، أو الحسين العريني ، وهو من بحر البسيط ، انظر : مغني اللبيب، لابن هشام: 894/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري : 127/1 .

(2) انظر : شرح قطر الندى ، لابن هشام ، ص 349، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 143/7، والإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 127/1، وشرح اللمع في النحو ، للقاسم بن محمد الضرير ، ص 181 .

(3) مغني اللبيب ، لابن هشام : 894/2 .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري : 127/1 .

واستدل الكوفيون على اسميته أيضاً ، حيث قالوا : أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب التصرف ، لأن الصرف خاص بالأفعال أو من خصائص الأفعال وليس الأسماء ، وكذلك في تصحيح عينه ، نحو :

(مَا أَقَوْلُهُ وَمَا أُبَيِّعُهُ بِهِ) و (أَقُولُ بِهِ وَأُبَيِّعُ بِهِ) والجواب عن تصحيح العين في مثل ذلك ، أن الإعلال يتصرف وفعل التعجب غير متصرف وجاء ذلك في شروطه<sup>(1)</sup> . فاستدل الكوفيون ومن وافقهم على اسمية (أفعل التعجب) ، لأنها تصغر كما في قول الشاعر السابق (يا ما أميح ..) على اعتبار أن التصغير من علامات الأسماء وليس الأفعال .

أمَّا البصريون فاعتبروا أن أفعل التعجب هي فعل ماضٍ ، وذكر هذا ابن هشام بقوله: "وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنه مبني على الفتح"<sup>(2)</sup> . وهذا ما ذهب إليه الكسائي<sup>(3)</sup> .

قال ابن مالك : "وشدَّ تصغير أفعل مقصوراً على السماع خلافاً لابن كيسان ، فيقال : ما أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، ولا يقال : ما أَفْقَرِي"<sup>(4)</sup> .

فيؤخذ من القول السابق أن (أفقرني) ألحق بنون الوقاية ، وليس الأسماء كذلك ولا يصغر لأن التصغير ليس من علامات الأفعال .

وأورد ابن الأنباري ، ما استدل البصريون على فعليته به : وهو أنه إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية ، نحو : (ما أَحْسَنَتِي عِنْدَكَ) ، وهي تتميز بالدخول على الفعل لا على الاسم ، فلا يقال : (ما أَحْسَنَتِي عِنْدَكَ) ، فدخول نون الوقاية دليل فعليته<sup>(5)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أن أفعل في التعجب (فعل) لأنه ينصب المعارف والنكرات ، بخلاف ذلك إذا كان اسماً ، فلا ينصب إلا النكرات فقط خاصة على التمييز ، نحو (مُحَمَّدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَكْبَرُ مِنْكَ سِنًّا) ، فلو قيل : (مُحَمَّدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ الْمَالِ وَأَكْبَرُ مِنْكَ السِّنِّ) لما جاز ذلك ، ولما جاز أن يقال : (ما أَكْثَرُ الْمَالِ لَهُ وَمَا أَكْبَرُ السِّنِّ لَهُ) ، فنصبه للمعارف والنكرات دليل على

(1) انظر : المساعد ، لابن مالك : 155/2 ، والكافية في النحو ، لابن الحاجب : 309/2 .

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 349 .

(3) شرح الرضي على الكافية ، 230/4 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2065/4 .

(4) التسهيل ، لابن مالك ، ص 131 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 350 .

(5) انظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : 129/1 .



فعليته<sup>(1)</sup>. ومن وروده فعلاً قوله تعالى : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)<sup>(2)</sup>.  
وقد جاء في القرآن الكريم فعلاً ماضياً ، كما في قوله تعالى أيضاً : (فَقَتِلَ الْإِنْسَانُ مَا  
أَكْفَرَهُ)<sup>(3)</sup> ، وقد ورد كذلك لفظه الأمر ومعناه التعجب في نحو قوله تعالى :  
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ..)<sup>(4)</sup>.

فدليل فعليته وروده بلفظي الماضي والأمر كما في الآيات المذكورة في قوله تعالى :  
ما أَصْبَرَهُمْ ، وما أَكْفَرَهُ ، و أَسْمِعْ بِهِ .

فالأولى والثانية أفعال ماضية، أما الثالثة ففعل أمر على وزن (أفعل) يراد به التعجب .  
وذكر أبو البقاء أن : صيغة أفعل في التعجب فـ (فعل) لثلاثة أوجه<sup>(5)</sup>.

الأول : إلحاق نون الوقاية بها نحو : ما أَحْسَنَنِي ! ، وليس الأسماء كذلك .  
الثاني : أن أفعل تنصب المتعجب منه على أنه مفعول به ، ولا تجوز إضافته إليه على  
الفتح مطلقاً ، ولو كان اسماً لأعرب .

الثالث : أنه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه، وهذا ما  
ذكره ابن الأنباري أيضاً<sup>(6)</sup>.

ولو كان اسماً لارتفع لكونه خبر لـ (ما) على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دلّ  
على أنه فعل ماض .

ويتضح لي أن أفعل في التعجب (فعل) أكثر مما هو (اسم) ، وهو ما ذهب إليه أكثر  
النحاة، ومما يؤكد فعليته وروده في القرآن الكريم بصيغتي الماضي والأمر كما ذكرت في  
الآيات السابقة ، ومن قول أبي البقاء العكبري في الأوجه التي ذكرها ، اتصاله بياء الضمير  
ودخول نون الوقاية عليه، نحو (ما أَحْسَنَنِي )، وكذلك بنائه على الفتح ، ولو كان اسماً  
لارتفع، فبنائه دليل على فعليته أيضاً .

(1) المرجع السابق : 132/1 .

(2) سورة البقرة 175/2 .

(3) سورة عبس 17/80 .

(4) سورة مريم 38/19 .

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري : 197/1 .

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري : 136/1 .

## التعجب من الألوان والعيوب

يرد ألفاظ على وزن (أفعل) تدل على الألوان والعيوب الظاهرة، نحو: (أحمر وأعرج وأعور...) وهذه الألفاظ تعتبر صفات خفية في طبيعة الشيء، وقد اختلف النحاة في صياغة التعجب من مثل هذه الألفاظ.

فما كان على وزن (أفعل) وكان لوناً أو خفة، فلا يقال: ما أحمره، ولا ما أبيضه، ولا يقال في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه، إنما يقال: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه، فعند صوغ تفضيل أو التعجب من هذه الألفاظ، يجب استخدام المصدر، مسبقاً بلفظ (أشد) أو ما هو في معناه كـ (أكثر) (1).

واعتبر سيبويه أن: "ما لم يكن فيه ما أفعله، لم يكن فيه أفعل به" (2). ويرى الرضي أنه: لا يبنى فعل التعجب مما لا يكون ثلاثياً، ما أحسن استخراجه، ودرجته؛ أو كان من الألوان أو العيوب الظاهرة كـ (أعور وأبيض)، فيقال: ما أشد بياضه، أو عوره. فيستخدم المصدر مسبقاً بلفظ (أشد) أو ما في معناه، أما ما كان غير ثلاثي فيجوز من أحرف الزيادة إن كان فيه زائد (3).

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في التعجب من الألوان والعاهات أو العيوب وخاصة ألوان البياض والسواد من بين سائر الألوان، وسيلي عرض هذا الاختلاف على النحو التالي:

يرى الكوفيون أنه: يجوز استعمال (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده. وما يجوز في (ما أفعله) يجوز في (أفعل به)، وما لم يكن فيه (ما أفعله)، لم يكن في (أفعل به)، واعتبروا أن جواز ذلك لأنهما أصلاً الألوان (4).

(1) انظر: الكتاب، لسيبويه: 97/4، والكافية في النحو، لابن الحاجب: 212/2.

(2) المرجع السابق: 97/4.

(3) انظر: شرح الرضي على الكافية: 231/4.

(4) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأثير: 148/1.

وعند أبي البقاء أن: "هذا مذهب ضعيف، وجعلهما أصلاً للألوان دعوى لا دليل عليها، ولو صحّت لم يستقم قولهم فيها"<sup>(1)</sup>.

فقول أبي البقاء يخالف ما ذهب إليه الكوفيون، واعتبر ذلك ضعيفاً وأنكر ادّعاؤهم في جعل البياض والسواد هما الأصل في الألوان، ولا دليل على ذلك الدعوى.

وذكر ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون في جواز استعمال البياض والسواد في التعجب، واعتبر أنهم أجازوا ذلك للنقل والقياس، فاستدلوا للنقل بقول الشاعر:

إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ      فَأَنْتَ أْبَيضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَّاحٍ<sup>(2)</sup>.

حيث قال (أْبَيضُهُمْ) على وزن (أَفْعَلُهُمْ)، ومن هذا يقال (ما أْبَيضَه) على وزن (ما أَفْعَلَه) وما جاز في هذا جاز في (أَفْعَلُ بِهِ) لأنهما صيغتان بمنزلة واحدة في إنشاء فعل التعجب. وقد بنوا أفعال التفضيل من البياض والسواد، واستدلوا بحديث النبي "صلى الله عليه وسلم": (مَأْوُهُ أْبَيضٌ مِنَ اللَّبَنِ)<sup>(3)</sup> في صفة الحوض، وفي صفة جهنم: (أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ)<sup>(4)</sup>.

ومتلوا بقول رؤبة بن العجاج:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضُ

أْبَيضٌ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ<sup>(5)</sup>

فبنوا أفعال التفضيل أيضاً من البياض والسواد وكذلك التعجب.

أمّا القياس: فأجازوا ذلك لأنهما أصلاً للألوان كما يروا، ومنها يتركب سائرهما كالحمرة والصفرة والخضرة، ولهذا يثبت للبياض والسواد ما لا يثبت لسائر الألوان الأخرى؛ إذ كانا أصليين لها ومتقدمين عليها<sup>(6)</sup>.

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري: 201/1.

(2) البيت لطرفة بن العبد، وهو من بحر البسيط، انظر: ديوانه، ص 18.

(3) صحيح البخاري: 2405/5.

(4) الموطأ، للإمام مالك بن أنس: 994/2.

(5) البيت منسوب لرؤبة، وهو ليس في ديوانه، وهو من بحر الرجز، انظر: خزنة الأدب، للبغدادي 8/

230، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: 2083/4.

(6) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري: 150/1.

أما البصريون : فاعتبروا أنّ ذلك لا يجوز في البياض والسواد كغيرهما من سائر الألوان ، واحتجوا بأنّ الفعل منهما يأتي على (أفعلّ) ، نحو : احمرّ واصفرّ واخضرّ وما أشبه ذلك ، أو لأنّ هذه الأشياء مستقرّة في الشخص نفسه طبيعة لا تكاد تزول منه فجرت مجرى أعضائه، فلا يجوز فيهما كسائر الألوان<sup>(1)</sup>. فذهب البصريون إلى عكس ما أجازة الكوفيون في التعجب من البياض والسواد .

وأورد سيبويه ما ذهب إليه الخليل بن أحمد : حيث إنه لم يجز التعجب من العيوب؛ معتبراً أنّها ثابتة لا تتغير ولا تنقص ، فكما لا تقول : (ما أيداه) إذا كان التعجب من يده، لأنها لا تقبل الزيادة ، كذلك لا يقال : (ما أعورَه) . فإن أريد التعجب من مثل هذه الأشياء ، فيجري عليها ما يجري على الفعل الرباعي ، أي : استخدام المصدر مسبقاً بلفظ (أشدّ) أو (أكثر) أو ما في معناهما ، فيقال : ما أشدّ عوره<sup>(2)</sup>.

وذكر أبو البقاء أنه : لم يتعجب من الألوان ، لأنّ الأصل فيها أن تكون أكثر من ثلاثة أحرف، نحو : (أبيضّ) و (أحمرّ)، ومثل ذلك لا يعدى بالهمزة<sup>(3)</sup>.

قبناء فعل التعجب من العيوب الظاهرة كـ (الحول)، و (العور) لا يجوز لوجهين أحدهما : أنّ فعل التعجب يبنى من فعل ثلاثي ، وفعل هذه الألفاظ زائد على ثلاثة أحرف، نحو : (احولّ) و (اعورّ) ، وما جاء على ثلاثة فمعدول به عن أصله .

والثاني : أنّ العيوب الظاهرة هي أشياء خلقية ثابتة لا تقبل الزيادة والنقص كاليد والرجل . أما العيوب الباطنة ، كعمى القلب والحماقة ، فيبنى منها فعل التعجب، نحو : ما أعمى قلبه ! و ما أحمرّه ! بقصد البلاهه ، وما أسودّه ! بقصد السيادة<sup>(4)</sup>.

وهناك ألفاظ أخرى مثل : القيام والقعود والجلوس والنوم وغيرها .

ومثل سيبويه في النوم بقوله : "ما أنومَه"<sup>(5)</sup> على وزن (ما أفعلَه)

(1) المرجع السابق : 148/1 - 151 .

(2) انظر : الكتاب، لسيبويه : 98/4، وشرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، ص 184 .

(3) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري : 201/1 .

(4) انظر : المرجع السابق : 201/1 - 202 .

(5) الكتاب، لسيبويه : 99/4 .

وقالت العرب : "هُوَ أَنْوَمٌ مِنْ فَهْدٍ"<sup>(1)</sup>، وكذلك : "أَنْوَمٌ مِنْ غَزَالٍ"<sup>(2)</sup>.  
 فاعتبر البصريون أنّ ما ذهب إليه الكوفيون في قول الشاعر (أَبْيَضُهُمْ) في البيت  
 السابق لِبِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ شاذٌّ ، ولا يقاس عليه <sup>(3)</sup>. وكذلك ألفاظ القيام والقعود  
 والجلوس وغيرها من نظائرها ، فهي معانٍ لا يجوز التعجب منها، لكونها غير قابلة  
 للزيادة والنقص، فلا يفضل قيام أو قعود على آخر ، فلا يقال : زَيْدٌ أَقْعَدٌ مِنْ مُحَمَّدٍ وَلَا  
 أَقْوَمٌ مِنْهُ إِذَا أُرِيدَ الْقِيَامُ أَوْ الْقَعُودُ <sup>(4)</sup>.  
 مما سبق تبين أنّ التعجّب من مثل هذه الألفاظ كالألوان يؤدي إلى التوسع في اللغة  
 وهي ، لأنها تعتبر صفات خلقية ثابتة ومستقرة في الشيء لا تكاد تتغير، وإن كان لا  
 بدّ من ذلك ، فيجب استخدام المصدر مسبقاً بلفظ (أشدّ) أو (أكثر) نحو : (مَا أَشَدَّ  
 حُمْرَتَهُ) و (مَا أَشَدَّ عَوْرَةَ).

(1) مجمع الأمثال ، للميداني : 409/2 .

(2) المرجع السابق : 409/2 .

(3) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2083/4 .

(4) انظر : المرجع السابق : 2084/4 .

## التعجب من صفات الله

وردت ألفاظ على صيغتي (ما أفعله) و (أفعل به) لفظهما لفظ التعجب ، ولكن المراد بها كذلك ، بل المقصود هو المبالغة في الوصف ، نحو : (ما أعظم الله وما أعلمه) فالعظمة والعلم ليستا إلا لله "عز وجل" فلا يشاركه أحدٌ فيهما، حيث إنهما لا يقبلان الزيادة أو النقصان ، لأنهما من صفات الله عز وجل .  
وصفات الله تعالى لا تقبل الزيادة ، فلا يجوز التعجب منها ، فلا يقال: ما أعلم الله ، وقالت العرب : (ما أعظم الله وأجله) ، فالعظمة والإجلال والعلم لله وحده<sup>(1)</sup>.  
ومنه قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطٍ  
مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ<sup>(2)</sup>.

فجاء بقوله (ما أقدر الله) فلفظه لفظ تعجب على وزن (ما أفعل) ، ولكن المراد به المبالغة في وصف عظمة الله وقدرته "عز وجل" ، وكذلك أيضاً في (ما أعظم الله) ، (وما أجله) ، فالمراد بقولهم : ما أعظم الله ، هو الإخبار أنه عظيم ، لا شيء جعله عظيماً لاستحالته؛ وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه، وعدم استحالته<sup>(3)</sup>.  
وذكر ابن الأثير أنه : "وإن كان لفظه تعجب أي : (ما أقدر الله) ، فالمراد به المبالغة في وصف الله بالقدرة"<sup>(4)</sup>.

واعتبر أبو حيان أنه : "تأول النحاة قول العرب وقول الشاعر في البيت السابق"<sup>(5)</sup>. فالمقصود المبالغة في عظمته وقدرته .

فإنه "سبحانه وتعالى" عظيم لا يحتاج إلى من يعظمه في علمه وقدرته فهي صفات خاصة بجلاله لا تقبل الزيادة أو النقصان وإن وردت بلفظ التعجب، فالمقصود

(1) انظر : ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2081/4 .

(2) البيت بلا نسبة ، وهو من بحر البسيط، انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأثير 128/4

147- ، وحاشية الصيغان على شرح الأشموني : 101/1 .

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأثير : 147/1 .

(4) المرجع السابق : 147/1 ، والأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي : 135/4 ،

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1 / 1405 هـ - 1984 م .

(5) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2081/4 .

بها المبالغة في تلك الصفات كالعظمة والعلم، فلا يضاهيه أحد في قدرته أو عظمته أو علمه .

المبحث الثالث  
(دراسة تطبيقية)

وتشتمل على :

- 1- القرآن الكريم
- 2- المعلقات السبع



## أفعل التعجب

أولاً : في القرآن الكريم :

ورد للتعجب في القرآن الكريم صيغتان ، وهما : ما أفعله و أفعل به ، وذلك في خمسة مواضع على النحو التالي :

1- ما أفعله :

وترد هذه الصيغة في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع ، وهي :

1- قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْمُدَى وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)<sup>(1)</sup>.

فورد التعجب في قوله (ما أصبرهم) ، وهي على وزن (ما أفعلهم).

2- وقوله تعالى : (قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ)<sup>(2)</sup>.

فالتعجب في قوله (ما أكفره) كما في الآية السابقة وهي على وزن (ما أفعله) ، وقيل أن (ما) في هذا الموضع استفهامية بمعنى (شيء) وليس تعجبية<sup>(3)</sup>.

3- وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ يَرْبِّكَ الْكَرِيمِ)<sup>(4)</sup>.

حيث إن صيغة التعجب (ما غرّك) وردت بدون همزة ، وفي قراءة ثانية للأعمش وسعيد بن جبير (ما أغرّك) بالهمزة ، واعتبر ابن جنّي هذا كقول الله "سبحانه وتعالى" : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)<sup>(5)</sup>. أي أفعال أهل النار بالحذف<sup>(6)</sup>.

واعتبر أبو حيان أنّ (ما) في قوله تعالى ( ما أغرّك) بين احتمالين ، إمّا أن تكون

(1) سورة البقرة 175/2 .

(2) سورة عبس 17/80 .

(3) انظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 428/8 .

(4) سورة الإنطار 6/82 .

(5) سورة البقرة 175/2 .

(6) انظر : محتسب ، لابن جنّي : 353/2 .

للتعجب ، وإما أن تكون للاستفهام<sup>(1)</sup>.

فالمواضع الثلاثة المذكورة وهي : ( ما أَصْبَرَهُمْ ، وَمَا أَكْفَرَهُ ، وَمَا غَرَّكَ )، وردت في القرآن الكريم على صيغة ( ما أَفْعَلَهُ ) ويراد بها التعجب، كما تبين من أقوال النحاة والمفسرون ، وقد ذكرت ذلك في باب التعجب .

## 2- أَفْعَلُ بِهِ :

وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم في موضعين ، وهما :

1- قوله تعالى : ( أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ )<sup>(2)</sup>

جاء التعجب في قوله ( أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ) ، حيث اعتبر أبو البقاء أن : "لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب"<sup>(3)</sup>.

وذكر ذلك ابن هشام ، ومثّل بقول : "أَحْسِنْ بَزَيْدٍ"<sup>(4)</sup>. أي صار ذا حُسْن.

واعتبر الأخفش أن : المقصود : "ما أبصره وأسمعه، كما تقول : أكرم به، أي : ما أكرمه!"<sup>(5)</sup>. على وزن ما أفعله .

2- وقوله تعالى : ( أَسْمِعْ يَهُودَ وَأَنْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا )<sup>(6)</sup>.

ورد التعجب في قوله ( أَسْمِعْ يَهُودَ وَأَنْصِرْ ) ، فهي كما في الآية السابقة، لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب كما ذكر النحاة في الموضع السابق .

## ثانياً : في المعلقات السبع :

ورد أسلوب التعجب في القرآن الكريم بهاتين الصيغتين ( ما أَفْعَلَهُ و أَفْعَلُ بِهِ ) ولم يرد في المعلقات السبع .

(1) انظر : البحر المحيط، لأبي حيان الأنلسي : 436/8 .

(2) سورة الكهف 26/18 .

(3) إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري : 114/2 .

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 350 .

(5) معاني القرآن ، للأخفش : 395/2 .

(6) سورة مريم 38/19 .

وقد سبق الحديث عن صيغة (أفعل به) هل هي اسم أم فعل ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه اسم واستدلوا بتصغيره ، كقول : ما أميلج وما أحيسن<sup>(1)</sup>. كما جاء في حديثي عن صيغة (ما أفعله).

وذكر ابن هشام أنه فعل باتفاق ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، وهذا ما أجمع عليه كثير من النحاة<sup>(2)</sup>.

واعتبرت صيغة أفعل في التعجب فعل لثلاثة أوجه ، وهي<sup>(3)</sup> :

1- إلحاق نون الوقاية بها ، وليس الأسماء كذلك كما في : ما أحسنني ! فهو مثل : أكرمني .

2- أن أفعل هذه تنصب المتعجب منه على أنه مفعول به ، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً ، ولو كان اسماً لأعرب .

3- أنه مفتوح الآخر ، فهو فعل ماض ، ولو لا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ (ما) ، فلزومه الفتح دل على أنه فعل ماض<sup>(4)</sup>.

فصيغة أفعل التعجب وردت اسماً وفعلاً ، فذهب الكوفيون إلى أنها اسم ، وقد أجمع كثير من النحاة على فعليتها ، وهو الأرجح ، كما ذكرته في الأوجه السابقة . وقد وردت في القرآن الكريم في خمسة مواضع ، ولم ترد في المعلقات السبع .

(1) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأثيري : 126/1 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص 350 ، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري : 202/1 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2066/4 .

(3) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري : 197/1 .

(4) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأثيري : 136/1 .

الباب الثاني  
صيغة أفعال في ضوء النظرية  
التوليدية والتحويلية

وفيه فصلان :

الفصل الأول : النظرية التوليدية والتحويلية .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لشواهد صيغة أفعال .

في القرآن الكريم والمعلقات السبع في ضوء النظرية التوليدية  
والتحويلية .

الرموز الواردة في البحث :

الرمز	الدلالة
# #	هاتان علامتان يقع بينهما جملة، فالعلامة الأولى تشير إلى بداية الجملة والثانية تشير إلى نهايتها .
ج	يقصد بهذا الرمز كلمة (جملة).
ج	وتعني جملة معقدة .
∅	رمز للعنصر المحذوف من الجملة .
(... +)	ويقصد به السمة المصاحبة موجودة في العنصر أعلاه .
س . ع	ويعني سمات عامة .
م س	مركب اسمي
م ف	مركب فعلي .
Δ	ما أعلاه غير موجود في الجملة ، وقد يوجد في جمل أخرى مشابهة .
↓	يشير السهم المتجه رأسه إلى أسفل إلى أن ما أعلاه من عناصر تتحول إلى ما تحته من عناصر محوطة .
←	السهم يعني : (تتحول إلى أو تؤدي إلى ..).
:	الخط المتقطع يعني أن العنصر أسفله هو
:	عنصر تحويلي يضاف عن طريق قاعدة
:	الزيادة .
:	

## الفصل الأول

### النظرية التوليدية والتحويلية

Transformatoional Generative Grammar  
(T . G)

ويتضمن ما يلي :

- تمهيد .
- التعريف بالنظرية التوليدية .
- مفهوم اللغة عند الوصفيين .
- مفهوم اللغة عند تشومسكي .
- أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوصفيين وتشومسكي .
- مكونات القواعد التوليدية والتحويلية .

## تمهيد

إن الناظر في اللغة "أي لغة" من خلال الدراسات اللغوية الحديثة، التي اتجه إليها علماء اللغة أو الباحثون اللغويون، يستخلص لنفسه نظاماً خاصاً يتميز به في لغته بين سائر المخلوقات .

والحقيقة أن اللغة العربية هي اللغة الحيّة التي تصلح لمواكبة العصر ، وهذا ما أقرّه دارسو اللغة على اختلاف مستوياتها، النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، حيث إنها حافظت على أصالتها وأصولها بقدّمها ، وهي لغة القرآن الكريم كتاب الله الخالد، حيث قال الله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)<sup>(1)</sup> ، فلغتنا العربية بقداستها الدينية، أخذت مركزاً مرموقاً بين اللغات الأخرى، ولها قواعد أساسية يقوم عليها كيانها ويعتمد عليها ببنائها، وهي قواعد ثابتة لا تتبدل ولا تتغير ، لأنها تشكل قوام اللغة وشخصيتها التي تدل عليها .

ولقد ظهرت نظرية النحو التوليدي Transformational Generative Grammar على أيدي لغويين غربيين أمثال : "دي سوسير" و "سابير" و "بومفيلد". هؤلاء الوصفيون الذين طوّروا "تشومسكي" نظريتهم إلى أن وصلت إلى القواعد التوليدية التحويلية ، وهذا لا يعني التقديس لهم بما جاؤوا به على حساب التكرار لتراثنا وماضينا، وإن كان ذلك فهو التأخر والتخلف والإنحراف عن الطريق الصحيح . وأرى أن ما جاء به هؤلاء اللغويون، قد أعطى علماء الأوائل ، ونحائنا الأفاضل، "كسيبويه" و "ابن هشام" و "ابن الأنباري" وغيرهم مركزاً مرموقاً ومنزلة جليلة بين النحاة واللغويين الغربيين والدارسين العرب للغة في فضل السبق والتأثير والتقدم، ولا نتخذ غيرهم مقياساً لعظمتهم، إنّما نقصد بدراستنا وأبحاثنا إلى الكشف والبيان عن أنظارتهم وجهودهم السابقة في لغتنا الحيّة المتطورة . وسأتناول في هذا الفصل صيغة "أفعل" في اللغة العربية، وفقاً لقواعد النحو التوليدي والتحويلي Generative Transforational Theory إحياءاً وتأصيلاً للدرس النحوي العربي القديم، والتجديد في الدرس اللغوي إيماناً بأهميته .

(1) سورة يوسف 2/12 .

## النظرية التوليدية والتحويلية

### التعريف بالنظرية :

هناك بعض الظواهر اللغوية تسعى النظرية التوليدية إلى وصفها وصفاً دقيقاً ، ويتم هذا الوصف من خلال ما يسمى بالمنهج الوصفي التحليلي الذي أسسه "دي سوسير" الأب الروحي للدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين ، ومن بعده جاء "بلومفيلد" أيضاً وأرسى دعائمه .  
وتهدف هذه النظرية إلى بناء قواعد أو نحو ، يسمى "النحو التوليدي" ، أو "القواعد التوليدية" تعمل على صوغ استعمالات غير محدودة بوسائل محدودة، ويرى مؤسسها أو صاحبها إمكانية استثمار أو استعمال الاتجاه الكلاسيكي القائم على المنطق والجديد في دراسة علم اللغة<sup>(1)</sup>.

### مفهوم اللغة عند الوصفيين :

اعتبر الوصفيون كـ "بلومفيلد" أنّ اللغة هي مجموعة من الأصوات أو العادات الصوتية تتكيف بتهيجات بيئية، وبالتالي يرى أنه لا يوجد أي اختلاف بين لغة الإنسان والحيوان، وإن أقرّ بعلو شأن لغة الإنسان وأفضليتها الخاصة على لغة الحيوان، حيث إنه لا يرى أي تدخل للأفكار العقلية أو القواعد النحوية عند التعامل أو الأداء الكلامي<sup>(2)</sup>.

### مفهوم اللغة عند تشومسكي :

انتهج "تشومسكي" المذهب العقلي في دراسة اللغة، فهو يرى عكس ما ذهب إليه "بلومفيلد" ، حيث يرى اختلافاً واضحاً بين لغة الإنسان والتنظيم الاتصالي عند بعض الحيوانات أو لغة الحيوان، فاللغة الإنسانية ترتبط بنوع معين من التنظيم العقلي،

(1) انظر : اللغة والعقل، لنعم تشومسكي ، ص 33 ، ترجمة : بيداء علي العلكاوي ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، 1996م .

(2) انظر : الأسننية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، للدكتور : ميشال زكريا ، ص 145 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط2/1986م .



وليس مجرد درجة أعلى من الذكاء، كما أنّ الحيوانات ترتبط بنوع معين من لغتها واتصالها ببعضها البعض، أو التنظيم الاتصالي في تعاملها في الحياة<sup>(1)</sup>.

### أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوصفيين وتشومسكي :

اختلف الوصفيون (السيكولوجيون) وتشومسكي في مفهوم اللغة من وجه واتفقوا

في وجه آخر على النحو التالي :

أولاً : **أوجه الاختلاف** : فقد اختلفوا من وجه واحد، حيث إنهم يرون أنه لا يوجد أي تدخل للأفكار العقلية أو القواعد النحوية عند التعامل أو الأداء الكلامي، أمّا تشومسكي فاعتبر هذا فهماً مرفوضاً للغة في نظره، وعده لوناً من التعامل مع سطح اللغة دون عمقها ، كما أنه يرى اختلافاً واضحاً بين لغتي الإنسان والحيوان<sup>(2)</sup>.

ثانياً : **أوجه الاتفاق<sup>(3)</sup>** : اتفق الوصفيون وتشومسكي على أنّ اللغة عبارة عن نظام يتكون من عدة نظم، وهذه النظم تعتبر رموزاً أو علامات ينطقها الإنسان على هيئة أصوات عالية أو مهموسة تسمعها الأذن، تتركب من وحدات ذات دلالات تسمى بـ (الكلمات) أو (الجمل) ، ولذلك كان لدراسة اللغة الإنسانية أهمية كبيرة عندهم ، على اختلاف مستوياتها الصرفية والصوتية والدلالية والنحوية .

ويرجع ذلك الفضل لعلمتنا الأوائل كابن جنّي وابن هشام وغيرهما من العلماء الأفاضل الذين قاموا بدراسة اللغة العربية بمستوياتها الأربع المذكورة آنفاً ، ولكل من هذه المستويات دلالات مختلفة<sup>(4)</sup>.

فمن هذين الوجهين تبين أنّ تشومسكي رفض من خلال نظريته التوليدية معظم المبادئ التي نادى بها المدرسة الوصفية ، رفضاً قوياً نابعاً من منطلقات عقلية ولغوية .

(1) انظر : اللغة والعقل ، لنعم تشومسكي ، ص 95 .

(2) انظر : نظرية تشومسكي اللغوية، لجون ليونز، ص 64، تحقيق : د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ط1/1985م .

(3) انظر : المرجع السابق، ص 64 .

(4) انظر : دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، ص 46 - 47 - 48 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط5/1984م .

وقد ذكرت سابقاً أنّ النظرية التوليدية تسعى جادة إلى وصف الظواهر اللغوية والنشاط العقلي بدقة وموضوعية أكثر من غيرها، وحاول "تشومسكي" رسم هذا الهدف بقوله : "وصف الظواهر اللغوية والنشاط العقلي بأعلى درجات الدقة الممكنة، ومحاولة تشييد بناء نظري تجريدي ، يفسّر تلك الظواهر، ويكشف عن مبادئ تنظيمها وعملياً دون اللجوء في الوقت الحاضر إلى ربط التراكيب والعمليات العقلية المفترضة بأي ميكانيكية فسيولوجية أو تفسير الوظيفة العقلية من خلال أسباب فيزيائية"<sup>(1)</sup>. وهذا ما استطاع الوصول إليه "تشومسكي" في محاولته لرسم هدف النظرية التوليدية لوصف الظواهر اللغوية والنشاط العقلي بدقة وموضوعية .

---

(1) اللغة والعقل، لنعوم تشومسكي ، ص 24 .

## مكونات القواعد التوليدية والتحويلية

انطلق اللغويون في تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً دقيقاً ، وذلك من خلال مكونات ثلاث رئيسية تتكون منها القواعد التوليدية والتحويلية ، حيث إنها تعمل على ربط الشكل الظاهري بمعناه الداخلي والعميق له ، كما أنها تربط بين الأصوات والمعاني الدالة عليها، وهذا التحليل يتم من هذه المكونات الثلاثة وهي (1).

1- المكوّن التركيبي أو النحوي Syantactic Component .

2- المكوّن الدلالي Semantic Component .

3- المكوّن الفونولوجي (الصوتي) Phonological Component .

وسأعرض هذه المكونات على النحو التالي :

أولاً : المكوّن التركيبي أو النحوي Syantactic Component :

وهو عبارة عن تعاقب مجموعة من الكلمات أو اللفظات ويعتبر هو المسئول عن توليد جمل اللغة وتكوينها ، كما أنه يصف البنية العميقة للجمل، أمّا المكوّن الدلالي والفونولوجي (الصوتي) فتفسيران فقط .  
ويتكون المكوّن التركيبي من مكونين ، وهما :

1- المكوّن الأساسي :

ويطلق عليه المكوّن (التوليدي) ، وهو عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد تولد ما يعرف بالجملة النواة أو الأساس ، ويتكون هذا المكوّن من جزأين ، وهما : (قواعد التكوين والمعجم) كما سيأتي :

---

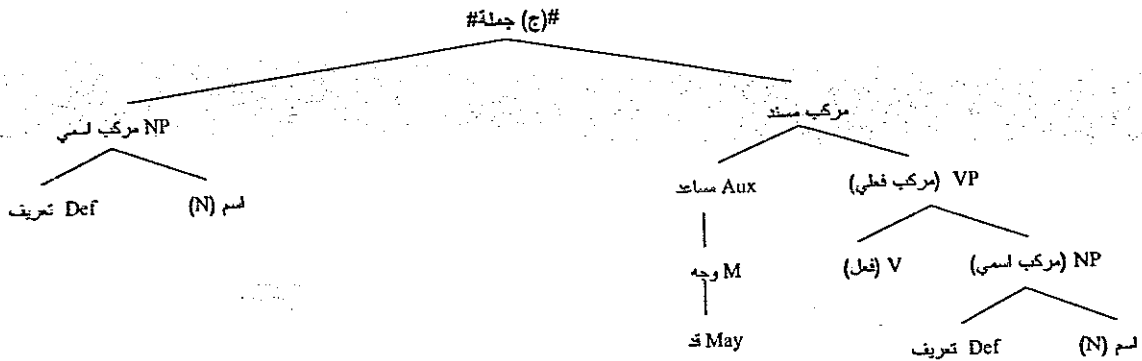
(1) انظر : نظرية تشومسكي اللغوية، لجون ليونز، ص 135 - 136 - 139، ومباحث في النظرية الألسنية، د. ميشال زكريا ، ص 115، 126، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2/1985م ، واللغة والعقل: نعوم تشومسكي ، ص 41، والقواعد التحويلية في ديوان الحطيئة (رسالة دكتوراه)، إعداد : حمدان رضوان عاصي، ص 60، إشراف : د. رمضان عبدالقوّاب ، د. نوال فرحات ، غزة ، 2001م، والألسنية التوليدية والتحويلية ، د. ميشال زكريا، ص 119 - 137 - 145 .

## f - قواعد التكوين :

وهي مجموعة القواعد المسؤولة عن تكوين المعلومات اللازمة لتوليد الجمل الصحيحة المحتملة الصياغة ، في اللغة ، وتعتبر هذه هي الوظيفة الرئيسية لقواعد التكوين وهذه القواعد هي (1):

- 1- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي .
- أي أنّ الجملة تتكون من مركبين (اسمي وفعلي).
- 2- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي .
- 3- المركب الاسمي ← مركب اسمي مفرد .
- مركب اسمي جمع .
- 4- مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم .
- 5- مركب اسمي جمع ← أداة تعريف + اسم + علامة جمع .
- 6- أداة تعريف ← أل .
- 7- الاسم ← رجل ، كره .
- 8- الفعل ← فعل مساعد + فعل .
- 9- الفعل ← ضرب ، أخذ .
- 10- المساعد ← صيغ الفعل .

ويمكن تمثيل هذه القواعد بالمشجر التالي :



(1) نظرية تشومسكي اللغوية، لجون ليونز، ص 136، والقواعد التحويلية في ديوان الحطيئة ، ص 60 .

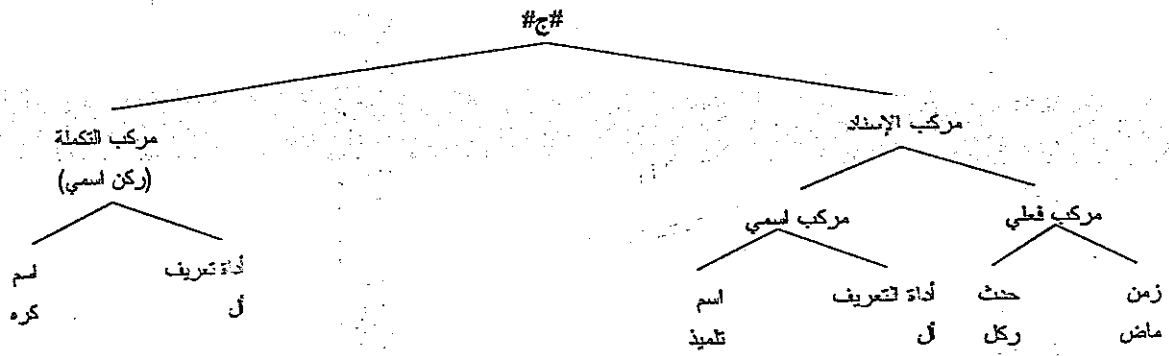
فلو قلنا : (رَكَلَ التَّمْيِذُ الكُرَةَ) .

فالفعل ← ركل :

والاسم ← التَّمْيِذُ ، الكرة .

وأداة التعريف ← أَل .

فالجملَة جَيِّدة التركيب وهي مولدة من خلال استبدال العناصر الواقعة ، إلى اليمين بالرموز الواقعة على اليسار، ويمكن تمثيل قواعد التكوين في الجملة بالمشجر التالي<sup>(1)</sup>:



(1) انظر : الأسنانية التوليدية والتحويلية ، د. ميشال زكريا ، ص 132 - 134 ، ومباحث في النظرية

الأسنانية ، د. ميشال زكريا ، ص 105 .

فجملته (رَكَلَ التَّمِيذُ الكُرَةَ) أصولية وصحيحة ، ولكن قد تنتج جملاً غير مقبولة من جهة المعنى ، نحو : (رَكَلَتِ التَّمِيذُ الكُرَةَ).

ويسمى المشجر السابق بالمشير الركني ، لأنه يتيح تمييز الفئات ومؤلفات المباشرة والواضحة في دلالتها ومعناها .

ومن الجمل لا تصح دلالياً ، إلا على سبيل المجاز ، حيث إن قواعد التكوين تقوم بتحليلها إلى أساسها النحوي من حيث (اسم + فعل + اسم + ... ) ، إلا أنها لا تفسر العلاقات القائمة بينها ، مما يوحد هذا التحليل جملاً لا معنى لها ، وهذا مما جعل "تسومسكي" يقوم باقتراح نوع آخر من القواعد ، وهي قواعد التفريع ، وهذه القواعد لا تدخل ضمن قواعد التحويل ، وتعتبر وظيفتها الأساسية بيان علامات أو سمات المورفيومات الموجودة في الجملة وهي كالتالي (1) :

1- فعل ← س . ع .

2- اسم ← س . ع .

3- حرف ← س . ع .

4- تعريف ← س . ع .

والمقصود بـ (س . ع) أي : سمات عامة للأصناف النحوية الموجودة على يمين السهم . وهذه السمات على النحو التالي (2) :

(+ عام) ، (+ متحرك) ، (+ إنسان) .

(+ محسوس) ، (+ محدود) .

(+ معرف) ، (+ مذكر) ، (+ نكر) .

(+ مفرد) ، (+ مفرد ذاتي) .

فالرمز + يعني وجود هذه السمة في الاسم ، والرمز (-) يعني عدم وجودها فيه ، فهذه القواعد تنص على أن سمات الاسم والفعل يجب أن تتلاءم مع بعضها البعض ، نحو : (ضحك البحر) ، نجد أن كلمة البحر تأخذ السمات التالية (- إنسان) ، (- كائن

(1) المرجع السابق : ص 105 - 128 ، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د .

نهاد الموسي ، ص 51 ، دار البشير ، مكتبة وسام ، بدون : ت / ط .

(2) نفسه ، ص 114 .

حي) في حين أن الفعل ضحك يتطلب فاعلاً يأخذ السمات التالية : (+ إنسان) ، (+ كائن حي).

## ب- المعجم Lexicon<sup>(1)</sup>:

هو عبارة عن مجموعة من المفردات المعجمية في أي لغة يتضمن خصائصها النحوية والصوتية والدلالية ، أي مستويات اللغة ، وكذلك القوانين الأولى في المواضيع التي تتطابق سماتها مع سمات هذه المفردات أو اللفظات .

أهمية المعجم :

للمعجم أهمية كبيرة في المكوّن الأساسي ، ولتوضيح هذه الأهمية يمكن التمثيل بما يلي:

1- اغتصب العدو الأرض .

2- اغتصبت الأرض العدو .

فالجملتان صحيحتان ومركبتان تركيباً جيداً ، إلا أنّ الجملة الثانية غير مقبولة لأنّ الفعل (اغتصب) فاعله غير حي ، وهذا ما أخبرنا به المعجم، ويعتبر من مهامه الرئيسية .

أمّا الجملة الأولى فجيدة التركيب والدلالة؛ لأن الفعل (اغتصب) أسند إلى اسم يحتوي على سمة (+ إنسان) ، (+ متحرك) ، (+ حي) ، في حين أنّ الجملة الثانية جيدة التركيب دون الدلالة ، فقد أسند فعل الاغتصاب إلى اسم يأخذ السمات التالية : (- إنسان) ، (- متحرك) ، (- حي).

مما سبق من خلال قواعد التفريع والاستبدال المعجمية تبين أنّ الجملة الثانية غير جيدة الدلالة ، وهذا دور المعجم ومن مهام عمله في المكونات الأساسية ، ويمكن تمثيل جملة (اغتصب العدو الأرض) بالمشجر التالي :

(1) انظر : جوانب من نظرية النحو، لناعوم تشومسكي، ص 12، ترجمة : مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق ، جامعة البصرة ، 1985م، والقواعد التحويلية في ديوان الحطيئة (رسالة دكتوراه) : حمدان محمد أبو عاصي، ص 61 .

## #تركيب الجملة#

مركب التكملة

مركب الإسناد

مركب اسمي

مركب فعلي

اسم  
أرض  
+اسم  
+عام  
+مفرد  
+متحرك

تعريف  
أل  
+تعريف  
+محدد

مركب اسمي

فعل

اسم  
عرو  
+اسم  
+عام  
+إنسان  
+مذكر  
+مفرد  
+متحرك

تعريف  
أل  
+تعريف  
+محدد

حدث  
انقصب  
+فعل  
+ماض  
+تشاغل  
+عمل



فالمشجر السابق يوضح أن المكوّن الأساسي يحتوي على قواعد تكوين مثل :

الجملة ← مركب إسناد + مركب تكملة .

مركب الإسناد ← مركب فعلي + مركب اسمي + مركب اسمي  
المركب الفعلي ← زمن + فعل .

المركب الإسمي ← تعريف + اسم .

مما سبق تبين أن المكوّن الأساسي أو التوليدي، يحتوي على ثلاثة أنواع من

القواعد، وهي :

1- قواعد التكوين .

2- قواعد التفريع .

3- قواعد الاستبدال المعجمية .

وهذه القواعد الثلاثة لها عملها ودورها الهام في المكوّن الأساسي للجملة، وقد اعتبر

نحاتنا الأوائل أن الجملة الفعلية النواة في اللغة العربية لا تخرج عن التركيب الآتي<sup>(1)</sup>:

جملة : (جاء زيدٌ) تتكون من ، فعل + اسم .

الفعل (جاء) والاسم (زيد).

وجملة : (ضربَ المعلمُ التلميذَ) تتكون من ، فعل + اسم + اسم .

فالفعل (ضرب)، والاسمان هما : (المعلم) و (التلميذ).

وجملة : (أعطيتُ زيداً ديناراً) تتكون من فعل + اسم + اسم + اسم 2 .

فالفعل (أعطى) والأسماء هي : (الثناء) و (زيداً) و (ديناراً) .

فهذه هي النماذج كما حددها نحاتنا الأقدمون ، وإذا حدث أي تغيير في هذه النماذج أو

إحداها يعتبر تحويلاً من الأصل ، وسيأتي ذلك واضحاً في المكوّن التحويلي ، إحدى

مكونات المكوّن التركيبي .

ويرى الدكتور "ميشال زكريا" أن قوانين التكوين التي تصلح للجملة العربية هي<sup>(2)</sup>:

1- جملة ← ركن إسناد + ركن تكملة .

2- ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي .

(1) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايرة ، ص 87، عالم المعرفة ، جدة ، ط1/ 1984م .

(2) مباحث في النظرية الأنسية وتعليم اللغة، د. ميشال زكريا، ص 127 - 129 .

3- ركن التكملة ← ركن حرفي أو ركن اسمي .

4- ركن فعلي ← زمن + فعل .

5- ركن اسمي ← تعريف + اسم .

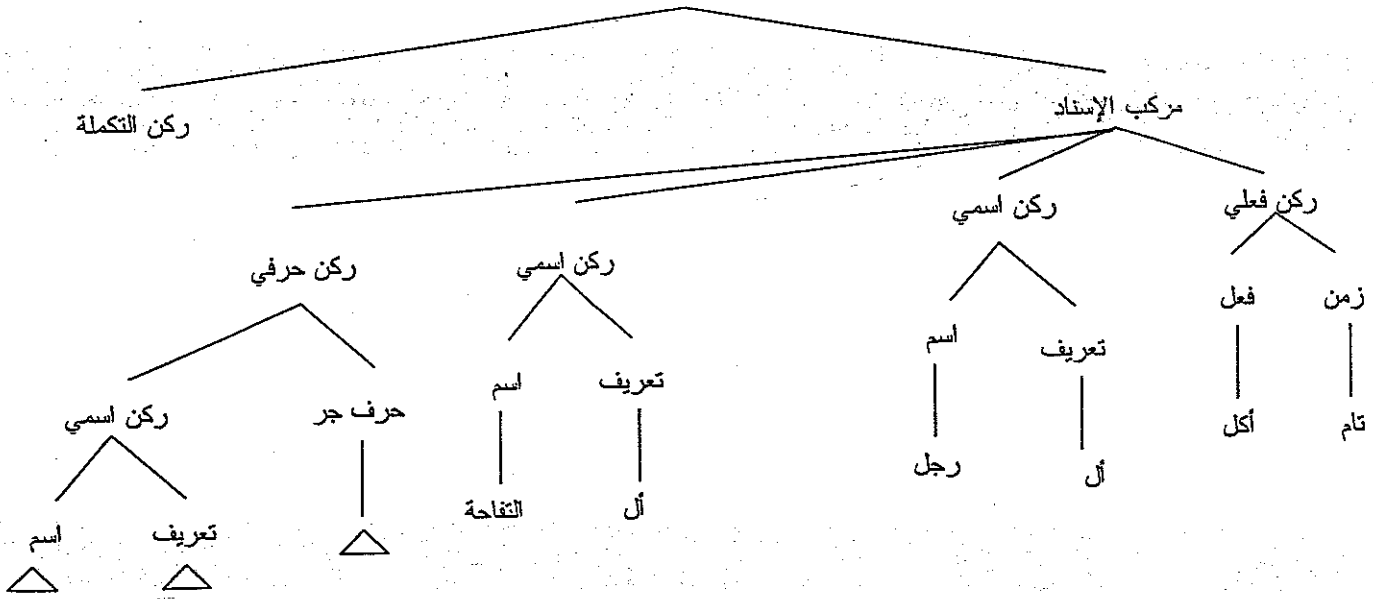
6- ركن حرفي ← حرف جر + ركن اسمي .

ويقصد الدكتور ميشال زكريا بكلمة (ركن) أي : (مركب) كما في التركيب

السابق من جملة (اغْتَصَبَ الْعَدُوُّ الْأَرْضَ) . ويمكن تمثيل جملة (أَكَلَ الرَّجُلُ التَّفَاحَةَ)

بالمشجر التالي ، بما ذهب إليه الدكتور "ميشال زكريا" .

### #أكل الرجل التفاحة#



فمن المؤشر السابق يتبين أنّ الجملة عند الدكتور "ميشال" تتركب من ركني (إسناد وتكملة)، ويتكون الإسناد من فعل وفاعل ومفعول به وما يلحق الفعل من جار ومجرور أو ظرف.

فالفعل في الجملة هو (أكل)، والفاعل هو (الرجل) والمفعول به هي (التفاحة) فالركن الفعلي يتكون من زمن وفعل أو حدث ، أمّا الفاعل والمفعول به فكل منهما ركن اسمي مستقل، ومرتبطة بالفعل تحت ركن الإسناد وليس الركن الفعلي، أمّا ركن التكملة فلا علاقة له بالفعل الذي يشرف عليه ركن الإسناد في الجملة .  
وأخلص إلى أنّ الجملة في النحو التحويلي تنقسم إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

1- جملة بسيطة : وتتركب من مسند إليه ومسند، وذكر سيبويه باباً في ذلك<sup>(2)</sup>.  
2- جملة مركبة : وتتكون من جملتين ببسيطتين، بحيث يكون هناك أداة تربط بينهما كالعطف مثلاً .

3- جملة تركيبية (معقدة) : وتتكون من جملتين ، رئيسية (مستقلة) والأخرى ، فرعية (غير مستقلة) ، فالأولى المستقلة تؤدي إلى المعنى كاملاً بمفردها وغير المستقلة ، عكس ذلك أي لا يمكن أن تؤدي معنى كاملاً بمفردها<sup>(3)</sup>.

فالجمل السابقة نظير ما نعرفه في النحو العربي بالجملة الاسمية والفعلية في صورتيهما البسيطة ورصد التغيرات التي تجري عليهما وتمدّ فيهما عناصر إضافية ووظائف جديدة، وقد لاحظ "سيبويه" هذا المعنى ، وعقد باباً في كتابه سمّاه "باب المسند والمسند إليه" وقال فيه : "وهما مالا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً ..."<sup>(4)</sup>.

أمّا ابن هشام فقد عرّف الجملة بقوله : "عبارة عن الفعل وفاعله ، كـ "قام زيد" ، والمبتدأ وخبره كـ "زيد قائم" ، وقسمّ الجملة إلى صغرى وكبرى"<sup>(5)</sup>.

(1) نظرية تشومسكي اللغوية ، لجون ليونز ، ص 153 - 155 .

(2) الكتاب ، لسيبويه : 23/1 .

(3) انظر : نظرية النحو العربي ، د. نهاد الموسى ، ص 63 - 64 .

(4) الكتاب ، لسيبويه : 23/1 .

(5) مغني اللبيب ، لابن هشام : 490/2 - 497 .

فما ذكره "سيبويه" و "ابن هشام" دليلاً قاطعاً على أفضلية السبق في معرفة أقسام الجمل التي ذكرتها أنفاً ، والتي اعتبرها اللغويون التوليديون ، أنها جديدة ، وأرى أنهم ما قاموا إلا بتعديلات وإضافات على ما سبقهم إليه نحائنا الأوائل ثلاثم نحونا العربي .

## 2- المكوّن التحويلي :

يعتبر هذا المكوّن هو المكوّن الثاني من مكوتات المكوّن التركيبي ، حيث إن المكوّن الأساسي هو الأوّل ، وتقوم قواعده بتوضيح تراكيب الجمل الأساسية أو الأصلية ، وتمدّنا بقدر أكبر من المعلومات اللازمة عن هذه التراكيب . أمّا قواعد المكوّن التحويلي ، أو قواعد التحويل فتقوم بتحويل التركيب الداخلي إلى تركيب سطحي أو ظاهري محسوس للجملّة التوليدية ، وذلك لأنها : "قواعد يبدل كل منها مشيراً ركنياً بمشيرٍ ركني آخر ، وتدرس العلاقات القائمة بين الجمل" (1).

وقد ذكر اللغويون أهم قواعد التحويل وهي (2) :

الحذف والزيادة والترتيب والتعويض والتوسّع والاختصار ، وسأبينها على

النحو التالي :

1- الحذف : والمقصود به حذف ركن من أركان الجملّة الأساسية (النواة) كالفاعل أو الفاعل أو المفعول ، فتصبح الجملّة في نقص من تركيبها، ويتم الحذف لهدف أو لغاية في نفس المتكلم، كتحويل الجملّة من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، عندما يحذف أحد أركانها وهو الفاعل ، نحو : (شربَ محمدُ اللبن) فتحول للمجهول بالحذف ، فيقال : (شربَ اللبن) .

(1) مباحث في النظرية الأسنية ، د. ميشال زكريا ، ص 116 .

(2) انظر : الأسنية التوليدية والتحويلية ، د. ميشال زكريا ، ص 154 - 156 ، وفي التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي) وتطبيقه على التوكيد اللغوي ، والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام ، للدكتور : خليل عمارة ، ص 88 - 95 ، تقديم : د. سلمان حسن العاني ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط1/1407هـ ، 1987م ، وفي نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمارة ، ص 88 ، والنحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده الراجحي ، ص 141 - 142 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 ، وفي علم اللغة التقابلي ، د. أحمد سليمان ياقوت ، ص 68 - 69 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1985 م .

2- الزيادة : وهي ضد الحذف ، ويقصد بها زيادة عنصرٍ جديدٍ أو مورفيمات عناصر جديدة إلى الجملة انترليدية ، لتصبح جملة تحويلية ، وتتم هذه الزيادة لهدف معنوي داخلي في النفس، كتحويل الجملة من الإثبات إلى النفي مثلاً، نحو : (شربَ محمدُ اللبن) ، فبزيادة حرف النفي (لم) تحوّلت الجملة إلى : (لم يشربَ محمدُ اللبن) ، وكذلك : (سَمِعَ القائدُ الخبرَ) ، فبزيادة (هاء) إلى الفعل تصبح الجملة : (الخبرُ سَمِعَهُ القائدُ).

فالحذف والزيادة قاعدتان متضادتان ، فوجودهما في الجملة أو إحداهما يحدث تغييراً في أركان الجملة الأساسية كما تبين من الأمثلة السابقة، وذلك لغاية محدّدة عند المتكلم. 3- الترتيب (التبادل) : ويتم ذلك من خلال تقديم عنصر في محل آخر متعمّداً ، ويكون له الحق في التأخير في الجملة، كتقديم الفاعل على الفعل في بعض الأحيان ، نحو (أحمدُ كتبَ درسَ) ، فهذه الجملة محوّلة عن الجملة التوليديّة : (كتبَ أحمدُ الدرسَ) أو كتقديم الجار والمجرور على الفعل ، أو الخبر على المبتدأ ، أو المفعول على الفاعل ، وغير ذلك كثير .

ويكون هذا كله لغاية معنوية في نفس المتكلم كما حدث في قاعدتي الحذف والزيادة .

4- التعويض (الإحلال) : والمقصود من هذا هو التعمّد في إحلال لفظة مكان أخرى في الجملة ، أو باستبدال صيغة لغوية بصيغة أخرى محلّها في الجملة الواحدة .

5- التوسع : ويقصد به توسيع ركن في الجملة مما يؤدي إلى زيادة ، ووضوح في المعنى ، نحو : (قَدْ عَلِمْتُ خَبْرًا) ، فيقال للزيادة في توضيح المعنى (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا نَاجِحًا فِي الإِمْتِحَانِ) فزيادة الركن يؤدي إلى توضيح المعنى ، وهذا مثل : زيادة المبنى يؤدي إلى زيادة المعنى .

6- الإختصار : حيث يستعمل المتكلم إلى اختصار أو تقلص أحد أركان الجملة الأساسي، مما يؤدي إلى نوع من الغموض في المعنى ، وهو ضد التوسع . وهذه القواعد تبين أنّ لكل جملة تركيب داخلي أو عميق وآخر سطحي، وقد عارض "تشومسكي" دراسة اللغة من الخارج أو على المستوى السطحي<sup>(1)</sup>.

(1) انظر : أصول تراثية في علم اللغة، د. كريم زكي حسام الدين ، ص 67 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 1985/2 م .

فهذه أهم قواعد التحويل التي ذكرها اللغويون، فيتم التحويل من خلالها بين الجمل سواء كان بالحذف أو بالزيادة ، أو بالتوسع أو بالإختصار ، أو بالتبادل أو بالإحلال .

فمن خلال هذه القواعد تبين أن زيادة المباني يؤدي إلى زيادة المعاني وكذلك الزيادة في الأركان التحويلية يؤدي إلى وضوح في المعنى أيضاً والعكس كذلك .

### ثانياً: المكوّن الدلالي Semantic Component<sup>(1)</sup>:

يختلف هذا المكوّن عن المكوّن التركيبي السابق، حيث إنّ المكوّن التركيبي هو المسئول عن توليد جمل اللغة ووصف البنية العميقة لها، أمّا المكوّن الدلالي ، فهو تفسيري، يقوم بتفسير الجمل من خلال إبراز دلالتها، وتوضيح معانيها، ويعمل على البنية العميقة التي تتولد من المكوّن الأساسي فيقوم بدراسة دلالة العناصر والأركان اللغوية ، وتحتوي على قواعد الإسقاط التي تقوم بإسقاط المعنى على بنية معينة ذات دلالة وتركيب صحيح مثل : (أكل الولد التفاحة) ، وتمنع ظهور جمل غير مقبولة أو غير صحيحة بالمعنى، مثل (أكلت التفاحة الولد) ، وذلك عن طريق عملية مزج قواعد أو قوانين الإسقاط لقواعد المعجم ، وقد سبق الحديث عن المعجم ، وعمله وأهميته أو فوائده .

### ثالثاً: المكوّن الفونولوجي Phonological Component<sup>(2)</sup>:

ويتعلق بالمستويين اللغويين الصوتي والصرفي ، حيث إنه يشمل مجموعة من القوانين الصرفية والصوتية ، فهذا المكوّن يقوم بدراسة أصول اللغة والمقاطع الصوتية متتالاً والتغيرات التي تطرأ عليها ، وهذا المكوّن لا يعتمد على البنية العميقة ، بل يقوم عمله على البنية السطحية ، وهو يختلف عن المكوّن التركيبي الذي يصف البنية العميقة للجمل، فالمكوّن الفونولوجي كالدلالي تفسيري توضيحي ، إلا أنه يختلف من حيث

(1) انظر : جوانب من نظرية النحو، لنعوم تشومسكي ، ص 13-14، ونظرية تشومسكي اللغوية، لجون ليونز، ص 136-139، ومباحث في النظرية الألسنية، د. ميشال زكريا ، ص 117، والألسنية التوليدية والتحويلية ، د. ميشال زكريا ، ص 139 .

(2) انظر : مباحث في النظرية الألسنية ، د. ميشال زكريا، ص 117، والألسنية التوليدية والتحويلية ، د. ميشال زكريا ، ص 137 .

البنية في عمله مع المكوّن الدلالي الذي يعمل على البنية العميقة التي تتولد من المكوّن الأساسي .

فالمكونات الثلاثة (التركيبية والدلالي والفونولوجي أو الصوتي) ، أهمّها المكوّن التركيبي الذي يتعلق بهذا البحث بصورة مباشرة لما له من أهمية تطبيقية ، وقد تحدثت عنه بالتفصيل .

## الفصل الثاني

### دراسة تحليلية لشواهد صيغة (أفعل).

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : دراسة تحليلية لشواهد صيغة

(أفعل) في القرآن الكريم .

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لشواهد صيغة

(أفعل) في المعلقات السبع .



**المبحث الأول**  
**دراسة تحليلية لشواهد صيغة (أفعل)**  
**في القرآن الكريم**

وتشتمل على :

1- أنواع صيغة أفعل .

2- أفعل التفضيل .

3- أفعل التعجب .

## 1- أنواع صيغة أفعال

### (دراسة تحليلية)

وردت صيغة "أفعل" في القرآن الكريم بأنواع مختلفة على النحو التالي :

1- ورودها فعلاً : وردت صيغة "أفعل" في القرآن الكريم فعلاً ماضياً ، كما في قوله تعالى : (أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا<sup>(1)</sup>).

ووردت فعلاً مضارعاً ، كما في قوله تعالى : (قَالَ إِنِّي أَنبِئُكُمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ<sup>(2)</sup>)  
ووردت أيضاً فعل أمر ، كما في قوله تعالى : (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا<sup>(3)</sup>) ، وقوله تعالى : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا<sup>(4)</sup>) . فصيغة "أفعل" وردت في القرآن الكريم فعلاً ، بأنواعه الثلاثة كما تبين من الآيات السابقة ، ويمكن بيان القواعد التركيبية في بعض النصوص الواردة في هذا النوع .

ففي قوله تعالى : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا<sup>(5)</sup>) . فالفعل (أعريض) جاء على صيغة الأمر على وزن (أفعل) ، فتحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية بهذه الصيغة بالحذف ، ويمكن تمثيله بالمشجر التالي :

(1) سورة الكهف 12/18 .

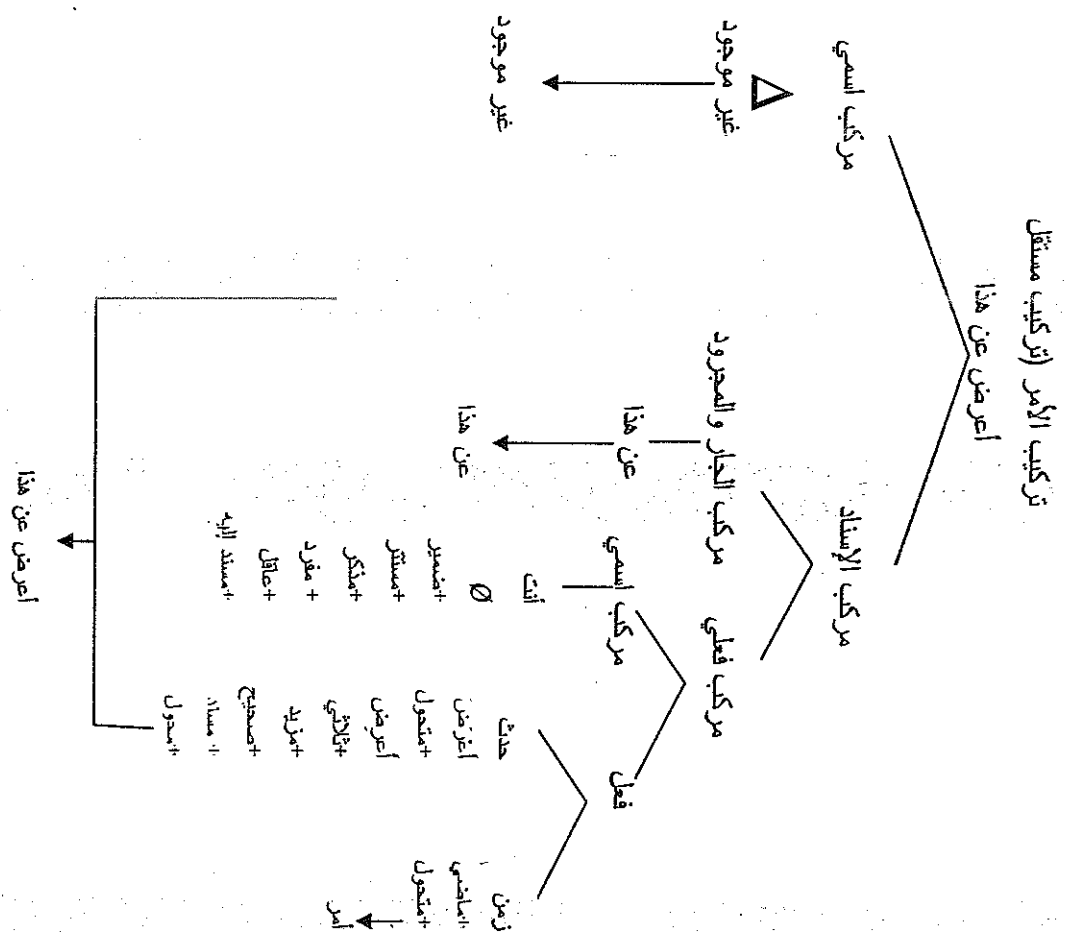
(2) سورة البقرة 2/30 .

(3) سورة آل عمران 3/147 .

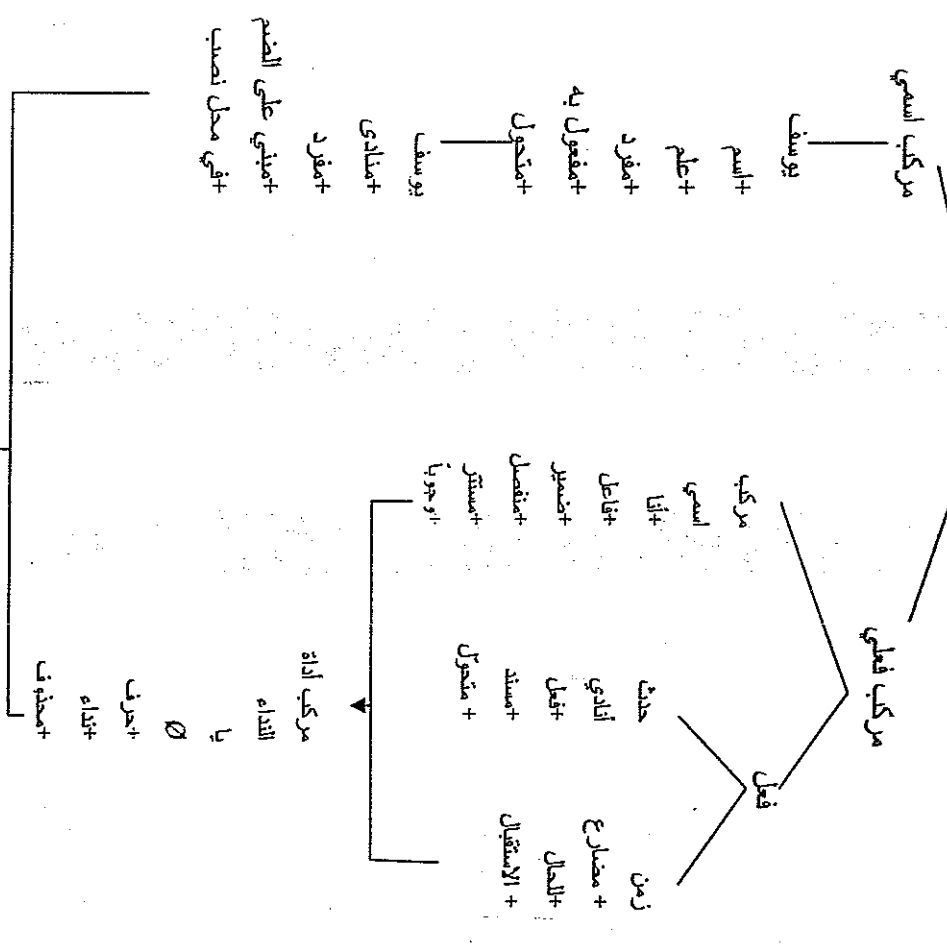
(4) سورة يوسف 12/29 .

(5) سورة يوسف 12/29 .

### تركيب قوله تعالى: # يوسف أعرض عن هذا #



### تركيب النداء (تركيب مستقل)



يوسف  
مركب نداء  
مخبرف الأداة

تمّ تحويل تركيب (الأمر) على وزن (أفعل) من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي فاعل (أنادي) ، وهو الضمير المنفصل (أنا) ، كما تمّ حذف مركب أداة النداء (يا) لأنّ المنادى قريب ، وفيه تقريب له وتلطيف لمحلّه، وبذلك تحوّل التركيب إلى تركيب نداء محذوف الأداة (يوسف) ، كما حذف أيضاً صيغة المركب الفعلي الذي يدل على زمن الماضي وهو الفعل (عرَض) ، وأدخل عليه الهمزة ليصبح على صيغة الأمر (أعْرِض) ، كما وتمّ حذف المركب الاسمي ، وهو الضمير المنفصل (أنت) ليستتر في فعل الأمر (أعْرِض) ، ويكون في محل رفع فاعل .

2- الإحلال والتعويض : حلّ مركب أداة النداء (يا) محل المركب الفعلي (أنادي) بكل مكوناته، كما حلّت صيغة الأمر (أعْرِض) في المركب الفعلي ، محل صيغة الماضي لإفادة دلالة الأمر .

مما سبق يتضح أنّ حذف مركب أداة النداء (يا) من المركب الاسمي المنادى (يوسف) ، وذلك لأنه منادى قريب مفاطن للحديث ، وفيه تقريب له وتلطيف لمحلّه، وهذا هو الغرض من الحذف في هذا التركيب ، والله تعالى أعلم .  
وقد وردت صيغة "أفعل" اسماً ، كما سيأتي في تحليل شواهد صيغتي النفضيل والتعجب .

## 2- أفعال التفضيل

### (دراسة تحليلية)

وردت صيغة "أفعل التفضيل" في القرآن الكريم واتعلقات السبع، مجردة من أل والإضافة ومقترنة بها، كما وقد وردت مضافة إلى نكرة ومعرفة وقد سبق الحديث عن ذلك في باب "أفعل التفضيل"، وفيما يلي تحليل بعض الشواهد على أقسام "أفعل التفضيل".

أولاً: ورود صيغة "أفعل التفضيل" في القرآن الكريم:

وترد على النحو التالي:

1- أفعل التفضيل المجردة من أل والإضافة:

وردت صيغة "أفعل التفضيل" مجردة من أل والإضافة، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ

آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)<sup>(1)</sup>.

وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع في باب "أفعل التفضيل" بالتفصيل، وهو قوله (أحسَنَ)، حيث اختلف فيه البصريون والكوفيون، فيرى بعضهم: أنه فعل، ويرى الآخرون أنه اسم تفضيل<sup>(2)</sup>. وقد تحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي:

(1) سورة الأنعام 154/6.

(2) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام: 737/2.



## القواعد التحويلية للتركيب السابق :

1- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي ، وهو الضمير المنفصل (هو) من المركب الفعلي (أحسن) ، وذلك للإيجاز والاختصار ، حيث إنّ البنية العميقة لهذا التركيب هي (أحسن هو).

2- الزيادة Addition : تمّ زيادة (الهمزة) في المركب الفعلي ، وهو الفعل (أحسن) الذي جاء على صيغة الماضي ، فبدخول همزة التعدية عليه أفاد معنى التفضيل على وزن (أفعل).

وذكر أبو حيان أنّ : "الذي هنا بمعنى الجمع وأحسن صلة فعل ماض ، حذف منه الضمير وهو الواو ، فبقي أحسن أي : على الذين أحسنوا ، وحذف هذا الضمير" (1).

وعلى هذا فالمركب الفعلي (أحسن) سواء كان المركب الاسمي المحذوف وهو الضمير ، مفرداً أو جمعاً فيه ، فالبنية العميقة له هي : (أحسن هو) أو (أحسنوا) ، والله تعالى أعلم .

## 2- أفعل التفضيل المقترنة بأل :

وردت صيغة "أفعل التفضيل" في القرآن الكريم مقترنة بأل ، كما في قوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (2). حيث جاء اسم التفضيل (الأعلى) في هذا الموضع مطابقاً لموصوفه ومقروناً بأل ، وهذا أحد أحكام اسم التفضيل إذا كان مقروناً بأل ، وهو أن يكون مطابقاً لموصوفه تذكيراً وتأنيناً وإفراداً وجمعاً وتثنيةً (3). وقد سبق الحديث عن هذا الجانب في باب "أفعل التفضيل" بالتفصيل .

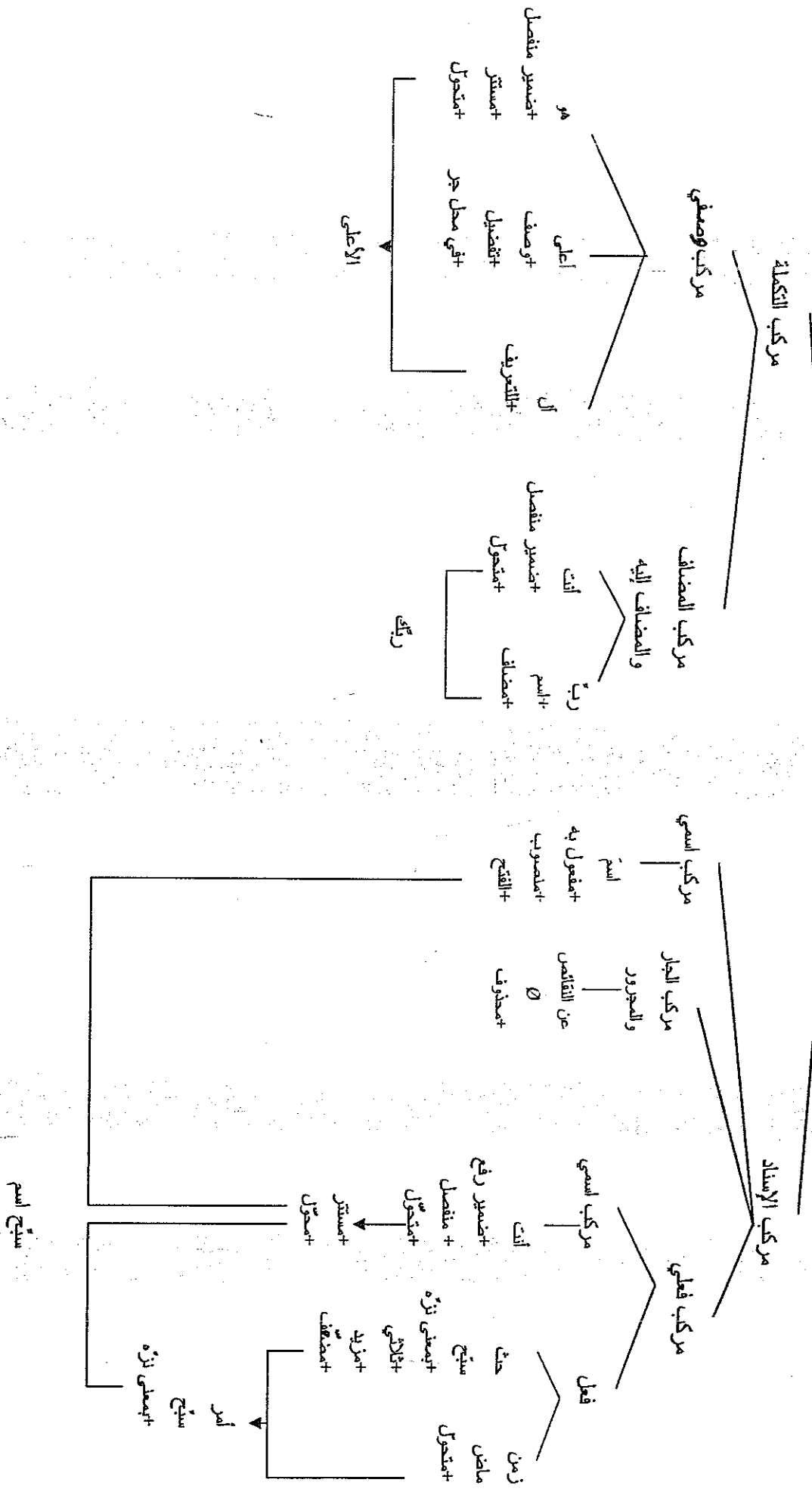
وقد تحوّل هذا التركيب من البنية العميقة بالحذف إلى البنية السطحية ، ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي :

(1) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي : 256/4 .

(2) سورة الأعلى 1/87 .

(3) انظر : شرح التصريح ، للأزهري : 103/2 .

تركيب قوله تعالى : # سبح اسم ربك الأعلى #





## القواعد التحويلية للتركيب السابق :

1- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي وهو قوله (يا محمد) ،  
المأمور بالتسبيح وذلك للعلم به ، فتركيب النداء في هذا التركيب هو سطحي متحوّل من  
بنية عميقة في صورة أمر ، ويشمل المنادى وهو (محمد) ﷺ ، وأداة النداء (الياء) ، كما  
تمّ حذف المركب الاسمي (أنت) الضمير المنفصل التابع للمركب الفعلي (سبح) الدال  
على الاستقبال ، والمقصود به (نزه اسم ربك) لأن التنزيه يقع على الاسم .

2- الإحلال والتعويض : تمّ إحلال الضمير المتصل (كاف الخطاب) محل الضمير  
المنفصل (أنت) في المركب الإضافي (ربك).

## 3- أفعال التفضيل المضافة إلى نكرة :

وردت صيغة "أفعل التفضيل" في القرآن الكريم مضافة إلى نكرة ، وذلك نحو قوله  
تعالى: ( **وَلَا تَكُونُوا أَوْلَىٰ كَافِرِيهِ** )<sup>(1)</sup>.

ذكر أبو البقاء أنّ التقدير : أول فريق كافر ، ونلفظ كافر في معنى الجمع وهو لفظة  
واحدة<sup>(2)</sup>.

ويرى ابن مالك : "أنه قد تضمّن المطابقة والإفراد"<sup>(3)</sup>.

وذكر أبو حيان أنّ : "أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفرداً  
مذكراً ، والنكرة تطابق ما قبلها ، فإن كان مفرداً كان مفرداً ، وإن كان تثنية كان  
تثنية، وإن كان جمعاً كان جمعاً ، فتقول : زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ،  
وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ"<sup>(4)</sup>.

فالآية السابقة جاء فيها اسم التفضيل (أول) مفرداً مذكراً ، ومضافاً إلى نكرة كما أنه  
ذكر المضاف إليه وهو قوله (كافر) بصيغة المفرد في معنى الجمع، وقد قدر بمحذوف  
وهو كلمة (فريق) ، والتقدير : (أول فريق كافر) ، وقد تحوّل بالحذف من البنية العميقة  
إلى البنية السطحية ، ويمكن تمثيل هذا المركب بالمشجر التالي :

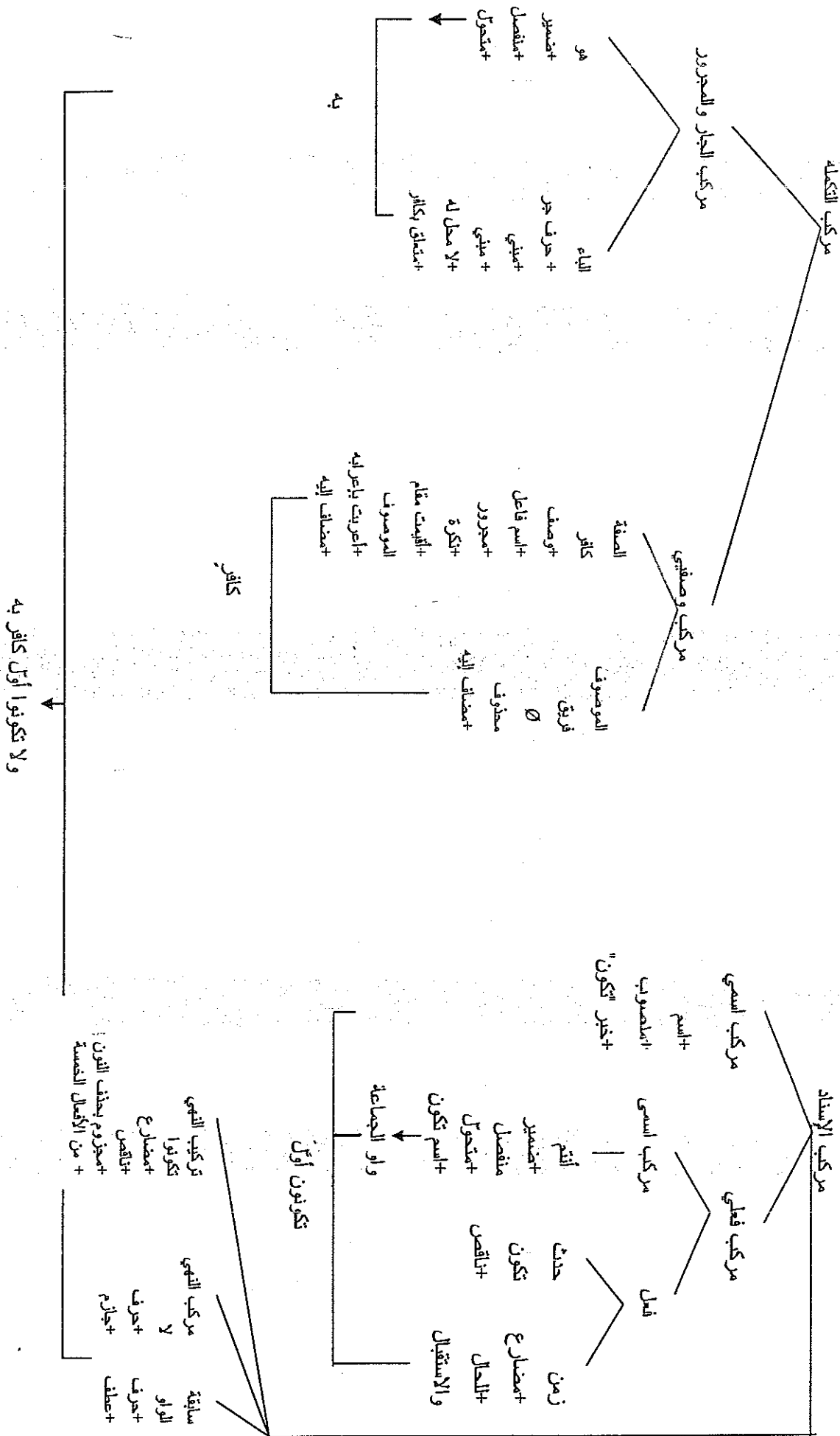
(1) سورة البقرة 41/2 .

(2) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 33/1 .

(3) التسهيل ، لابن مالك ، ص 134 - 135 .

(4) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 177/1 .

تركيب قوله تعالى : # ولا تكونوا أول كافر به #



تمّ تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الزيادة Addition : حيث تمّ زيادة مركب النهي (لا) المسبوق بحرف العطف (الواو) ، وذلك لإفادة مدلول النهي في التركيب .

2- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الضمير المتصل (واو الجماعة) محلّ المركب الاسمي وهو الضمير المنفصل (أنتم) والمقصود بذلك هم (اليهود) لثبوت عنه في الفاعلية ، كما تمّ إحلال حذف النون محلّ الضمة في المركب الفعلي (تكونوا) بسبب النهي بالمركب الحرفي (لا) ، كما تمّ إحلال المركب الاسمي الضمير المتصل (الهاء) محلّ المركب الاسمي (الكتاب) في مركب الجار والمجرور .

3- التقليل : تقلّص التركيب من البنية العميقة (وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِينَ بِهِ) إلى البنية السطحية (وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ) <sup>(1)</sup> فاستعمل كلمة (كافر) مفردة ولكن هي بمعنى الجمع، والتقدير : (ولا تكونوا أولّ فريق كافر به) .

4- الحذف Deletion : تمّ حذف المركب الاسمي (فريق) الواقع بين المضاف اسم التفضيل (أولّ)، والمضاف إليه وهو قوله (كافر)، والتقدير : (أولّ فريق كافر) .

4- أفعال التفضيل المضافة إلى معرفة :

وردت صيغة "أفعل التفضيل" في القرآن الكريم مضافة إلى معرفة ، وذلك كما في قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) <sup>(2)</sup> ، حيث جاء اسم التفضيل (أحرص) مضافاً إلى معرفة ، ولم يطابق ما قبله في الجمع ، ونكر أبو حيان الأندلسي بقوله : "ولو جاء على المطابقة ، لكان أحرص الناس، أو أحرصى الناس" <sup>(3)</sup>، ومن وروده مضافاً إلى معرفة أيضاً ، كما في قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرُبِيهَا) <sup>(4)</sup> ، فجاء اسم التفضيل في قوله (أكبر) جمعاً ومفرداً (أكبر) ، وقد سبق الحديث عن هذا الجانب في بابه بالتفصيل، ويمكن تمثيل الآية السابقة بالمشجر التالي :

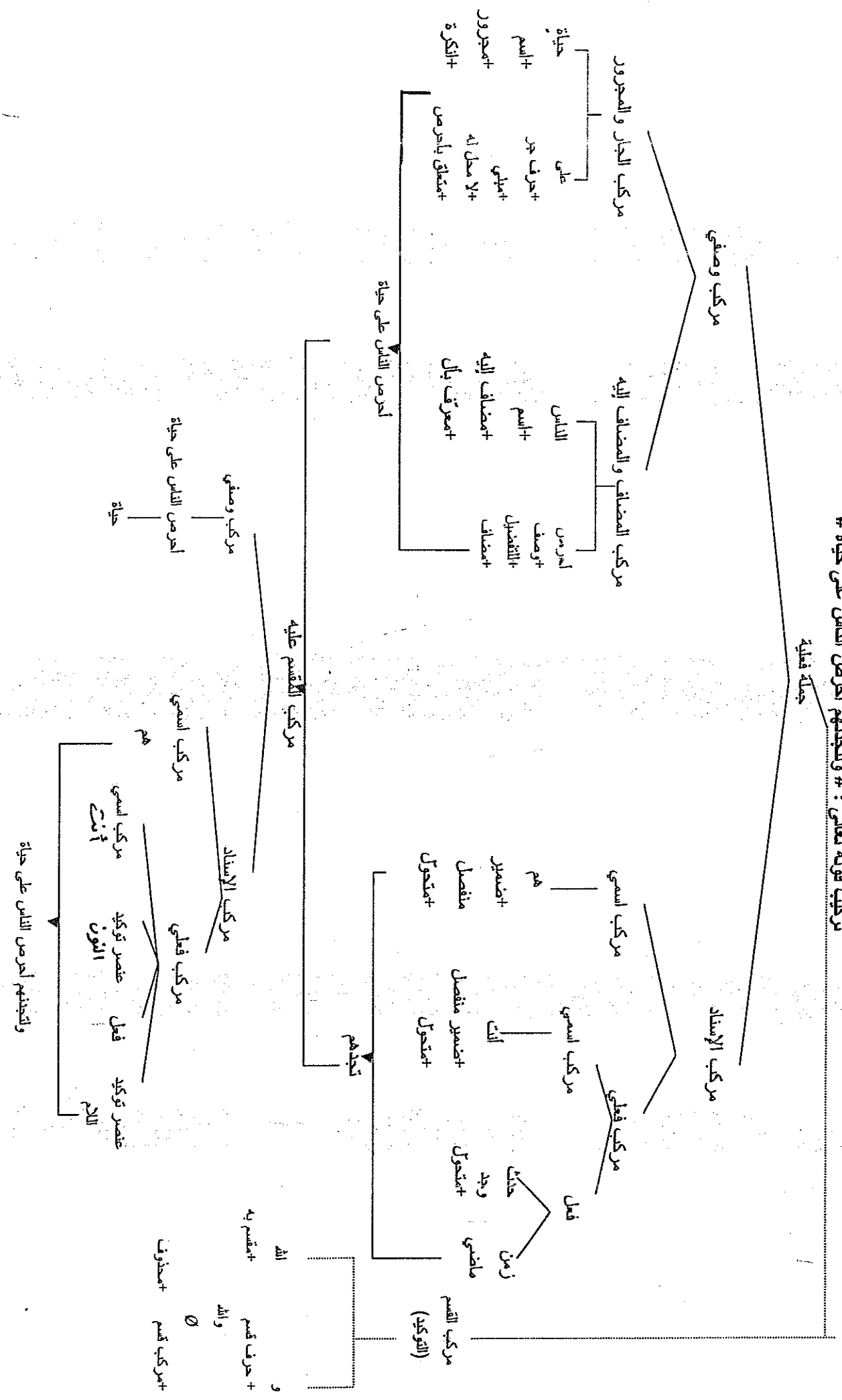
(1) سورة البقرة 41/2 .

(2) سورة البقرة 96/2 .

(3) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي : 312/1 .

(4) سورة الأنعام 123/6 .

# تركيب قوله تعالى : # ولتجنّبهم أحرص الناس على حياة # جملة فعالية



## القواعد التحويلية للتركيب السابق :

- 1- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي ، الضمير المنفصل (أنت) ليستتر في المركب الفعلي (تجد) ، وذلك للعلم به وهو (محمد) ﷺ ، لأنّ الخطاب له .
- 2- الزيادة Addition : حيث تمّ زيادة نون التوكيد الثقيلة مع الفعل المضارع (تجد) ، وذلك لإفادة معنى التوكيد على مدى حرص اليهود على الحياة .
- 3- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الضمير المستتر، محل الضمير المنفصل (أنت) في المركب الفعلي، كما حلّ الضمير المنفصل (هم) محل المركب الاسمي (اليهود) ، فأصبح التركيب (لتجدنهم) أي : لتجدنّ اليهود .

### 3- أفعال التعجب

#### (دراسة تحليلية)

يقوم التعجب على صيغتين رئيسيتين وقد ذكرتهما سابقاً بالتفصيل ، وهما (ما أفعله وأفعل به)، وقد وردا في القرآن الكريم والشعر العربي ، ومن ورودهما في القرآن الكريم ، كما في قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) <sup>(1)</sup> ومنه في قوله تعالى : (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) <sup>(2)</sup>.

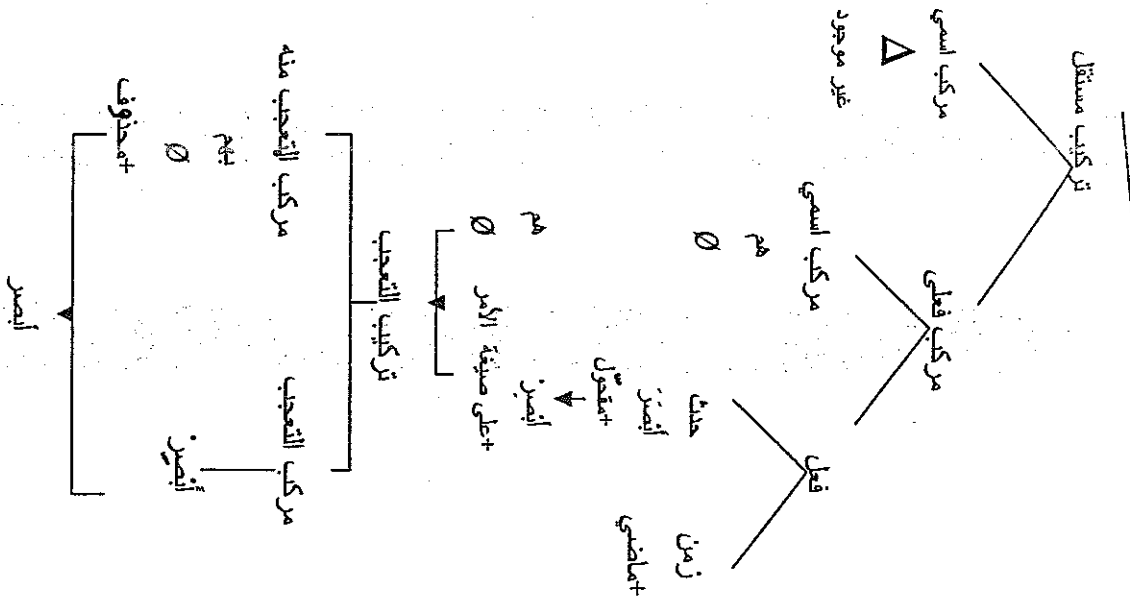
وقد تحول هذا التركيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية بالحذف ، حيث قال الرضي : "إذا عَلِمَ المتعجب منه جاز حذفه ، نحو : لقيتُ زيداً وما أحسن" <sup>(3)</sup> . ويمكن تمثيل هذا المركب بالمشجر التالي :

(1) سورة مريم 38/19 .

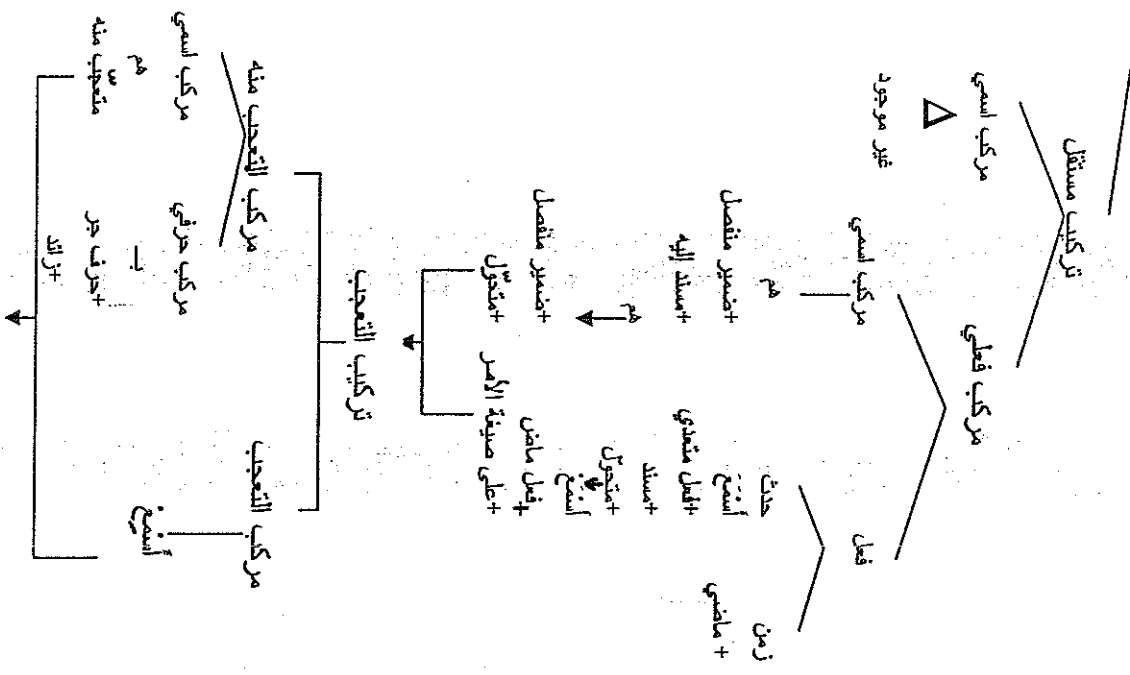
(2) سورة الكهف 26/18 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 236/4 .

تركيب قوله تعالى : # أسمع بهم وأبصر #



رابعة  
الواو  
حرف  
تعطف



تمّ تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف حرف (الباء) من المركب الفعلي (أبصر)، وذلك لغرض بلاغي وهو التشويق .

2- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الفعل (أسمع) الدال على الأمر ، محلّ الفعل الماضي (سمع) ، وذلك لإفادة دلالة الأمر في الآية الكريمة ، كما تمّ إحلال الفعل (أبصر) الدال على الأمر محلّ الفعل الماضي (بصر) ، وقد تعدّيا بالهمزة إلى مفعولين، كما حلّ الضمير المنفصل (هم) محلّ الضمير المنفصل (أنت) في المركب الفعلي (أسمع) ، والتقدير : (أسمعهم) والخطاب للنبي محمد ﷺ .

فالتركيب السابق تحوّل من البنية العميقة (أسمعهم وأبصرهم) بالحذف إلى البنية السطحية (أسمع بهم وأبصر) ، والغرض من ذلك زيادة معنى التعجب في الآية الكريمة، والله تعالى أعلم .



**المبحث الثاني**  
**دراسة تحليلية لشواهد صيغة (أفعل)**  
**في المعلمات السبع**

وتشتمل على :

- 1- أنواع صيغة أفعل .
- 2- أفعل التفضيل .
- 3- أفعل التعجب

## 1- أنواع صيغة أفعال

### (دراسة تحليلية)

وردت صيغة "أفعال" في المعلقات السبع اسماً وفعلاً ، وقد سبق الحديث عن ذلك في بابه، وفيما يلي تحليل بعض الشواهد الواردة في أنواع صيغة "أفعال" على النحو التالي :

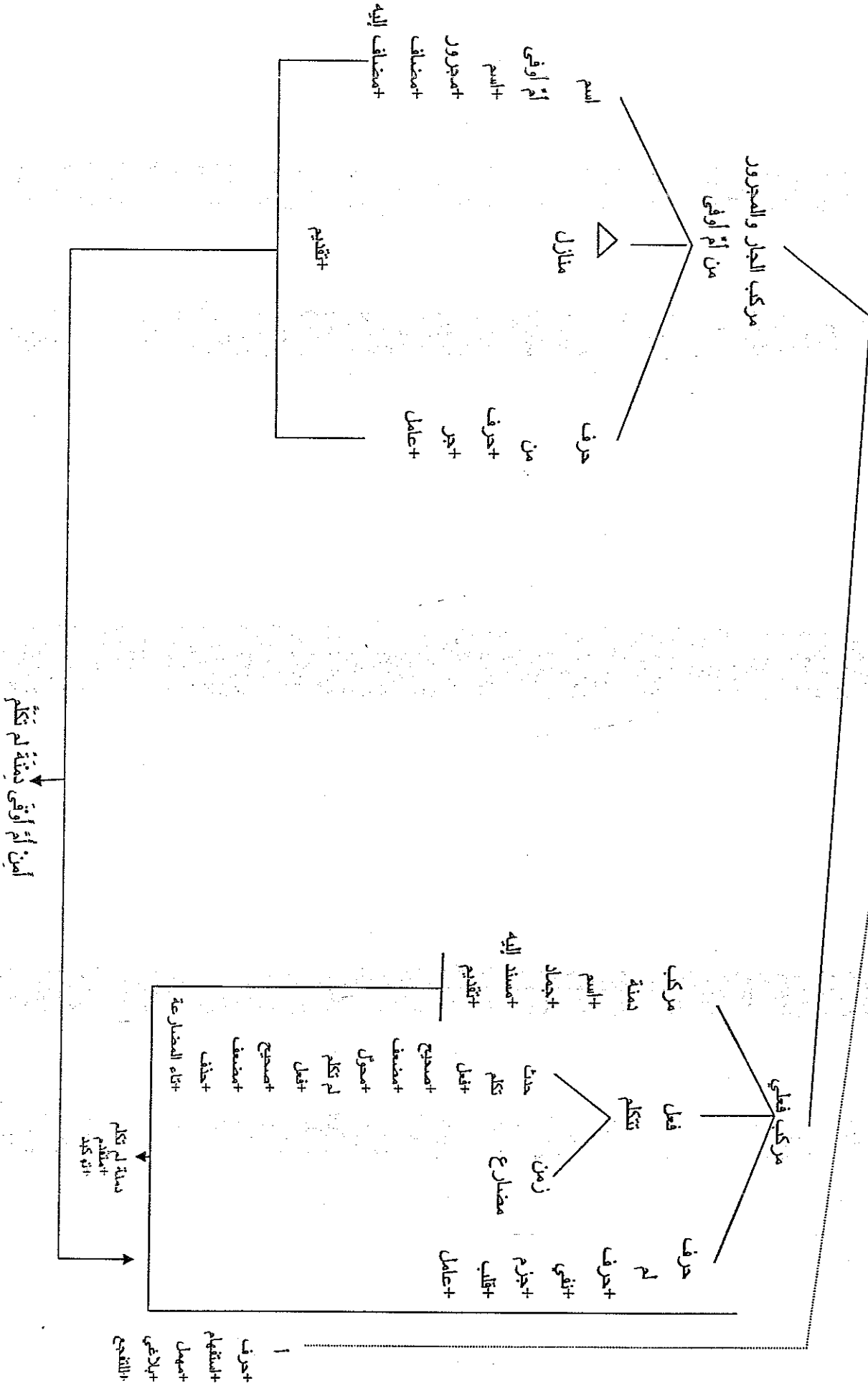
1- ورودها اسماً : وردت صيغة "أفعال" اسماً كما في قول زهير بن أبي سلمى :

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ      بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَّمِ<sup>(1)</sup>

ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي :

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 74 .

## تركيب #أمين أم أوفى دمنة لم تكلم#



تحول التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية:

1- الزيادة Addition : حيث تم زيادة (الهمزة) وهي باعتبار مركب استفهام فبذلك تحولت الجملة في قول الشاعر من معنى الإخبار إلى معنى الإنشاء الطلبي، كما أن دخول همزة الاستفهام على الجملة حول معناها إلى معنى التفجع.

2- الحذف Deletion: حيث حذف الاسم وهو قوله (منازل) من مركب الجار والمجرور (من أم أوفى) والتقدير : (من منازل أم أوفى دمنة)، ويمثل تركيباً مستقلاً ، وقد حذف الناء من الفعل المضارع (تتكلم) لتصبح (تكلم) ، وفي قوله (ولم تكلم) يمثل تركيباً غير مستقل ، كما حذف أيضاً المركب الاسمي (هي) التابع للمركب (لم تكلم) حذفاً جائزاً .

3- التقديم : حيث تم تقديم الجار والمجرور (من أم أوفى) على المبتدأ (دمنة) ، نظراً لأصلها التركيبي (أدمنة من منازل أم أوفى لم تكلم) ، وقد تم أيضاً تقديم الفاعل (دمنة) على الفعل (تتكلم) لتصبح مبتدأ .

4- الإحلال والتعويض : حيث تم إحلال النغمة الهابطة الدالة على التفجع محل النغمة الصاعدة الدالة على الاستفهام ، كما حل معنى الاستفهام التفجعي محل معنى الاستفهام الطلبي ، وقد حل تركيب الإنشاء الطلبي محل التركيب الخبري في قول الشاعر .

2- وردودها فعلاً : وردت صيغة "أفعل" فعلاً في المعلمات السبع بأنواعه المختلفة على النحو التالي :

1- ورودها على صيغة الماضي : وردت صيغة "أفعل" فعلاً ماضياً ، كما في قول زهير بن أبي سلمى :

رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمُ<sup>(1)</sup>

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ

وقول امرئ القيس :

عَلَى بَأْنَوعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلَى<sup>(2)</sup>

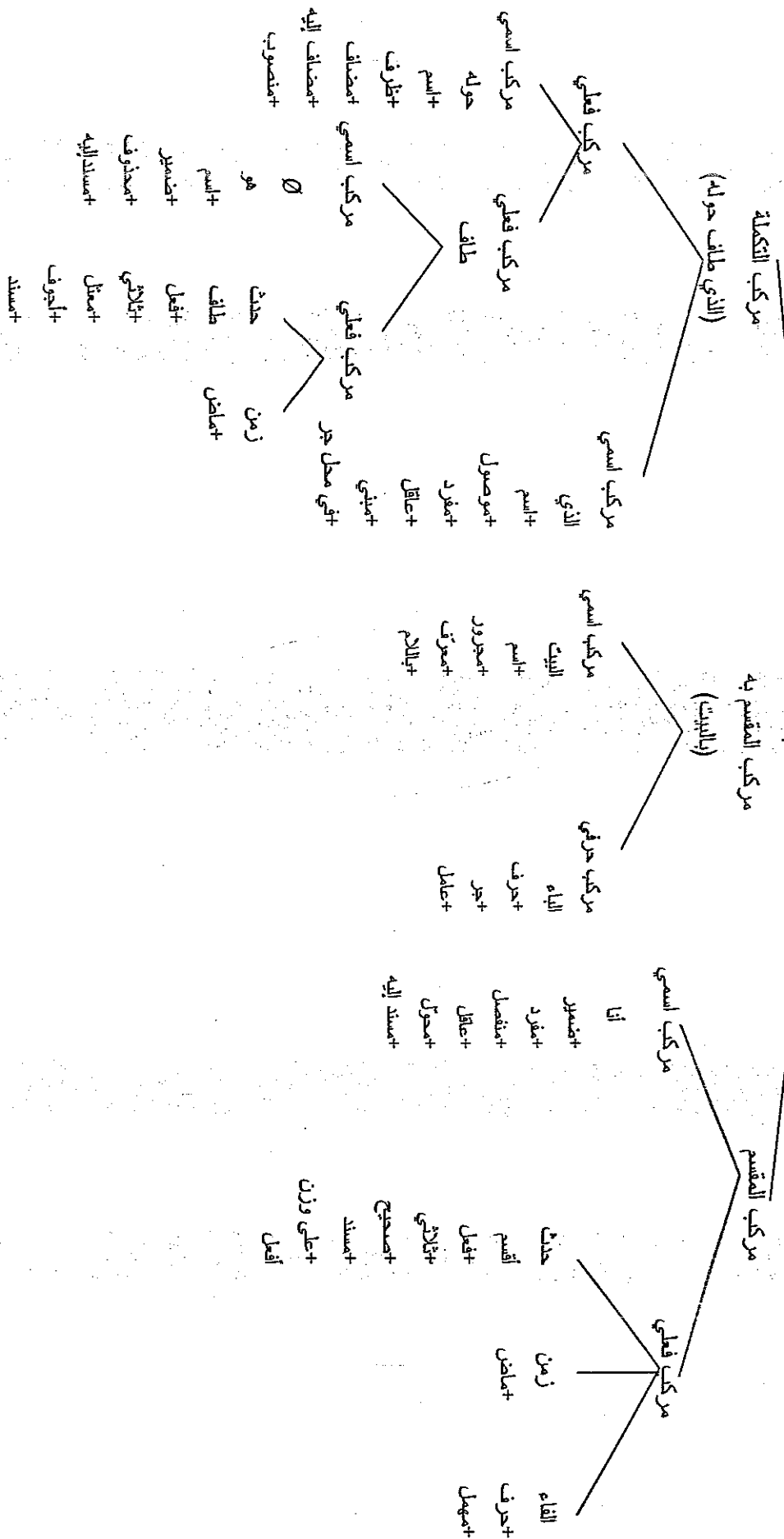
وَكَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُؤْلَهُ

ويمكن تمثيل النموذج الأول بالمشجر التالي :

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل، انظر : ديوانه، ص 78 .

(2) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل، انظر : شرح ديوانه ، ص 557 .

# تركيب # فاقست باليت الذي طاف حوله #



تم تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الزيادة Addition : تم زيادة القسم ، مركب الفعل الماضي (أقسمت) على وزن (أفعلت) بجميع عناصره كما في المشجر السابق ، وذلك لإفادة مدلول القسم ، مسبقاً بالحرف المهمل (الفاء) في أول البيت .

2- الإحلال والتعويض : تم إحلال المركب الاسمي (تاء الفاعل) في الفعل (أقسمت) ، محل المركب الاسمي الضمير (أنا) والتقدير : (فأقسمت أنا بالبيت) .  
فالفعل (أقسم) جاء فعلاً ماضياً على وزن (أفعل) ، ويسمى هذا النوع من تراكيب القسم ، (القسم بالفعل) .

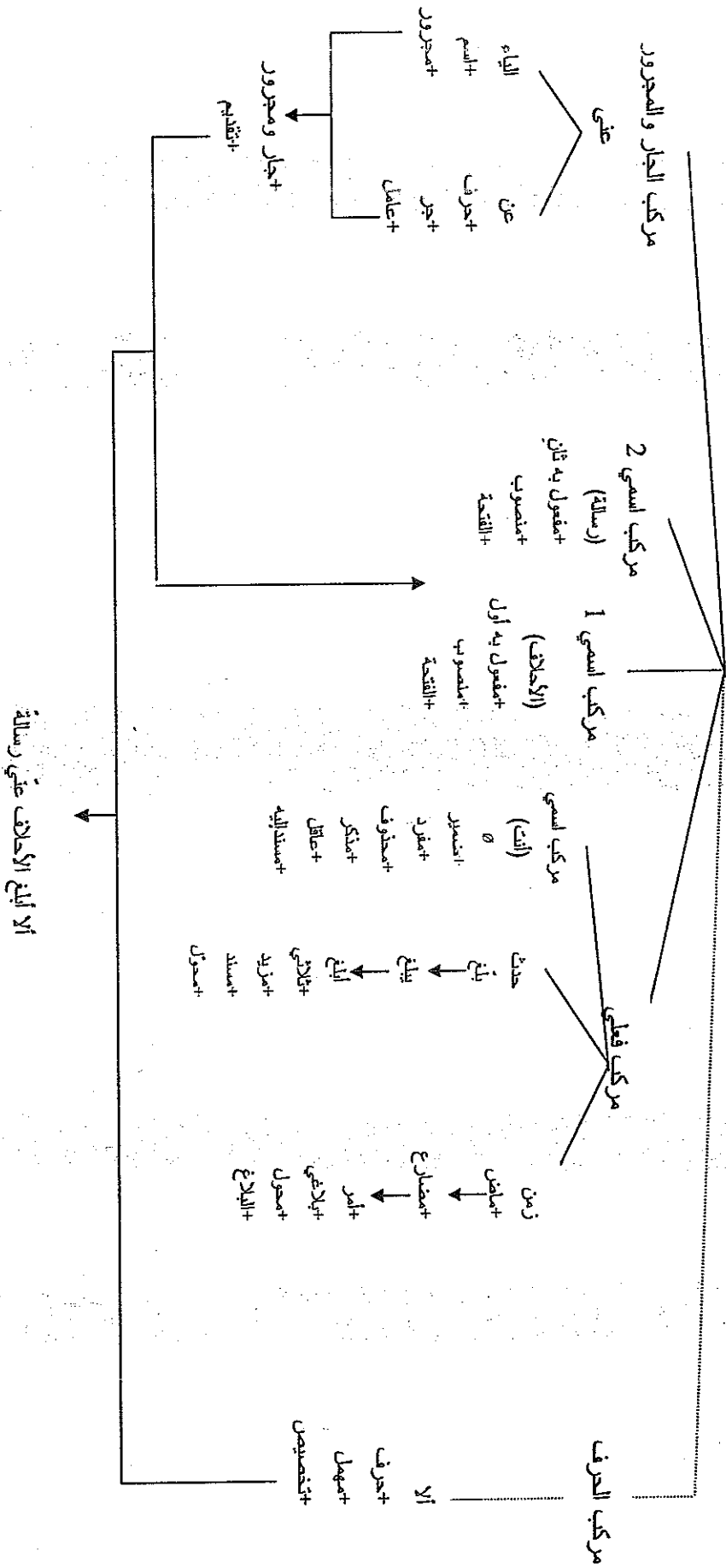
2- ورودها على صيغة الأمر : وردت صيغة "أفعل" فعل أمر ، كما في قول زهير بن أبي سلمى :

أَلَا أَبْلِغُ الْأَخْلَافَ عَنِّي رِسَالَةً      وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُ كُلَّ مُقْسَمٍ<sup>(1)</sup>

حيث جاء الفعل (أبلغ) فعل أمر على وزن (أفعل) ، ويمكن تمثيله بالمشجر التالي :

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 107 .

## تركيب : # ألا أبلغ الأخلاف عني رسالة#



تم تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الزيادة Addition : حيث تمّ زيادة المركب الحرفي (ألا) في قول الشاعر للدلالة على التخصيص ، وزيادة الهمزة على الفعل الثلاثي (بلغ) ليبدل على الأمر .

2- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف صيغة المركب الفعلي الدال على الزمن الماضي (بلغ)، وتم حذف المركب الاسمي (أنت) المقدر بدل الفاعل .

3- التقديم : حيث تمّ تقديم مركب الجار والمجرور (عني) على قوله (رسالة)، وهو المفعول الثاني للتأكيد .

4- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الفعل (أبلغ) الدال على الأمر ، محل الفعل الماضي (بلغ)، وذلك لإفادة دلالة الأمر ، وقد تعدّى بدخول الهمزة عليه إلى مفعولين كما تبين في المشجر السابق .

3- ورودها على صيغة المضارع : وردت صيغة "أفعل" فعل مضارع ، كما في قول طرفة بن العبد :

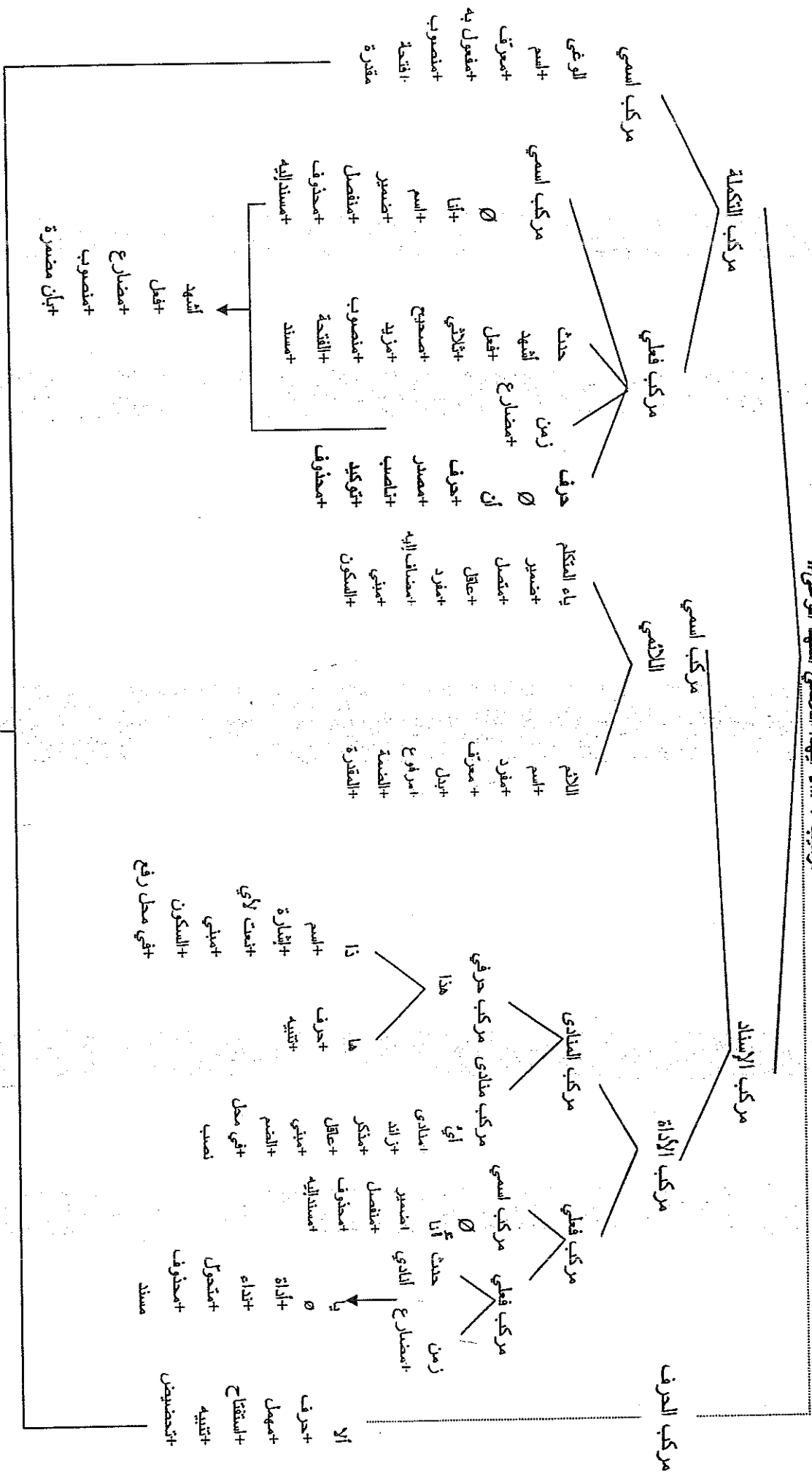
أَلَا أَيُّهَذَا اللَّامِي أَشْهَدَ الْوَعْيِ وَأَنْ أَحْضَرَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْذِي<sup>(1)</sup>

حيث جاء الفعل (أشهد) على وزن (أفعل) ، فعل مضارع منصوب بأن مضمرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا)، ويمكن تمثيل هذا التركيب بالمشجر التالي :

(1) البيت لطرفة بن العبد ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 32 .



تركيب : #1 ألا أيها اللامي أشهد الوغي #



ألا أيها اللامي أشهد الوغي

القواعد التحويلية للتركيب السابق :

1- الزيادة Addition : حيث تمّ زيادة المركب الحرفي (ألا) للدلالة على التنبيه والتحضيض ، كما تمّ زيادة المركب الدال على النداء (أَيْهَذَا) ، بجميع عناصرها.

2- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي فاعل (أنادي) ، وهو الضمير المنفصل (أنا) ، كذلك تمّ حذف مركب الأداة (يا) وهي أداة النداء ، كما تمّ أيضاً حذف حرف (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع (أشهد) ، وحذف المركب الاسمي الضمير المنفصل (أنا) ليستتر في المركب الفعلي (أشهد).

3- الإحلال والتعويض : تمّ إحلال مركب المنادى (أَيْهَذَا) بجميع عناصره ، محل المركب الاسمي (اللاثمي) ، كما تمّ إحلال علامة البناء ، وهي الضمة محل علامة الإعراب ، وهي الفتحة على المنادى (أَيّ) ، لأنّ المنادى مفعول به في التركيب العميق للجملة .

4- التقديم : حيث تمّ تقديم مركب النداء (أَيْهَذَا) بجميع عناصره، على المركب الاسمي (اللاثمي) ، لأنه المنادى الحقيقي في البيت أو الجملة .

5- التقليل : تقلص التركيب من البنية العميقة (أَنْ أَشْهَدَ الْوَعَى) إلى البنية السطحية، بحذف حرف النصب (أَشْهَدَ الْوَعَى).

فبالحذف تحول التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية وهو تحول داخلي من إنشاء غير طلبي إلى إنشاء طلبي ، وهذا ما كان واضحاً من جملة النداء المحذوفة (أنادي).

وقد وردت صيغة "أفعل" فعلاً مضارعاً من الأفعال الناقصة أيضاً ، ومن ذلك

ما جاء في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا  
وَكَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي<sup>(1)</sup>

حيث جاء الفعل (أبرح) من الأفعال الناقصة على وزن (أفعل) ، وهو فعل مضارع مرفوع بالضممة ، وهو مسبوق بحرف النفي (لا) المحذوف ، والأصل : لا أبرح .

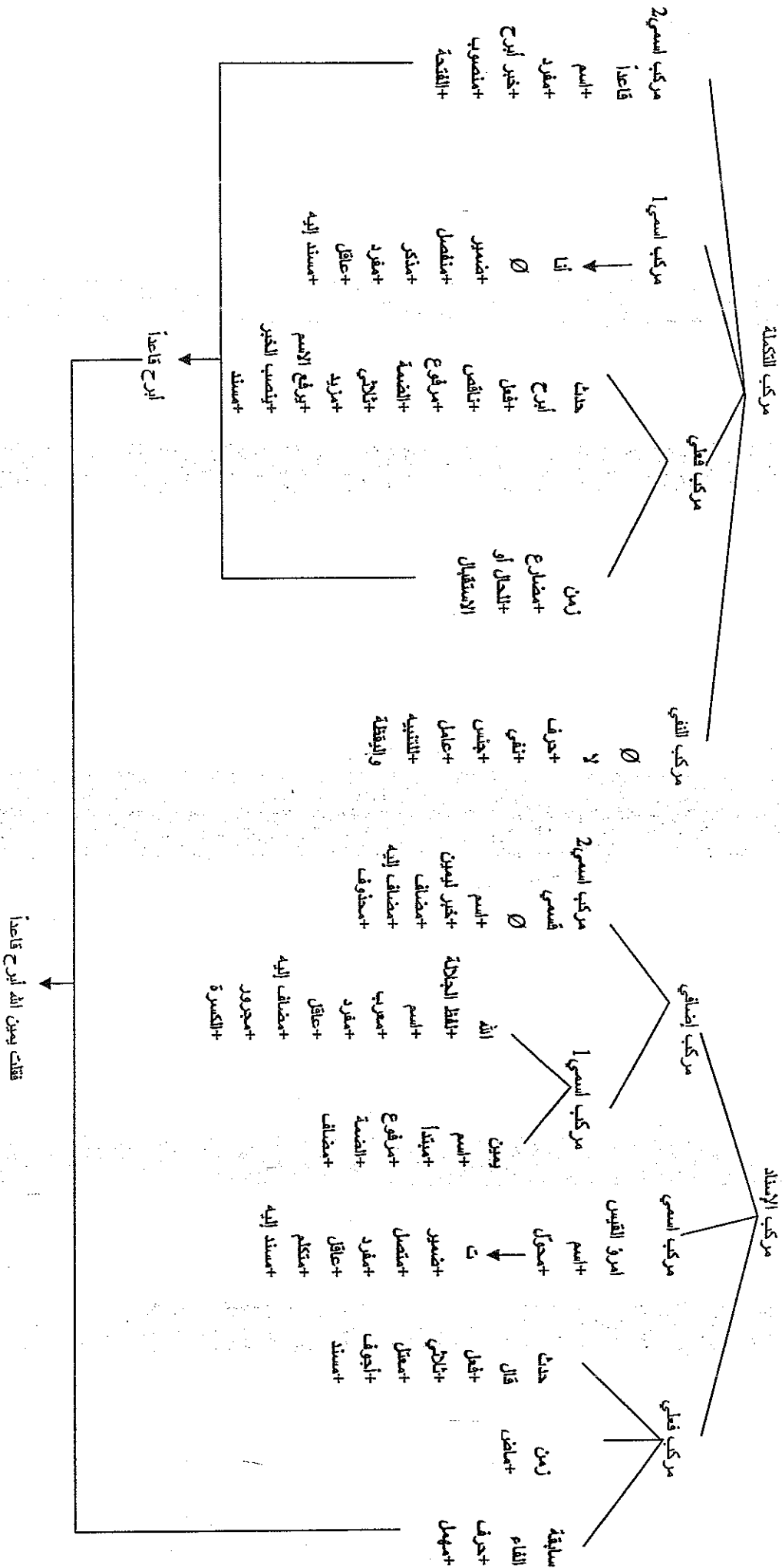
ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنَا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا  
أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)<sup>(2)</sup> . فتحول الأصل : لا تفتنوا التركيب السابق من البنية

العميقة إلى البنية السطحية بالحذف ، ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي :

(1) البيت لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 39 .

(2) سورة يوسف 85/12 .

## تركيب # فقلت يمين الله أربح قاصداً #



## القواعد التحويلية للتركيب السابق :

1- الزيادة Addition : حيث تم زيادة حرف النفي (لا) تقديراً على الفعل المضارع

(أبرح) لإفادة مدلول النفي .

حيث تم حذف المركب الاسمي (أنا) الضمير المنفصل التابع للمركب الفعلي (أبرح) حذفاً واجباً ليستتر فيه، كما تم حذف المركب الاسمي، (قسامي) ، والأصل : (يمينُ الله قسمي) لإفادة مدلول القسم ، وهو خير لقوله (يمين) .

3- الإحلال والتعويض : حيث تم إحلال المركب الاسمي (تاء الفاعل) ، محل المركب الإسمي الضمير المنفصل (أنا) و المقصود به (امريء القيس).

4- النقل : تقلص التركيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، بحذف حرف النفي (لا)، والأصل : (لا أبرح)<sup>(1)</sup>

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، الأنصاري، المصري : 232/1، تأليف : محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، بدون ت/ط .

## 2- أفعال التفضيل

### (دراسة تحليلية)

وقد وردت "أفعال التفضيل" في الشعر مجردة من أل والإضافة ، ومقترنة بها، كما وترد مضافة إلى نكرة ومعرفة أيضاً ، وقد ذكرت ذلك في باب أفعال التفضيل، وفيما يلي تحليل بعض الشواهد الشعرية الواردة في هذا الجانب على النحو التالي :

#### 1- أفعال التفضيل المجردة من أل والإضافة :

وردت صيغة "أفعال التفضيل" مجردة من أل والإضافة ، وقد حذفت (من) الجارة للمفضول عليه ، كما في قول الشاعر :

دَنَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا      فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا<sup>(1)</sup>

فكلمة "أجمل" أفعال تفضيل ونصبت على الحال من التاء في دنوت ، وقد حذفت منه (من) الجارة للمفضول عليه والتقدير : (دَنَوْتُ أَجْمَلٌ مِنَ الْبَدْرِ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ) ، وهو مجرد من أل والإضافة<sup>(2)</sup>.

ومنه أيضاً قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا      بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(3)</sup>.

فتحوّل بالحذف من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي :

(1) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح التصريح ، للأزهري : 103/2 ، وشفاء

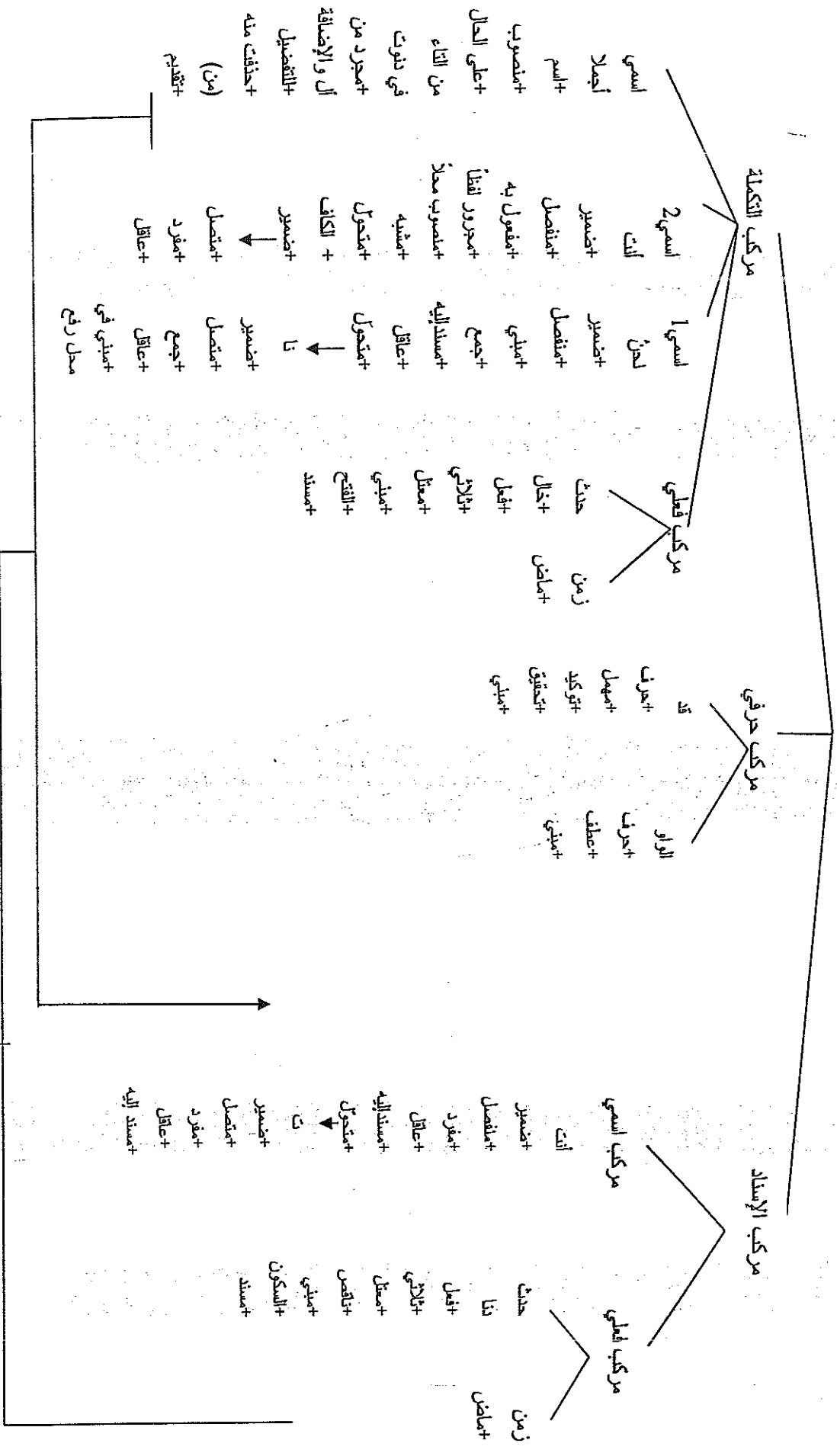
العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسلي : 612/2 ، وشرح ابن عيّل : 177/3 .

(2) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، ص 480 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسي : 5/

2330 ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني : 46/3 .

(3) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح ديوانه : 155/2 .

## تركيب : # تَمَرَّتْ وَفَدَّ خَيْتَاهُ كَالْبُرِّ اجْتِمَالًا #



"تَمَرَّتْ وَفَدَّ خَيْتَاهُ كَالْبُرِّ اجْتِمَالًا"

تم تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الحذف Deletion : حيث تم حذف (من) الجارة للمفضول عليه مع مجرورها وأصل الكلام (أجمل منه).

2- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الضمير المتصل (التاء) محل الضمير المنفصل (أنت) ، كما حل الضمير المتصل (الكاف) محل الضمير المنفصل (أنت) ، وكذلك أيضاً تمّ حل الضمير المتصل (نا) محل الضمير المنفصل (نحن).

3- التقديم : حيث تمّ تقديم مركب الجار والمجرور (كالبدر) على اسم التفضيل (أجملاً) المركب الاسمي ، والأصل : دنوت أجمل من البدر وقد خلناك كالبدر .  
أما في قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا      بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(1)</sup>

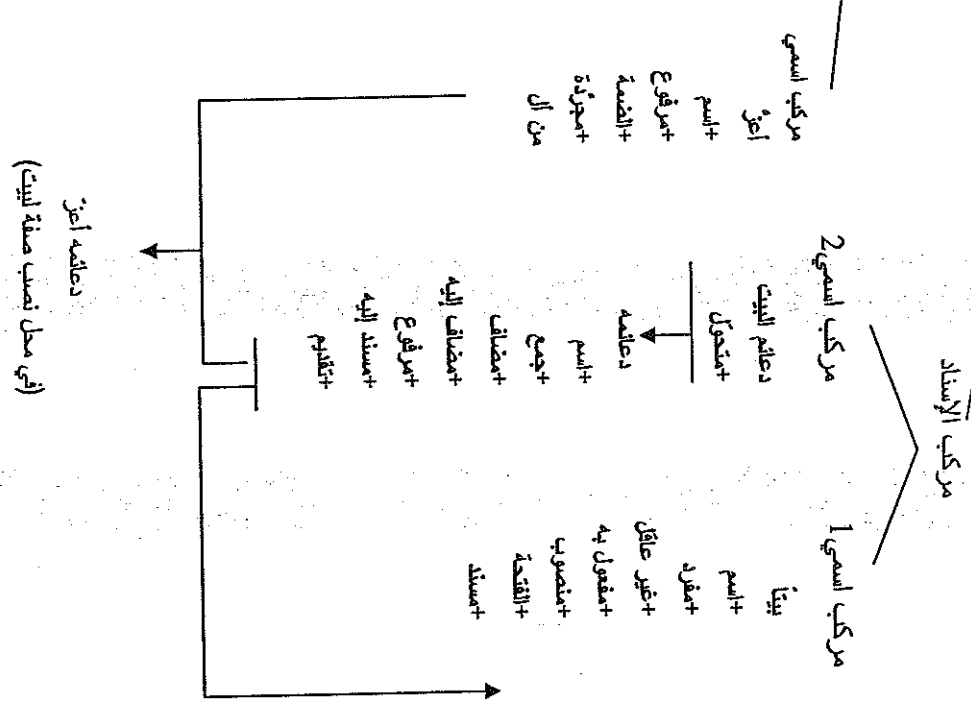
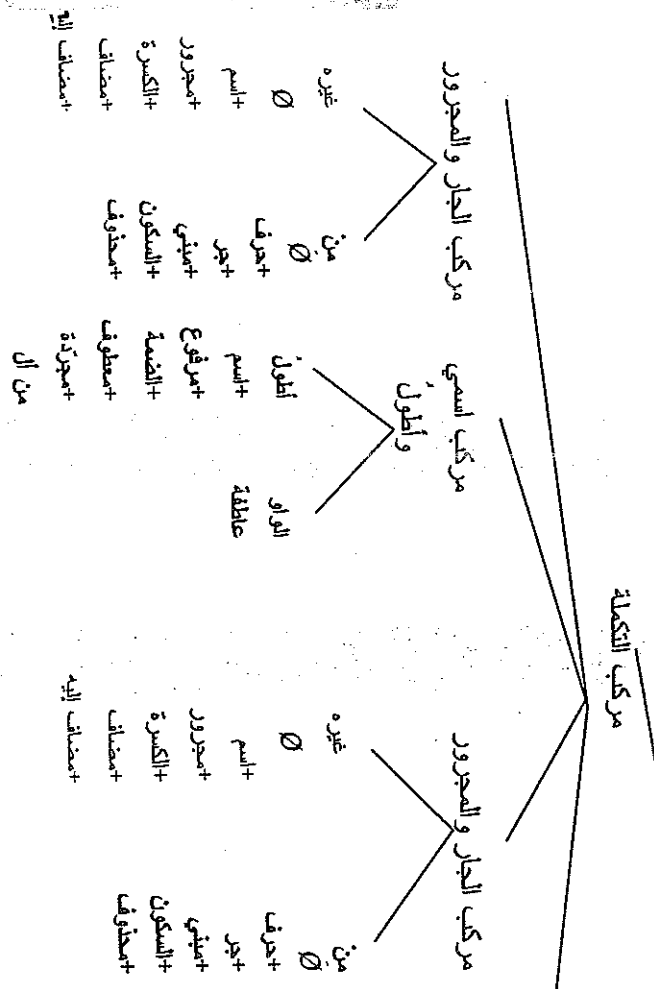
حيث حذفت (من) ، والتقدير : أعزّ من غيره ، وأطول من غيره ، والمراد : دعائمه عزيزة طويلة ، فاستعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل ، وهما : أعزّ وأطول على وزن "أفعل"<sup>(2)</sup> . وقد سبق الحديث عن ذلك في بابه بالتفصيل . وقد تحولّ من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي :

(1) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح ديوانه : 155/2 .

(2) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : 97/6 ، وخزانة الأدب ، للبغدادي : 242/8 - 244 ، وشرح ابن

عقيل : 183/3 .

## تركيب : # بيتا دعائمه أعز وأطول #





تم تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الحذف Deletion : حيث تم حذف حرف الجر (من) الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام (أعزّ من غيره وأطول من غيره) . ويرى الرضي أنّ : "المحذوف هو المضاف إليه، وهو قوله دعامة، والتقدير : وأعزّ دعامة وأطول دعامة"<sup>(1)</sup>.

2- التقليل : تقلص التركيب من البنية العميقة (أعزّ من غيره وأطول من غيره) إلى البنية السطحية (أعزّ وأطول)

3- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الضمير المتصل (هاء) في المركب الاسمي (دعائمه) محلّ المفعول به (بيتاً) .

4- التقديم : تمّ تقديم كلمة (بيتاً) على قوله (دعائم) وترك أثراً في موقعه الأصلي ، وهو الضمير المتصل (هاء).

وقد يتقدم الجار والمجرور على "أفعل التفضيل" وذلك نحو، قول جرير بن عطية :

فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ أَمْلَحُ<sup>(2)</sup>.

حيث قدّم الجار والمجرور ، وهو قوله (من تلك) على أفعل التفضيل وهو قوله (أملح) في غير الاستفهام ، والتقدير : (فَأَسْمَاءُ أَمْلَحُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ)<sup>(3)</sup>. ومنه أيضاً قول الفرزدق :

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ<sup>(4)</sup>.

حيث قدّم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، والتقدير : (بَلْ مَا زَوَّدَتْ أَطِيبُ مِنْهُ)<sup>(5)</sup>. ويمكن تمثيل هذين التركيبين بالمشجرين التاليين :

(1) انظر : شرح الرضي على الكافية : 453/3 .

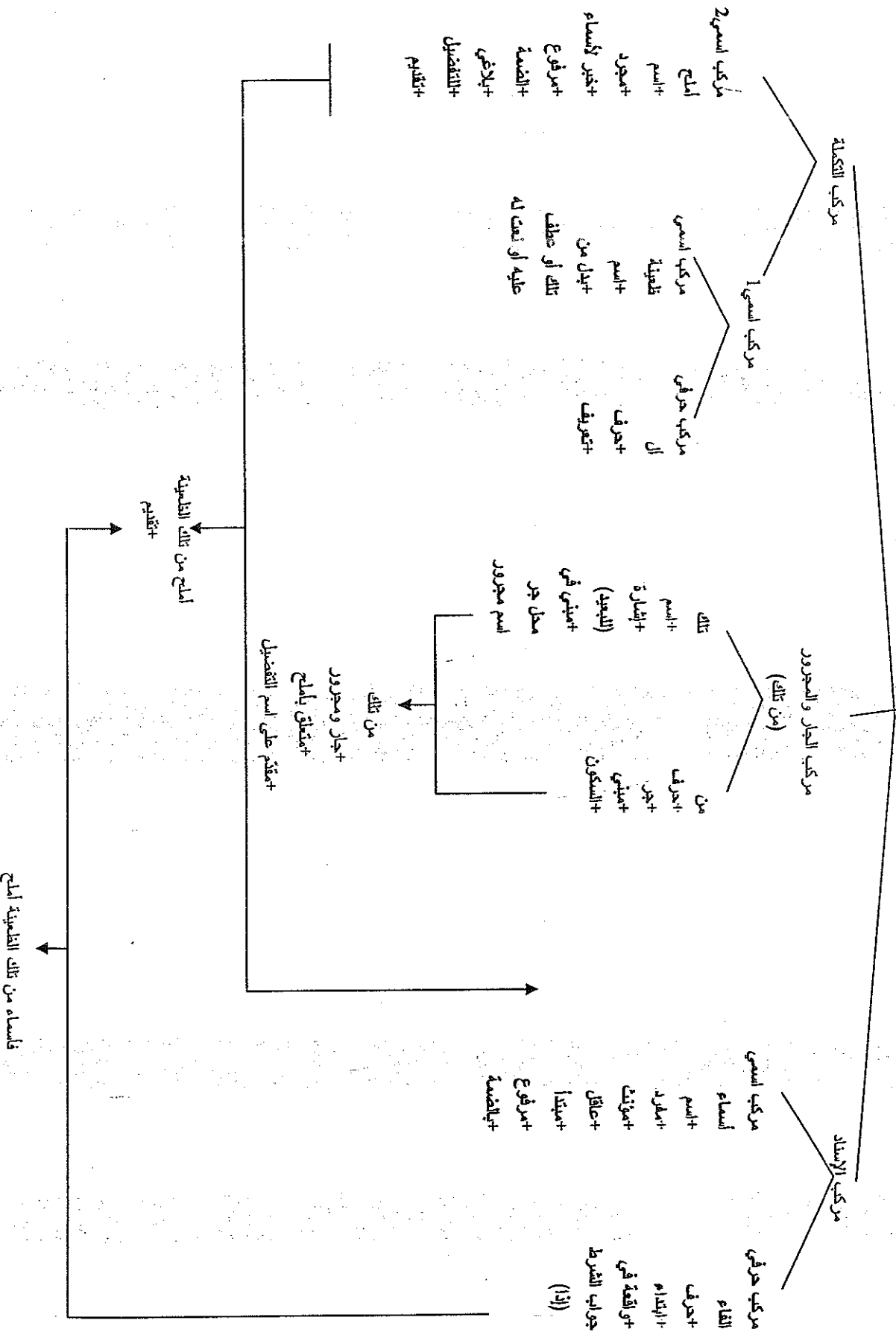
(2) البيت لجرير بن عطية ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه : 33/1 .

(3) انظر : شرح ابن عقيل : 186/3 .

(4) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه : 21/2 .

(5) انظر : شرح ابن عقيل : 184/3 .

# تركيب : # فإسماء من تلك الظمينة أمليخ #



القواعد التحويلية في التركيب السابق :

تمّ تحويل التركيب السابق عن طريق القواعد التحويلية التالية :

التقديم : حيث قدّم الجار والمجرور (من تلك) على المركب الاسمي وهو أفعال التفضيل (أملح) في غير الاستفهام ، والتقدير : (فأسماء أملح من تلك الطعينة) واعتبر هذا شاذ .

## تركيب : ابل ما زودت منه اطلب #

مركب الكلمة

مركب الجار والمجورود  
(معه)

مركب اسمي

- من
- احرف
- اجر
- امبني
- المسكون
- الهاء
- الضمير
- المتصل
- المفرد
- المذكر
- المرفوع

جار ومجورود  
متعلق باطلب  
التقديم

مركب الاستناد

مركب فعلي

مركب اسمي

مركب حرفي

- لاحقه
- ت
- احرف
- الكاتب
- الساكنة
- المبني
- مركب اسمي
- هي
- سحوف
- خمير
- منفصل
- مؤنث
- مفرد
- عائل
- سند اليه
- فعل
- حدث
- جزيرة
- فعل
- مماض
- مماضف
- مبني
- الفتح
- استند
- اسم موصول
- ما
- مبني
- فني محل رفع
- مبدأ
- زمن
- مماض
- مركب حرفي
- بل
- احرف
- مبني
- المسكون
- مفرد عامل
- الإعراب
- الإيطالي

بل ما زودت منه اطلب

تمّ تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- التقديم : تمّ تقديم مركب الجار والمجرور (منه) المتعلقين بأفعل التفضيل (أطيب) عليه ، والتقدير : (بل ما زوّدت أطيّب منه) ، وذلك للتخصيص .

2- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي (هي) التابع للمركب الفعلي (زوّد) حذفاً واجباً .

3- الإحلال والتعويض : حيث تمّ إحلال (التاء) اللاحقة للفعل (زوّد) محل المركب الاسمي (امرأة) ، وهي من بني ذهل بن ثعلبة .

2- أفعل التفضيل المقترنة بأل :

وردت صيغة "أفعل التفضيل" مقترنة بأل مفردة ، وقد يجمع في الظاهر بين أل الداخلة على اسم التفضيل و (من) الجارة للمفضول عليه ، نحو قول الأعشى :

وَأَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى  
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ (1).

قال بعض النحاة : الأصل في ذلك : (ولست بأكثر منهم) متعلقاً بمحذوف وهو قوله (أكثر) مجرداً عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللام ، والتقدير : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى ، فجمع بين (من) الجارة للمفضول عليه ، وأل الداخلة على اسم التفضيل (2). وقد ورد في هذا البيت أقوال وتخریجات مختلفة لدى النحاة (3) وقد ذكرتها في باب أفعل التفضيل المقترنة بأل .

ويمكن تمثيل هذا المركب بالمشجر التالي :

(1) البيت للأعشى ، وهو من مجزوء البسيط، انظر : ديوانه ، ص 193 .

(2) انظر : ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي : 2320/5، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 3/47 .

(3) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 744/2 ، والمفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ص 236، والكافية في النحو ، لابن الحاجب : 215/2، وشرح ابن عقيل : 180/3 .



تمّ تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الزيادة Addition : تمّ زيادة حرف الجر (الباء) لإفادة توكيد الإخبار في المركب الاسمي (الأكثر).

2- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف المركب الاسمي (أكثر) وهي نكرة متعلقة بها (من) في مركب الجار والمجرور (منهم).

3- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الضمير المتصل (التاء) محلّ الضمير المنفصل (أنا) في قوله : (ولست) وذلك للتخفيف .

4- النقليس : تقلّص التركيب السابق من البنية العميقة (ولست بالأكثر أكثر منهم حصي) إلى البنية السطحية (ولست بالأكثر منهم حصي).

وقد ترد صيغة "أفعل التفضيل" مقترنة بأل جمعاً على وزن (أفاعل) كما في

قول الشاعر :

قَهْرَتَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ ؛ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا (1).

ويرى بعض النحاة : أنه يجمع بأفاعل ، أفعل الذي مؤنثه فعلى ، ويجمع بالواو والنون في حالة مطابقته لموصوفه ، وذلك إذا كان مقترناً بأل ، نحو : الزَيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَالْبَيْدَانُ الْفُضْلَيَاتُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (2).

ويمكن تمثيل هذا المركب بالمشجر التالي :

(1) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الطويل، انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 172/1، والجنى

الدائي في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ص 549 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام، ص 307، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني :

. 130/4





تمّ تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

1- الإحلال والتعويض : حيث حلّ الضمير المتصل (نا) محل الضمير المنفصل (نحن) في قوله (تهابوننا).

2- الزيادة Addition : حيث تمّ زيادة المعنى بقوله (بنينا الأصاغرا)، وذلك للتفضيل والفخر .

3- أفعال التفضيل المضافة إلى معرفة :

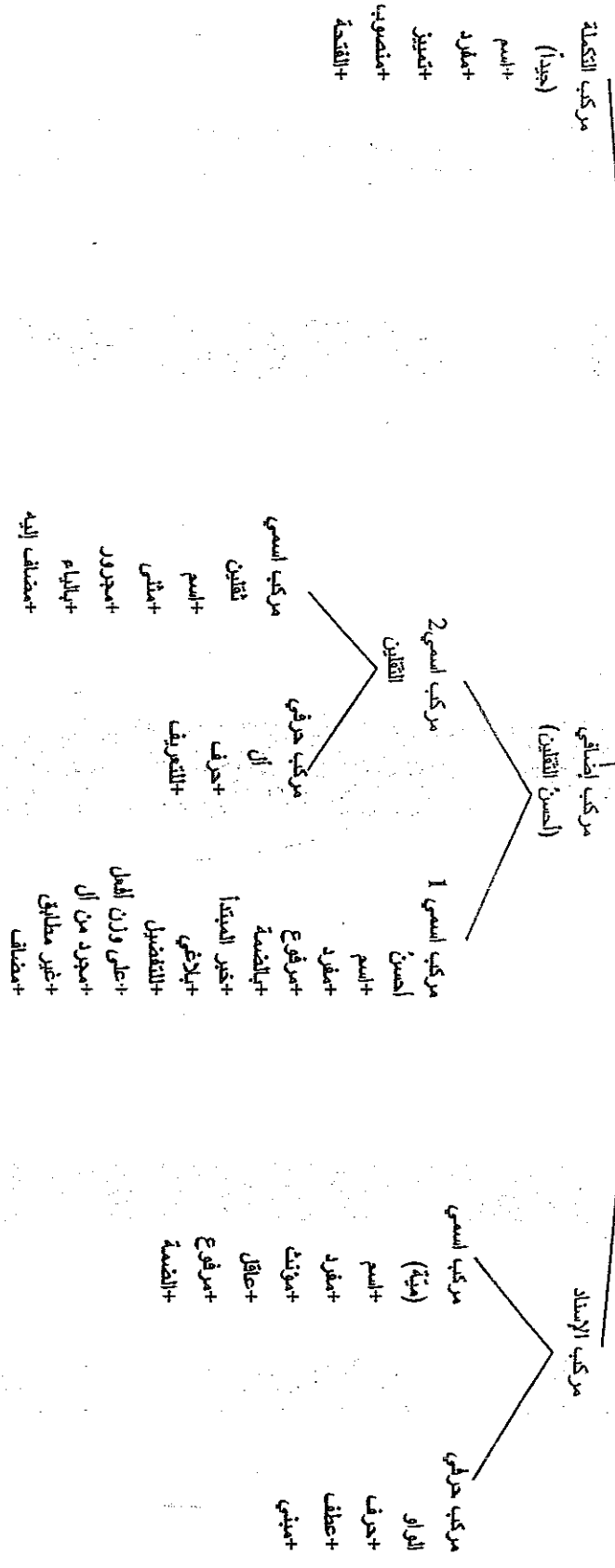
يستعمل "أفعل التفضيل" مضافاً إلى معرفة ، ويكون غير مطابقاً كالمجرد من أَل والإضافة ، نحو : الزَيْدَانُ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، ويستعمل مطابقاً أيضاً ، نحو : الزَيْدَانُ أَفْضَلًا الْقَوْمِ، وقد سبق الحديث عن ذلك في باب أفعال التفضيل مفصلاً ، وقد جاء مضافاً إلى معرفة كما في قول ذي الرمة :

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً      وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُمْ قَدَالاً<sup>(1)</sup>.

ويمكن تمثيل هذا المركب بالمشجر التالي :

(1) البيت لذي الرمة ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه : 1521/3 .

## تركيب : # وحيّة أخصن الثقتين جيداً #



القواعد التحويلية في التركيب السابق :

الإحلال والتعويض : تمّ إحلال المركب الاسمي (أَحْسَنُ) ، وهو أفعال تفضيل مذكراً ومضافاً إلى معرفة ، محلّ المركب الاسمي (حُسْنِي) فلم يطابق ، حيث جاء المضاف إليه (الثقلين) مثني ، ولو أتى به مطابقاً لقال : (وَمِيَّةٌ حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا).  
4- أفعال التفضيل المضافة إلى نكرة :

وردت صيغة "أفعل التفضيل" مضافة إلى نكرة سواء كانت الإضافة حقيقية أو غير حقيقية، وفي هذا الجانب تضمّن "أفعل التفضيل" المطابقة والإفراد وهذا ما ذهب إليه ابن مالك (1) نحو قولي : زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر :

وَإِذَا هُمُوطِعِمُوا فَأَلَامُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ(2).

فأفعل التفضيل (الأم) حيث جاء مضافاً إلى نكرة وهو قوله (طاعم) وذكر أبو حيان : "جواز الوجهان مع المشتق في هذا البيت : لأنه و (أفعل) مقدران بـ (من) والفعل ، ومن المعنى بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى"(3).

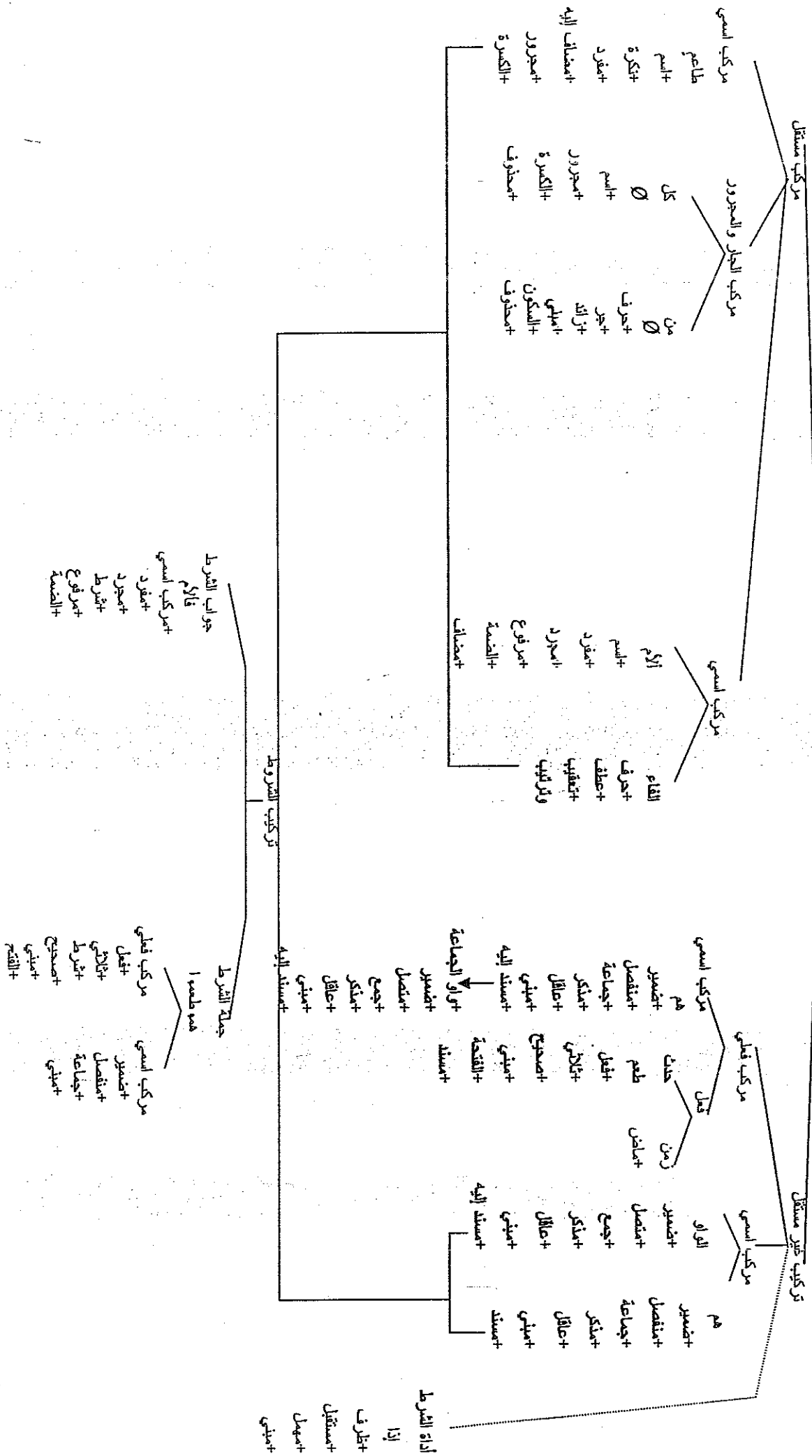
وقد سبق الحديث عن هذا الجانب بالتفصيل في باب "أفعل التفضيل" ، وقد تحوّل هذا التركيب بالحذف من البنية العميقة إلى تبنية السطحية، ويمكن تمثيل ذلك بالمشجر التالي :

(1) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص 134 - 135 .

(2) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : 62/3 ، وشفاء العليل ، للسلسيلي : 616/2 .

(3) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2323/5 .

## تركيب : # إذا هُوَ طَعْمًا فَاتَّامٌ طَاعِمٌ #



## القواعد التحويلية للتركيب السابق :

1- الزيادة Addition : تمّ زيادة مركب أداة الشرط الظرفية (إذا) لتؤدي وظيفة الشرط في التركيب غير المستقل ، كما تمّ زيادة حرف (الواو) في المركب الاسمي الضمير المنفصل (هم) للدلالة على الجمع وتناسق الوزن الشعري للبيت .

2- الحذف Deletion : حيث تمّ حذف مركب الجار والمجرور (من كل) من المركب الإضافي (فالأُم طاعم) ، لأنّ أفعال التفضيل (الأُم) في هذا الموضع جاء مقتراً بـ (من) ، نحو قولي : زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، أي : أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ ، وذلك لعدم الالتباس وفهم المعنى .

3- الإحلال والتعويض : تمّ إحلال المركب الاسمي الضمير المتصل (واو الجماعة) ، محل الضمير المنفصل (هم) في المركب الفعلي (طعموا) .

4- التقلّص : حيث تقلّص التركيب من البنية العميقة وهو (فالأُم من كل طاعم) إلى البنية السطحية بالحذف ، وهو قول الشاعر : (فالأُم طاعم) .

### 3- أفعال التعجب

#### (دراسة تحليلية)

يقوم التعجب على صيغتي "ما أفعله ، وأفعل به" وقد وردتا في الشعر العربي والمعلقات ، ومن ذلك ما جاء في قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا      بُكَاءاً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبِرًا<sup>(1)</sup>

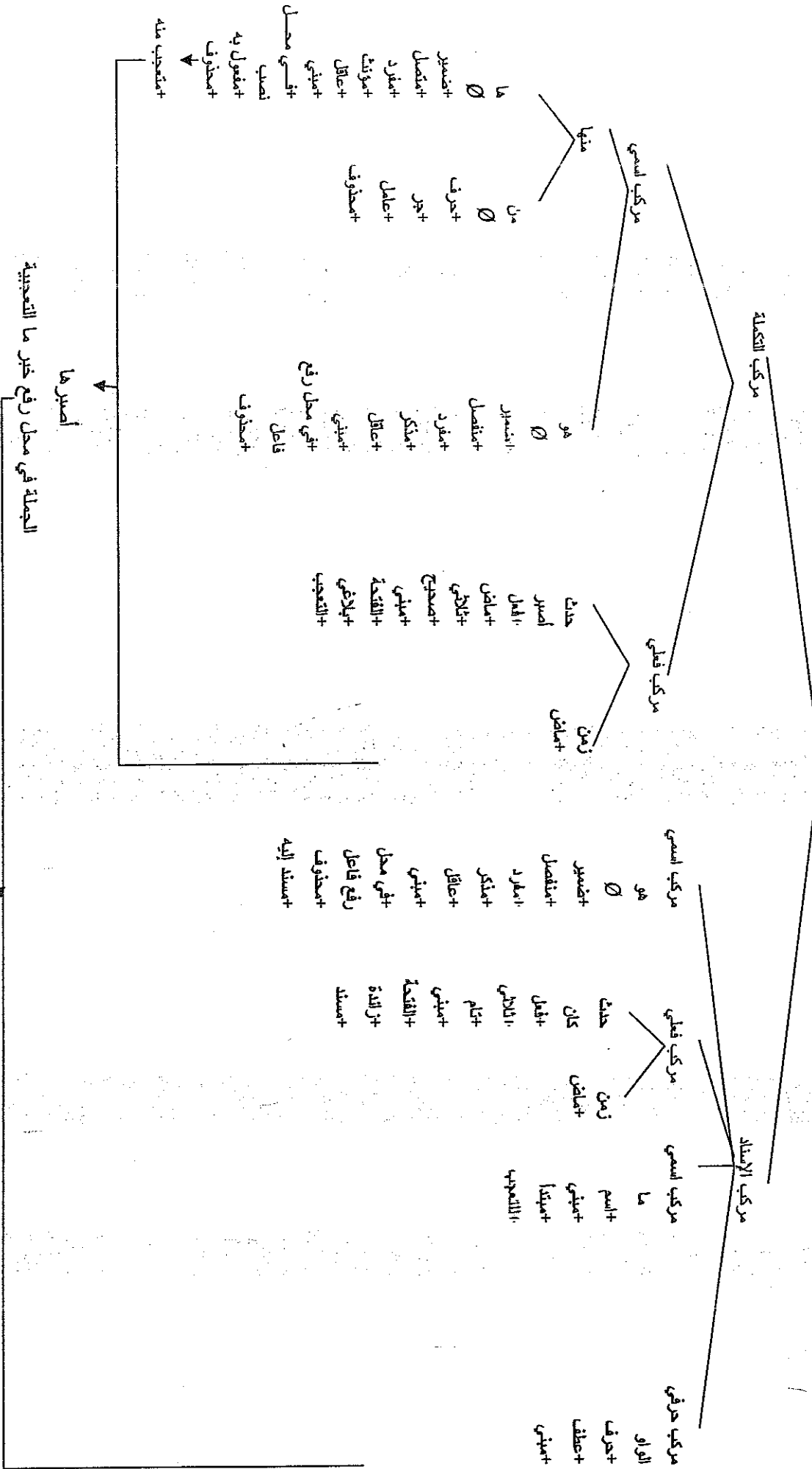
حيث جاء فعل التعجب (أصبرا) مسبوقة بـ (ما) وقد فصل بينه وبين (ما)، بـ (كان) الناقصة ، والمتعجب منه محذوف ، وهو الضمير المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب، والتقدير : (وما كان أصبرها)<sup>(2)</sup>.

فتحوّل التركيب من البنية العميقة (وما كان أصبرها) إلى البنية السطحية ، (وما كان أصبرا) بحذف المتعجب منه ، وهو الهاء في الفعل (أصبرا)، ويمكن تمثيل هذا التركيب بالمشجر التالي :

(1) أبيات لامرئ القيس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح ديوانه ، ص 177.

(2) انظر : شرح ابن عقيل : 151/3 .

### تركيب : # وما كان أصيترًا #



أصير ما  
الجملة في محل رفع خبر ما التعجبية

وما كان أصيترًا

القواعد التحويلية للتركيب السابق :

1- الحذف Deletion : تمّ حذف مركب الجار والمجرور (منها) للإيجاز والاختصار ، كما تم حذف المركب الاسمي الضمير المنفصل (هو) ليستتر في المركب الفعلي (كان) .

2- الزيادة Addition : حيث تمّ زيادة المركب الاسمي (ما) التعجبية على الجملة الفعلية (ما كان أصبراً) ، لإفادة معنى التعجب .

وقد ورد فعل التعجب (أفعلُ به) وقد فصل بينه وبين فاعله بالجار والمجرور، ومن ذلك قول العباس بن مرداس :

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا<sup>(1)</sup>.

حيث حذف حرف الجر (الباء) ، والأصل : (بأن تكون المقدّما)<sup>(2)</sup>.

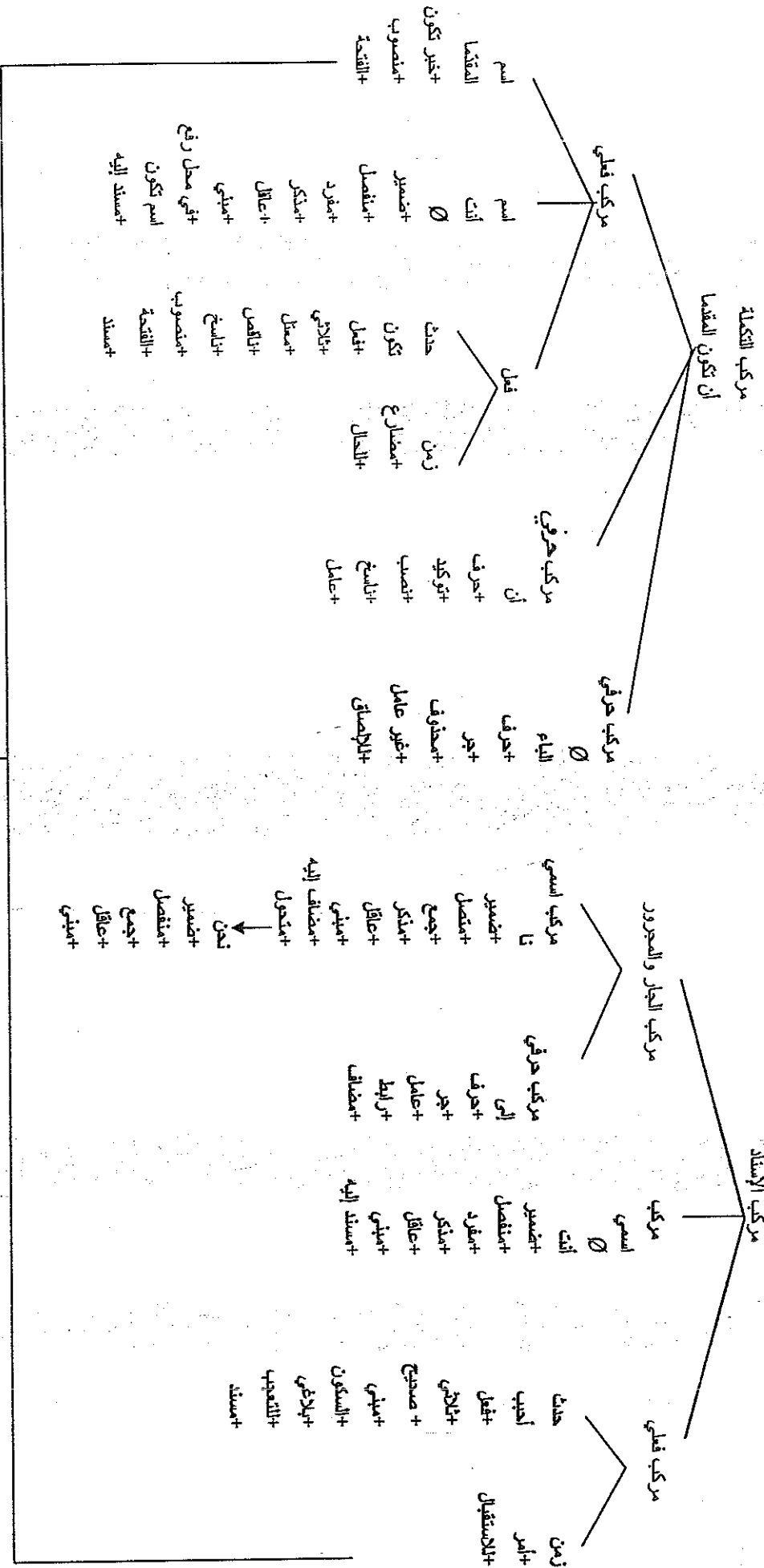
فتحوّل هذا التركيب بالحذف من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، ويمكن تمثيله بالمشجر التالي :

(1) البيت للعباس بن مرداس ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص 102 .

(2) انظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2067/4 .



## تركيب : # أجب أيضًا أن تكون المقادير #



أجب أيضًا أن تكون المقادير

تمّ تحويل التركيب السابق من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية التالية :

- 1- الحذف Deletion : تمّ حذف حرف الجر (الباء) من (أن) ، وذلك للإيجاز والاختصار ، والأصل (بأن تكون) ، فتحوّل التركيب من البنية العميقة وهو قوله (نحبُّ أن تكونَ المقدّما) إلى البنية السطحية (أحبُّ إلينا) لزيادة معنى التعجب .
- 2- الإحلال والتعويض : حيث تمّ إحلال المركب الإسمي الضمير المتصل (نا) الفاعلين في مركب الجار والمجرور (إلينا) محل الضمير المنفصل (نحن) ، كما حلّ الفعل (أحب) وهو فعل أمر ، محل الفعل المضارع (نحبُّ) لإفادة معنى التعجب على وزن (أفعل).

## الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه وبعد ...  
لقد مرت بي هذه الرحلة في رحاب هذا البحث معالجاً فيه، صيغة "أفعل" في اللغة العربية دراسة وصفية تحليلية ، وقد تناولت فيه العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وأشعار العرب وأمثالهم ، وغير ذلك من أقوال النحاة واللغويين، واختلاف آرائهم ، ولقد كان الهدف المرجو من ذلك هو تيسير هذه الصيغة بدراستها وفق المستويات الثلاثة الصرفي ، والنحوي، والدلالي لطلبة العلم والمهتمين بدراسة لغتنا العظيمة لغة القرآن الكريم ، كما قمت بدراستها في هذا البحث على ضوء النظرية التوليدية التحويلية كاشفاً عن خصائص هذه الصيغة موضحاً أنماطها التركيبية والتحليلية بناءً على ما قدمه المحدثون أصحاب هذه النظرية .

ومن خلال هذا البحث ظهرت لي نتائج عامة أجمل أهمها فيما يلي :

1- إن صيغة "أفعل" في اللغة العربية صيغة شاملة حيث تناولت في دراستها جوانب مختلفة من الصرف، والنحو، والدلالة على نطاق واسع .

2- إن ماجاء به علماء اللغة المحدثين أمثال "تشومسكي" و"بلومفيلد" وغيرهم يرجع السبق في دراسته إلى علمائنا الأوائل الأجلاء "كسيبويه وابن جني وابن مالك وابن هشام الأنصاري" .

3- إن اختلاف النحاة وكثرة آرائهم حول اسمية "أفعل" وفعاليتها يعود إلى التوسع لدى النحاة في فهم السياق اللغوي لهذه الصيغة ، لذلك لا ضير في تعدد ورودها بأشكال مختلفة .

4- ظاهرة الحذف الواردة في بعض الشواهد من حروف جر أو ضمائر أو بعض اللفظيات وخاصة في باب التعجب بتوسع ، إنما يكون لأسباب وغايات دلالية في الكلام ، وقد يكون قصداً للاختصار للحديث ، فلا حرج في ذلك إذا أمن اللبس وعدم الإفساد في المعاني .

5- عدم الاتفاق في المعنى بين (فعل وأفعل) ، وذلك لأن الاختلاف في المباني يؤدي إلى الاختلاف في المعاني كما ذكر ابن جني .

6- أكد البحث على أن أسلوب التفضيل يقتضي المشاركة بين شيئين اثنين إلا مع لفظ الجلالة ، فإذا جاء معه اسم تفضيل مثل "أعلم" و "أقوى" فلا يسمى تفضيل ، لأن الله لا يشاركه ولا يفاوته أحد في أسمائه وصفاته أو فيما يتعلق به وبذاته .

7- ورد "أفعل التفضيل" في القرآن الكريم مقترناً بأل مفرداً ومذكراً ومؤنثاً ، ومثنى مذكراً ومؤنثاً ، وجمع مذكر سالماً وجمع تكسير مؤنثاً ، أما جمع المؤنث السالم وجمع التكسير المذكر فلم يردا في القرآن الكريم بأل .

8- أكد البحث على أن التفضيل قد يكون بالشيء في نفسه ، مثل : الألوان ، كما في قول : (اللبن أبيض من الحليب) فكلاهما حليب وكلاهما لونه أبيض .

9- تبيّن أن "صيغة أفعل التفضيل" جاءت خبراً عن (من) الاستفهامية في القرآن الكريم كثير ، ولم ترد في المعلمات السبع .

10- إن ورود تقديم المفضل عليه على التمييز والعكس ، جاء في القرآن الكريم كثيراً أمّا في المعلمات السبع فلم يرد هذا النوع مطلقاً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وسلام على رسوله الأمين .

## التوصيات

يوصي الباحث وذلك بعد الإنتهاء من الدراسة لهذا البحث بالآتي :

- 1- ضرورة الإهتمام بلغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم ومرجعية التراث العربي الإسلامي .
- 2- ربط الدراسات النظرية للغة بالجوانب التطبيقية فيها مع استعمال الوسائل الإحصائية في تدعيمها .
- 3- الدراسة المستقلة للصيغ والظواهر التي لم يفردها النحاة باباً مستقلاً في كتب النحو واللغة .
- 4- ضرورة إيجاد قواعد تتعلق بالألسنية العربية أو اللسانيات تراعي الخصائص والمميزات التي تتميز بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، كالإعراب والصرف والاشتقاق .

هذا ما لديّ بيانه مستعيناً بالله أولاً وآخرأ شاكره على نعمائه وفضله ، وآخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين وسلام على سيّد الأولين والآخرين .

## الفهارس العامة

## الفهارس العامة

ويشتمل على :

- 1- فهرس الآيات القرآنية .
- 2 فهرس الأحاديث النبوية .
- 3- فهرس الأشعار .
- 4- فهرس الأمثال .
- 5- فهرس الأعلام .
- 6- فهرس المصادر والمراجع .
- 7- فهرس الموضوعات .

# 1- فهرس الآيات القرآنية

-2

رقم الصفحة	رقمها	آية
		سورة البقرة (2)
5-2	6	أأنذرتهم
54	18	صم بكم عمي
202-30	30	قال إني أعم ما لا تعلمون
23-16	36	فأزلهما الشيطان عنها
211-210-209-46	41	ولا تكونوا أول كافر به
24-16	50	وأغرقنا آل فرعون وأنتم تنظرون
136-110	61	أتستبدلون الذي هو أدنى
71-41	85	فما جزاء من يفعل ذلك منكم
-98-84-79-49-47 212-211-128-126	96	ولتجدنهم أحرص الناس على حياة
131	114	ومن أظلم ممن منع مساجد الله
16	124	وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن
131	138	ومن أحسن من الله صبغة
177-169-151-101	175	فما أصبرهم على النار
30	182	فمن خاف من موص جناً أو إنثماً
137-111-76-65	184	فعدة من أيام أخر
134	197	وتزودوا فإن خير الزاد التقوى
106-98-91	219	وإنهم أأكبر من نفعهما
109	282	ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة
		سورة آل عمران (3)
111-76	7	هن أم الكتاب وأخر متشابهات
110	13	فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة
7	20	أسلمتم
135-123	110	كنتم خير أمة أخرجت للناس



202	147	ربنا اغفر لنا ذنوبنا
94	164	لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا
109	167	هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان
		سورة النساء (4)
131	51	هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا
3	62	فكيف إذا أصابتهم مصيبة
30	63	أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم
151	69	وحسن أولئك رفيقا
69-68	86	فحبوا بأحسن منها
110	91	ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم
72	102	ولنأت طائفة أخرى لم يطلوا
98-91	153	فقد سألوا موسى أكبر من ذلك
		سورة المائدة (5)
137-133	60	قل هل أنبئكم بشر من ذلك
110-84	106	أو آخران من غيركم
116-110-83-42	107	فآخران يقومان مقامهما
96	114	تكون لنا عبداً لأولنا وآخرنا
76-39	124	الله أعلم حيث يجعل رسالته
		سورة الأنعام (6)
10	37	وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه
6	40	أغير الله تدعون
112-97-78-70-47 -129-128-127- 211	123	وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها
206-205-38	154	ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن
110	164	ولا تزر وازرة وزر أخرى
		سورة الأعراف (7)
127	38	قالت أخراهم لأولاهم
132	85	ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين

115-70	137	وتتمت كلمة ربك الحسنی
76	151	وأنت أرحم الراحمین
		سورة الأنفال (8)
135	22	إن شر الدواب عند الله الصم البکم
119-41	42	إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى
		سورة التوبة (9)
95	17	شاهدين علی أنفسهم بالكفر
116	52	إلا إحدى الحسنیین
123-45	83	إنکم رضیتم بالعود أول مرة
110	102	وآخرون اعترفوا بذنوبهم
96	128	لقد جاءکم رسول من أنفسکم
		سورة یونس (10)
3	51	أنتم إذا ما وقع آمنتم به
		سورة هود (11)
-127-111-78-46	27	إلا الذین هم أراذلنا
129		
7	87	أصلاتک تأمرک أن نترک
		سورة یوسف (12)
183	2	إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلکم تعقلون
203-202	29	یوسف أعرض عن هذا
38	8	إذ قالوا لیوسف وأخوه أحب إلینا منا
38	33	رب السجن أحب إلینا مما یدعوننی الیه
111-81-79	43	وأخربا بسات
133	57	ولأجر الآخرة خیر للذین آمنوا
107-102-100	64	قاله خیر حافظاً
137	77	قال أنتم شر مکاناً
226	85	قالوا نالک تغناً تذکر یوسف
137	109	ولدار الآخرة خیر للذین اتقوا
		سورة الحجر (15)

66	30	فَسَجِدِ الْمَلَائِكَةَ كَمَا هُمْ أَجْمَعُونَ
66	39	لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ
		سورة الإسراء (17)
127	15	وَلَا تَنْزُرُوا نَزْرًا أُخْرَى
5	40	أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ
75	54	رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ
54	72	وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى
		سورة الكهف (18)
202-15	12	أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا
214-178-159	26	أَبْصُرْ بِهِ وَأَسْمِعْ
36	34	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكُمْ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا
80	103	قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا
		سورة مريم (19)
-169-159-157-15 215-214-178	38	أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا
115	52	وَنَادِيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ
137-59	75	فَسِيخْلُمُونَ مِنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا
		سورة طه (20)
130-121	4	نَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى
37	7	يَعْمَلُ السِّرَّ وَأَخْفَى
116	63	يَطْرِقُكُمْ الْمُتَلَقِي
117	75	فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى
98	85	وَأَضْلَمَ السَّامِرِي
93	135	فَسْتَعْلَمُونَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّرَاطِ السُّوِي
		سورة الأنبياء (21)
6	62	أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْتِنَا
7	63	بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا
28-27	73	وَأِقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةَ

70-40	101	إن الذين سبقتم لهم منا الحسنی
123	104	كما بدأنا أول خلق نعبده
		سورة الحج (22)
133	72	أفأنبئكم بشر من ذلكم
		سورة المؤمنون (23)
105-66	20	وشجرة تخرج من طور سيناء
		سورة الفرقان (25)
59	24	أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا
7	45	ألم تر إلى ربك كيف مد الظل
54	73	لم يخروا عليها صماً وعميانا
		سورة الشعراء (26)
80	111	قالوا أنؤمن لك واتبعك الأراذلون
		سورة النمل (27)
54	66	بل هم منها عمون
18	90	فكبت وجوههم في النار
		سورة القصص (28)
114	30	فلما أتاهم نودي من شاطئ الواد الأيمن
		سورة الروم (30)
125-99	3 -2	غلبت الروم في أدنى الأرض
115-73	10	ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى
74	27	وهو أهون عليه
		سورة فاطر (35)
99	8	أفمن زين له سوء عمله
81	27	ومن الجبال جدد بيض وحمر
		سورة يس (36)
2	10	أنذرتهم
		سورة الصافات (37)
6	95	أنعبدون ما تنحتون

117	98	فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ
5	149	فَاسْتَفْتِهِمْ أَلرَّبُّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ
		سورة ص (38)
139-138-136	55	هَذَا وَإِنِ لِلطَّاغِيَةِ إِشْرًا مَّأَبٍ
66	82	لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ
		سورة الزمر (39)
6	36	أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ
		سورة غافر (40)
23	11	رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأُحْبِبْتُنَا اثْنَتَيْنِ
3	21	أُولَئِكَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ
		سورة فصلت (41)
131	33	وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
		سورة الأحقاف (46)
23-3	20	أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا
		سورة الحجرات (49)
72	9	فَإِنْ بَغْتُمْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى
		سورة ق (50)
5	15	أَفْعَبِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ
		سورة النجم (53)
13	50	وَأَنَّهُ أَوْلَىكَ عَادًا الْأُولَى
		سورة القمر (54)
-134-107-103-59 166	25	أَأَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشْرٌ
133-107-103-59	26	سَبِّحْهُمْ مِنْ غَدَاً مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرِ
		سورة الحديد (57)
132	10	أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَقُوا
7	16	أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ
106-94	16	فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ
		سورة المجادلة (58)

117	20	إن الذي يحدون الله ورسوله
		سورة الحشر (59)
105	14	وقلوبهم شتى
		سورة الصف (61)
69-65-62	6	ومباشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد
		سورة المنافقون (63)
5	6	سواء عليهم أستغفرت لهم
		سورة الملك (67)
18	22	أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى
		سورة نوم (71)
28	17	والله أنبتكم من الأرض نباتاً
		سورة الجن (72)
93	16	وألوا استقاموا على الطريقة
		سورة المدثر (74)
79-78	35	إنها لإحدى الكبر
		سورة عبس (80)
177-169-151-149	17	قتل الإنسان ما أكفره
		سورة الإنفطار (82)
177-151-101	6	يا أيها الإنسان ما غرّك بربك الكريم
		سورة الأعلى (87)
208-207-40	1	سبح اسم ربك الأعلى
36	17	والآخرة خير وأبقى
		سورة الشرح (94)
7-3	1	ألم نشرح لك صدرك
		سورة التين (95)
123-107-100	5	ثم رددناه أسفل سافلين
		سورة البيضة (98)
135	6	أولئك هم شر البرية
107-102	7	أولئك هم خير البرية

## 2- فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	الرقم
171-125-53	أسود من القار	1
129-49	ألا أخبركم بأحبكم إليّ	2
79	إنّ أحبكم إليّ وأقربكم مني	3
95	أنا من أنفسكم نسباً وصهراً	4
171-125-53	ماؤه أبيض من اللبن	5
13	ما من أيام أحبّ إليّ الله	6

### 3- فهرس الأشعار

رقم الصفحة	عدد الأبيات	البحر	القائل	القافية
			(الهمزة)	
59	1	الوافر	حسان بن ثابت	الغداء
121	1	الرمل	الحارث بن حلزة	إحفاء
113	1	الرمل	الحارث بن حلزة	سقاء
128	1	الرمل	الحارث بن حلزة	كفاء
128-113	2	الرمل	الحارث بن حلزة	الثاء
			(ب)	
150	1	الكامل	-	أعجب
236-233	2	الطويل	الفرزدق	أطيب
2	1	الطويل	الكميت بن زيد	يلعب
70	1	البسيط	أبو نواس	الذهب
			(ت)	
120-71-42	3	البسيط	العجاج بن روبة	مُدّت
			(ح)	
6	1	الوافر	جرير بن عطيه	راح
234-233	2	الطويل	جرير بن عطيه	أمّاح
171	1	البسيط	طرفه بن العبد	طبّاخ
			(د)	
138	1	الطويل	طرفه بن العبد	ملحد
114	1	الطويل	طرفه بن العبد	متشدد
225-224-31	3	الطويل	طرفه بن العبد	مخّدي
119	1	الطويل	طرفه بن العبد	أجهد



			(ر)	
246-161-153 247-	4	الطويل	امرؤ القيس	أصبرا
240-239-78	3	الطويل	-	الأصاغرا
-237-138-42 238	4	السريع	الأعشى	للكاشر
167-12	2	البسيط	العرجى	السمر
6	1	الرجز	العجاج بن روبة	دواري
166-104-60	3	الرجز	روبة بن العجاج	الأخير
			(ص)	
77	1	الطويل	الأعشى	الأحاوص
			(ض)	
171-124-52	3	الرجز	روبة بن العجاج	إياض
3	1	الطويل	النابغة الذبياني	وازع
5	1	الطويل	-	واقع
244-243-46	3	الكامل	-	جياع
			(ف)	
87-50	2	-	ابن مالك	انتفا
			(ل)	
158	1	الطويل	أوس بن حجر	تسربلا
-241-129-48 242	4	الوافر	ذو الرمة	قذالا
50	1	-	ابن مالك	فعلا
230-229-36	3	الطويل	-	مضللا
64	1	الطويل	حسان بن ثابت	بأخيلا
24	1	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	قليللا

74	1	الطويل	الشنفرى	أعجل
174	1	البسيط	-	صول
-229-74-37 231	4	الكامل	الفرزدق	أطول
220-31	2	الطويل	امرؤ القيس	ليبتلي
112	1	الطويل	امرؤ القيس	بأمثل
81	1	البسيط	عنتره بن شداد	النجل
130-121-32	3	الطويل	امرؤ القيس	مرسل
118	1	الطويل	امرؤ القيس	عنصل
227-226	2	الطويل	امرؤ القيس	أوصالي
126	1	الطويل	امرؤ القيس	عال
124	1	الطويل	امرؤ القيس	المتعتكل
4	1	الطويل	امرؤ القيس	فأجملي
			(م)	
249-248-158	3	الطويل	العباس بن مرداس	المقدما
139-138	2	الكامل	ليبيد بن ربيعة	صرامها
139	1	الطويل	زهير بن أبي سلمى	مأثم
129	1	الطويل	زهير بن أبي سلمى	جرثم
118-113	2	الكامل	عنتره بن شداد	الأسحم
31	1	الكامل	عنتره بن شداد	مقتم
223-222-31	3	الطويل	زهير بن أبي سلمى	مقسم
114	1	الطويل	زهير بن أبي سلمى	يعظم
24	1	الكامل	عنتره بن شداد	المنعم
219-218	2	الطويل	زهير بن أبي سلمى	فالمنتلم
221-220	2	الطويل	زهير بن أبي سلمى	جرهم

63	1	الوافر	البرج بن مسهر	النجوم
			(ن)	
82	1	الهمزج	-	سودانا
47	1	البسيط	جرير بن عطية	أركاننا
31	1	الوافر	عمرو بن كلثوم	أبيننا
138-60	2	الوافر	عمرو بن كلثوم	الذاخرينا
82	1	الوافر	الكميت بن زيد	أحمرينا
120	1	البسيط	المرقش الأكبر	فادعينا
112	1	الوافر	عمرو بن كلثوم	أجمعينا
120	1	الوافر	عمرو بن كلثوم	الأكرمينا
14	1	الخفيف	زهير بن أبي سلمى	سنان

4- فهرس الأمثال

رقم الصفحة	عدد وروده	المثل
88-56	2	أزهي من غراب
126-88-56	3	أشغل من ذات النحيين
15	1	أعدى من الجرب
15	1	أفلس من ابن المذلق
52	1	أص من شظاظ
173	1	أنوم من غزال
173	1	أنوم من فهد

5- فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم	الرقم
178-152-73	الأخفش - سعيد بن مسعدة	1
40-38	الأزهري - خالد	2
24	أبو الأسود الدؤلي	3
70-15	الأشموني - علي بن محمد	4
138-77-42	الأعشى - ميمون بن قيس	5
-177-106-102-101 237	الأعمش - سلميان بن مهران	6
-75-68-58-54-9 -169-168-167-103 183-171	ابن الأنباري - كمال الدين أبي البركات	7
95	أنس بن مالك	8
158	أوس بن حجر	9
63	البرج بن مسهر	10
-45-41-37-30-15 -76-73-59-54-48 109-103-97-93-83 131-123-116-115- 169-159-157-148- 209-178-172-171-	أبو البقاء العكبري - عبدالله بن الحسين	11
184-183	بلومفياد	12
-186-185-184-183 197-190	تشومسكي - نعيم	13
177 - 101	ابن جبير - سعيد بن جبير	14
93	الجدري - عاصم بن أبي الصباح	15

233-6	جرير بن عطية	16
-104-103-101-96 185-177-151	ابن جنّي - أبو الفتح عثمان	17
95	أبو الجوزاء	18
-60-57-55-43-11 165-120-87-83-71	ابن الحاجب - جمال الدين عثمان بن عمر	19
128-121-113	الحارث بن حلزة	20
64	حسان بن ثابت	21
106	حمزة - ابن حبيب الزيّات	22
103	حميد	23
-24-23-17-16-8-7 -45-44-41-38-37 -71-70-59-52-46 -83-79-74-73-72 -96-95-93-92-91 101-100-99-98-97 106-105-104-103- 115-112-111-109- 126-123-120-117- 136-135-132-131- 157-155-151-149- 174-164-159-158- 243-211-207-177-	أبو حيان الأندلسي	24
104-97-78	أبو حيوة - شريح بن يزيد	25
-98-96-95-93-91 151-105-101-99	ابن خالويه	26
172-149-12	الخليل بن أحمد الخوارزمي	27

25	ابن درستويه - عبد الله بن جعفر	28
184-183	دي سوسير	29
241 - 128 - 48	ذوالرمّة - غيلان	30
-124-104-54-52 171	رؤبة بن العجاج	31
-57-52-51-37-13 -157-87-82-77-72 -170-165-161-159 214	الرضي - رضي الدين الاسترأبادي	32
241-128-48	ذو الرمة - غيلان	33
-139-129-114-31 222-220-218	زهير بن أبي سلمى	34
-45-43-40-37-15 -79-74-73-70-66 97-96-94-9193-83 -102-101-99-98- -116-115-105-104 -126-123-118-117 151-149	الزمخشري - جار الله	35
96	زيد بن ثابت	36
183	سابير	37
154-153-79	ابن السراج - أبو بكر محمد	38
177-101	سعيد بن جبير	39
-23-18-14-13-10 -51-48-37-28-27 -65-64-61-54-53 -78-74-69-67-66 -127-124-86-79	سيبويه - عمرو بن عثمان	40

-170-165-163-149 183-173-172		
-111-80-65-18-9 166-165	السيوطي - جلال الدين	41
74	الشنغري - عمرو بن مالك	42
44	الصبّان	43
96-95	الضحّاك	44
224-137-114-31	طرفة بن العبد	45
106	عاصم - ابن أبي النجود	46
106	ابن عامر - عبدالله بن عامر	47
103-102	عامر بن عبدالواحد	48
96-93	ابن عباس - عبدالله بن عباس	49
248	العبّاس بن مرداس	50
96	عبدالله بن قسيط	51
105-102-100-91	عبدالله بن مسعود	52
6	عبدالملك بن مروان	53
100	عبيد بن عمير	54
120-71-41-6	العجاج بن روبة	55
14	العرجي - عبدالله بن عمرو	56
14	ابن عصفور الإشبيلي - علي بن مؤمن	57
68-66-42	ابن عقيل - عبدالله بن عبد الرحمن	58
93	عمران بن حدير	59
106-96	أبو عمرو بن العلاء	60
138-120-112-31	عمرو بن كلثوم	61
113-31-24	عنبرة بن شدّاد	62



148-81	ابن فارس	63
96	فاطمة بنت محمد	64
158-45	الفراء - يحيى بن زياد	65
-231-229-74-37 233	الفرزدق	66
13	قالون - عيسى بن ميناء	67
134-103-59	أبو قلابة	68
-119-112-32-30-4 -129-126-124-121 -226-220-160-153 246-228	امرؤ القيس - ابن جحر الكندي	69
106-94	ابن كثير	70
168-154-106	الكسائي - أبو الحسن علي بن حمزة	71
99	الكلبي	72
82-2	الكميت بن زيد	73
168-159-83-82	ابن كيسان - محمد بن أحمد	74
139-138	ليبيد بن ربيعة	75
-56-55-50-48-46 -155-89-88-87-58 -209-168-164-163 243	ابن مالك - الإمام محمد بن عبدالله	76
-62-61-48-14-13 75-70-67	المبرد - أبو العباس - محمد بن يزيد	77
106-105	مبشر بن عبيد بن مجاهد	78
104	مجاهد	79
93	أبو مجلز	80

96	محبوب	81
-213-209-96-95-9 216	محمد بن عبدالله	82
96-3	ابن محيصة - محمد بن عبدالرحمن	83
120	المرقش الأكبر - عمرو بن سعد	84
97	ابن مسلم	85
98	أبو معاذ	86
195-194-193	ميشال زكريا	87
3	النابعة الذبياني	88
106	نافع	89
70	أبو نواس	90
102-101	أبو هريرة	91
-10-9-8-7-6-5-4 -38-23-17-13-12 -61-57-56-50-40 -78-73-72-70-63 -148-89-88-86-84 -167-159-157-150 -183-178-168 196-185195	ابن هشام - عبدالله جمال الدين	92
93	يحيى بن يعمر	93
96	يعقوب - ابن اسحاق الحضرمي	94
93	ابن يعمر - يحيى بن يعمر	95
154-82-77-69-41	ابن يعيش - يعيش بن علي	96
96	البيماني	97

## 6- فهرس المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم .
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1/1418هـ - 1998م .
- 3- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبدالمعين المأوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط2/1981م .
- 4- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط1/1405هـ - 1984م .
- 5- الاشتقاق ، لأبي بكر بن دريد ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3/1958م .
- 6- أصول تراثية في علم اللغة، د. كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2/1985م .
- 7- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3/1408هـ - 1988م .
- 8- الإعراب في جمل الأعراب ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة ، دمشق ، 1967م .
- 9- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، حيدر آباد ، ط2/1359هـ .
- 10- الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط2/1986م .
- 11- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري ، مكتبة الحلبي ، مصر ، ط2/1389هـ .

- 12- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، للشيخ  
كمال الدين أبي البركات ابن الأنباري ، بدون : ت/ط .
- 13- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد بن هشام الأنصاري ، دار  
الفكر ، بيروت ، ط6/1394هـ - 1974م .
- 14- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي الحسن عبدالله القيسي ، تحقيق : د. محمد  
بن حوود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، ط1/1408هـ - 1987م .
- 15- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، ط2/1403هـ -  
16- تهليل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ،  
دار الكاتب العربي ، 1387هـ - 1967م .
- 17- تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ،  
بيروت ، ط2/1408هـ - 1988م .
- 18- جمهرة الأمثال ، للعسكري ، ضبطه : د. أحمد عبدالسلام ، بيروت ،  
1408هـ - 1988م .
- 19- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د.  
فخر الدين قباوة والأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،  
لبنان ، ط2/1983م .
- 20- جوانب من نظرية النحو ، لناعوم تشومسكي ، ترجمة : مرتضى جواد  
باقر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، العراق ، جامعة البصرة ،  
1985م .
- 21- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب  
العربية ، بدون : ت/ط .
- 22- حاشية العالم مصطفى الدسوقي ، وبهامشه متن مغني اللبيب ، مطبعة  
المشيد الحسيني ، القاهرة ، 1386هـ .

- 23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1/1403هـ - 1983م .
- 24- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2/1952م .
- 25- ديوان أبو الأسود الدؤلي ، تحقيق : محمد آل ياسين ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط2/1384هـ - 1964م .
- 26- ديوان الأعشى ، شرح : د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، ط1/1413هـ - 1992م .
- 27- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : د. محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة، 14006هـ - 1986م .
- 28- ديوان جرير ، شرح : محمد بن حبيب ، تحقيق : د. نعمان طه، دار المعارف ، القاهرة ، ط3/1986م .
- 29- ديوان الحارث بن حلزة ، إعداد : طلال حرب، دار صادر ، بيروت ، ط1/1996م .
- 30- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرح : د. عمر فاروق الطباع ، دار القلم ، بيروت ، 1993م .
- 31- ديوان ذي الرمة ، تحقيق : د. عبدالقدوس أبو صالح ، دمشق ، 1393هـ - 1973م .
- 32- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح : الأستاذ / علي فاعور ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1/1408هـ - 1988م .
- 33- ديوان الشنغري ، إعداد وتقديم : طلال حرب ، دار صادر، بيروت ، ط1/1996م .
- 34- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر ، بيروت .
- 35- ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجبوري ، بغداد ، 1968م .

- 36- ديوان العجاج بن روبة ، تحقيق : د. عزة حسن ، بيروت ، 1971م .
- 37- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، ط1/1411هـ - 1991م .
- 38- ديوان عنتر بن شداد ، تحقيق : فوزي عطوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1/1388هـ - 1968م .
- 39- ديوان امرئ القيس ، إعداد : يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1394هـ - 1974م .
- 40- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : د. داود شلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، 1969م .
- 41- ديوان ليبد بن ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 42- ديوان المرقش الأكبر ، تحقيق : كارين صادر ، دار صادر ، بيروت ، ط1/1998م .
- 43- ديوان النابغة الذبياني ، إعداد : طلال حرب ، دار صادر ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 44- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة ، 1406هـ - 1986م .
- 45- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط5/1984م .
- 46- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2/1119 .
- 47- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 48- شرح الأسموني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، 1970م .

- 49- شرح ألفية بن مالك ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد ، المعروف بابن الناظم ،  
تحقيق : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجبل ، بيروت ، بدون :  
ت/ط.
- 50- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي  
المختون ، القاهرة ، 1410هـ - 1990م .
- 51- شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك ، للشيخ خالد الأزهرى ،  
دار إحياء الكتب العربية ، بدون : ت/ط .
- 52- شرح جمل الزجاجي ، لأبي محمد عبدالله بن هشام ، تحقيق : د. علي  
محسن مال الله ، مكتبة النهضة ، بيروت ، ط2/1986م .
- 53- شرح ديوان جرير ، لمهدي محمد ناصر الدين ، لبنان ، بيروت ، 1406  
هـ - 1986م .
- 54- شرح ديوان الفرزدق ، للصاوي ، المكتبة التجارية ، مصر ، بدون :  
ت/ط.
- 55- شرح الرضي على الكافية ، يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة  
قاريونس ، 1398هـ - 1978م .
- 56- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي، مع  
شرح شواهد ، للعالم عبدالقادر البغدادي ، حققهما الأساتذة : محمد نور  
الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت، 1395هـ - 1975م .
- 57- شرح شذور الذهب ، لأبي محمد ابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى  
الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، بدون :  
ت/ط .
- 58- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ،  
لجنة التراث العربي ، منشورات دار مكتبة الحياة، بدون : ت/ط .

- 59- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة ، ط 1980/20 م .
- 60- شرح القصائد السبع ، الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 5 .
- 61- شرح القصائد السبع ، للزوزني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 62- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1409هـ - 1988م .
- 63- شرح اللمع في النحو ، للقاسم بن محمد الضرير ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط 1420/1هـ .
- 64- شرح المعلمات العشر وأخبار شعرائها ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 65- شرح المفصل في صنعة الإعراب ، للقاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط 1990/1م .
- 66- شرح المفصل ، لموفق الدين بن علي بن يعيش النحوي ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون : ت/ط .
- 67- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق : د. الشريف عبدالله الحسيني ، مكة المكرمة ، 1406هـ - 1986م .
- 68- الصاحب في فقه اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، 1382هـ - 1963م .
- 69- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : مصطفى السقا، دار ابن كثير ، بيروت، ط 3 .



- 70- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث ، مصر ، بدون : ت/ط .
- 71- علم اللغة التقابلي ، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1985م .
- 72- الغرة ، لابن الدهان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 73- في التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي) وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفسي اللغوي وأسلوب الاستفهام ، للدكتور : خليل عمايرة ، تقديم : د. سلمان حسن العاني ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط1/1407هـ - 1987م .
- 74- في نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1/1984م .
- 75- القواعد التحويلية في ديوان الحطيئة (رسالة دكتوراه) ، إعداد : حمدان رضوان عاصي ، إشراف د. رمضان عبدالنواب ، د. نوال فرحات ، غزة ، 2001م .
- 76- الكافية في النحو ، لجمال الدين ابن الحاجب ، شرح : رضي الدين الاسترأبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .
- 77- الكتاب ، لسبويه ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض ، ط2/1402هـ - 1982م .
- 78- الكشف ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري الخوارزمي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، بدون : ت/ط .
- 79- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1404هـ - 1984م .
- 80- الكواكب الدرية على مئمة الأجرومية ، للشيخ / محمد بن محمد الرعيني ، الشهير بالحطّاب ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، 1406هـ - 1986م .

- 81- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، ط1/1416هـ - 1995م .
- 82- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت 1990م .
- 83- اللغة والعقل ، لنعوم تشومسكي ، ترجمة : بيداء علي العلكاوي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1996م .
- 84- مباحث في النظرية الأسنوية ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2/1985م .
- 85- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (الميداني) ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، بدون : ت/ط .
- 86- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار سزكين للطباعة ، ط2/1406هـ - 1986م .
- 87- مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، نشره : برجشتراسر ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، بدون : ت/ط .
- 88- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرح وضبط وتصحيح : محمد أحمد بك ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ط3 ، بدون : ت .
- 89- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار المدني ، ط1405هـ - 1984م .
- 90- المستوفي في النحو ، لابن فرّخان ، تحقيق : د. محمد بدوي المختون ، القاهرة ، ط1407هـ - 1987م .
- 91- مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين الموزعي ، بدون : ت/ط .

- 92- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة  
المجاشعي البلخي البصري، تحقيق : د. فائز فارس ، الكويت ، ط2/1401  
هـ - 1981م .
- 93- معاني القرآن ، ليحيى بن زياد (الفرّاء) ، تحقيق : محمد علي النجار ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1972م .
- 94- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، حققه  
وعلق عليه : د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، بيروت ،  
ط5/1979م .
- 95- المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم الزمخشري وبذيله كتاب المفصل في  
شرح أبيات المفصل ، لمحمد الحلبي ، دار الجيل ، بيروت ، ط2 .
- 96- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق  
عضيمة ، القاهرة ، ط2/1399هـ .
- 97- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين  
قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1/1407هـ - 1987م .
- 98- الموطأ ، لمالك بن أنس الأصبحي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار  
إحياء التراث ، مصر ، بدون : ت/ط .
- 99- نظرية تشومسكي اللغوية ، لجون ليونز ، تحقيق : د. حلمي خليل ، دار  
المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1/1985م .
- 100- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد  
الموسي ، دار البشير ، مكتبة وسام ، بدون : ت/ط .
- 101- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين  
عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، صححه : محمد بدر الدين ، دار  
المعرفة، بيروت ، بدون : ت/ط .

7- فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	م
أ	الإهداء	
ب	شكر وتقدير	
د	المقدمة	
1	التمهيد	
2	1- الهمزة أغراضها ومعانيها	
9	2- الهمزة بين القياس والسماع	
12	3- أنواع صيغة أفعال	
16	4- معاني صيغة أفعال المستعملة فعلاً	
	الباب الأول	
	صيغة أفعال دراسة نظرية تطبيقية	
21	الفصل الأول : صيغة أفعال على وزن الفعل	
23	المبحث الأول: الدراسة النحوية (تأثير الهمزة في تعدية الفعل)	
27	المبحث الثاني : الدراسة الصرفية (صيغ أفعال بين الفعلية والمصدرية)	
29	المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية (أنواع صيغة أفعال)	
30	1- في القرآن الكريم	
30	2- في المعلقات السبع	
33	الفصل الثاني : صيغة أفعال التفضيل	
	المبحث الأول : الدراسة النحوية	
35	1- أقسام أفعال التفضيل	

36	أ- المجردة من أل والإضافة
40	ب- المقترنة بآل
44	ج- المضافة إلى النكرات والمعارف
50	2- شروط صيغة أفعال التفضيل
58	3- التفضيل بكلمتي "خير وشر"
61	4- منع صيغة أفعال التفضيل من الصرف
69	5- تأنيث صيغة أفعال التفضيل
73	6- المشاركة وصيغة أفعال التفضيل
77	7- جمع صيغة أفعال التفضيل وتثنيته
	المبحث الثاني : الدراسة الصرفية
86	1- صياغة أفعال التفضيل من الأفعال
90	2- صيغة أفعال والقراءات القرآنية
145-109	المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية (صيغة أفعال التفضيل والقراءات القرآنية)
	1- في القرآن الكريم
	2- في المعلقات السبع
146	الفصل الثالث : صيغة أفعال التعجب
	المبحث الأول : الدراسة النحوية
148	1- صيغة 'ما أفعله وأفعل به'
160	2- عمل أفعال التعجب
163	المبحث الثاني : الدراسة الصرفية (صياغة أفعال التعجب)
167	أ- أفعال التعجب بين الأسمية والفعلية
170	ب- التعجب من الألوان والعيوب

174	ج- التعجب من صفات الله	
179-177	المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية (أفعل التعجب)	
	1- في القرآن الكريم	
	2- في المعلقات السبع	
	الباب الثاني صيغة أفعل في ضوء علم اللغة الحديث "دراسة تحليلية"	
182	الفصل الأول : النظرية التوليدية والتحويلية	
183	- تمهيد	
184	1- التعريف بالنظرية التوليدية	
184	2- مفهوم اللغة عند الوصفين	
184	3- مفهوم اللغة عند تشومسكي	
185	4- أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوصفين وتشومسكي	
187	5- مكونات القواعد التوليدية والتحويلية	
187	أ- المكوّن التركيبي أو النحوي	
198	ب- المكوّن الدلالي	
198	ج- المكوّن الفونولوجي (الصوتي)	
200	الفصل الثاني : دراسة تحليلية لشواهد صيغة أفعل في ضوء النظرية التوليدية والتحويلية	
201	المبحث الأول : دراسة تحليلية لشواهد صيغة أفعل في القرآن الكريم	
202	1- أنواع صيغة أفعل	
205	2- أفعل التفضيل	

214	3- أفعال التعجب
217	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لشواهد صيغة أفعال في المعاني السبع
218	1- أنواع صيغة أفعال
229	2- أفعال التفضيل
246	3- أفعال التعجب
251	الخاتمة
255	الفهارس العامة
256	1- فهرس الآيات القرآنية
264	2- فهرس الأحاديث النبوية
269	3- فهرس الأشعار
269	4- فهرس الأمثال
270	5- فهرس الأعلام
244	6- فهرس المصادر والمراجع
286	7- فهرس الموضوعات